جمهـــورية العراق
وزارة التعليم العالـــي والبحث الـــعلمي
الجامعة العراقـــــية
كليـــــــة القانون والعـــلوم السياسية
قـسم العلوم السياســـية
فـــــــرع الدراســـــات الدوليـــة

التنافس الأمريكي/الفرنسي في القارة الإفريقية بعد عام 2000م

رسالة تقدم بها الطالب

جهاد عباس علي

إلى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية/الجامعة العراقية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الدراسات الدولية–قسم العلوم السياسة

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

زياد يوسف حمد

2021 م　　بغداد　　1442 هـ

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

(سورة البقرة، الآية:32)

الاهداء

إلى من ربياني صغيراً وكبيراً...

إلى الذي علمني صغيراً وكبيراً...

إلى والدي العزيزان...

إلى أخواني وأخواتي...

إلى أستاذي العزيز

الأستاذ المساعد الدكتور زياد يوسف حمد...

أهدي لهم هذا الجهد المتواضع

الباحث

الشكر والامتنان

الحمد لله فوق حمده والشكر له فوق شكر الشاكرين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وسيد المرسلين محمد وآله اجمعين.

وأود أن أعبر عن شكري لجميع الأساتذة الذين ساعدوني في بحثي وأذكر أولهم استاذي العزيز الأستاذ المساعد الدكتور (زياد يوسف حمد) الذي وافق متفضلاً الإشراف على رسالتي مسدياً من فيض علمه النصح والإرشاد، والذي لم يبخل عليَّ بالجهد والوقت في تقويم هذه الرسالة لتخرج بهذه الصورة، فله مني ابلغ درجات الشكر والامتنان وجزاه الله من فضله خير الجزاء.

وأود أن أعبر عن شكري الجزيل إلى أساتذة الجامعة العراقية- كلية القانون والعلوم السياسية لتقديم النصح والمساعدة.

كما أتقدم بالشكر إلى من رافقوني في أيام الدراسة زملائي الأعزاء، كما أتقدم بالشكر إلى مكتبة كلية العلوم السياسية (جامعة النهرين)، ومركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد، كما أتقدم بالشكر لكل من فاتني ذكره.... شكراً.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية الكريمة	_
الاهداء	_
الشكر والتقدير	_
قائمة المحتويات	_
ملخص الرسالة	_
المقدمة	4-1
الفصل الاول : إطار مفاهيمي للتنافس الأمريكي الفرنسي في القارة الإفريقية	45-5
المبحث الأول: ماهية التنافس (Competition).	13-6
المطلب الأول: مفهوم التنافس.	8-6
المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة لمفهوم التنافس.	13-8
المبحث الثاني: الجغرافية السياسية للقارة الإفريقية.	45-14
المطلب الأول: الموقع الجغرافي والبيئة الديموغرافية.	26-14
المطلب الثاني: البيئة السياسية والأهمية الاقتصادية للقارة الإفريقية.	45-27
الفصل الثاني: طبيعة المصالح الأمريكي والفرنسي في القارة الإفريقية	96-46
المبحث الأول: طبيعة المصالح الأمريكية في القارة الإفريقية	72-47
المطلب الأول: المصالح الأمريكية في الجوانب السياسية والجوانب الاقتصادية	66-47
المطلب الثاني: المصالح الأمريكية في الجانبين العسكري والأمني	72-66
المبحث الثاني: المصالح الفرنسية في القارة الإفريقية	96-73
المطلب الأول: المصالح الفرنسية في الجوانب السياسية والاقتصادية	92-75
المطلب الثاني: المصالح الفرنسية في الجانب العسكري والأمني	96-92
الفصل الثالث : طبيعة التنافس الأمريكي/الفرنسي في القارة الإفريقية وآفاقه المستقبلية	148-97
المبحث الأول: التنافس في الجوانب المختلفة.	125-98
المطلب الأول: التنافس في الجانب السياسي.	110-102

المطلب الثاني: التنافس في الجانب الاقتصادي.	119-110
المطلب الثالث: التنافس في المجال العسكري والأمني.	125-119
المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية للتنافس الأمريكي/الفرنسي في القارة الإفريقية.	148-126
المطلب الأول: مشهد تصاعد التنافس.	132-126
المطلب الثاني: مشهد تراجع التنافس.	138-132
المطلب الثالث: مشهد استمرار التنافس.	148-139
الخاتمة (الاستنتاجات والتوصيات).	152-149
قائمة المصادر	179-153
الملخص باللغة الانكليزية.	-

قائمة الجداول

قائمة الجداول

ت	المحتويات	رقم الصفحة
1	يوضح معلومات عامة عن دول شمال القارة الإفريقية لعام (2020).	19
2	يوضع المعلومات عن دول شرق القارة الإفريقية لعام (2020).	21
3	يوضح أهم المعلومات عن دول جنوب القارة الإفريقية لعام (2020).	23
4	يوضح أهم المعلومات عن دول غرب القارة الإفريقية لعام (2020).	25
5	أهم المؤشرات السياسية لدول المنطقة الشمالية للقارة لعام (2020).	27
6	أهم المؤشرات السياسية لدول المنطقة الشرقية للقارة لعام (2020).	29
7	أهم المؤشرات السياسية لدول المنطقة لدول المنطقة الجنوبية للقارة لعام (2020).	30
8	أهم المؤشرات السياسية والعسكرية لدول المنطقة الغربية للقارة لعام (2020).	31
9	يوضح انتاج واحتياطات النفط والغاز في القارة الإفريقية لعام (2020).	36
10	يوضح كميات الاستهلاكية من النفط والغز للقارة الإفريقية لعام (2020).	37
11	يوضح كمية الاحتياط من المعادن في القارة الإفريقية وفق إحصائيات (2020).	38
12	يوضع الأنهار في القارة الإفريقية.	41
13	يوضح أهم البحيرات في القارة الإفريقية.	43-42
14	يوضح أهم مؤشرات النفط في الولايات المتحدة الأمريكية (2020).	60
15	يوضح أهم مؤشرات الغاز في الولايات المتحدة الأمريكية (2020).	60
16	يوضح صادرات وواردات من وإلى شرق القارة الإفريقية والولايات المتحدة الأمريكية.	63
17	يوضح مؤشرات الطاقة في فرنسا لعام (2020).	84
18	يوضح عدد الخبراء والمستشارين الفرنسيين في القارة الإفريقية.	94

قائمة الخرائط

ت	المحتويات	رقم الصفحة
1	توضـح موقـع القارة بالنسبـة للعالم.	17
2	توضح اتصال القارة الإفريقية بأنحاء العالم.	18
3	توضح عدد سكان القارة.	26
4	توضح المياه في القارة الإفريقية.	43
5	توضح مواقع القواعد العسكرية الأمريكية والفرنسية في القارة الإفريقية.	124

قائمة الاشكال

قائمة الاشكال

ت	المحتويات	رقم الصفحة
1	يوضح أول عشر دول مستهلكة للطاقة النووية في العالم لعام (2019).	84
2	يوضح واردات البضائع التجارية وصادراتها من الاقتصاديات النامية في إفريقيا جنوب الصحراء وإليها كنسبة مئوية من مجموع واردات البضائع التجارية الفرنسية وصادراتها.	131
3	يوضح واردات البضائع التجارية الفرنسية وصادراتها من إفريقيا جنوب الصحراء وإليها.	135
4	يوضح الصادرات الأمريكية للقارة الإفريقية.	136

مُلخص الرسالة

مُلخص الرسالة

تعدُّ القارة الإفريقية ذات موقع جيوسياسي إذ إنه يربط دول العالم بعضها ببعض، وأنّها تحتوي على ثلث الاحتياط النفطي المؤكد العالمي واليورانيوم والمعادن الأخرى مما جعلها ذات أهمية للدول العظمى، وأنّها غير مستقرة سياسياً إذ تكثر بها النزعات والهجمات الإرهابية مما جعل الدول العظمى تتسابق لوقف المشاكل، ومن أهم هذه الدول العظمى هي فرنسا التي تحتفظ بنفوذها السبق أي الاستعماري في القارة وأنّها لا تتنازل عنه لأي دولة أخرى بل إنّها تهدف للتوسيع نفوذها وأنّها تهدف للبحث عن أسواق للتصريف منتجاتها والحصول على جميع الموارد الأولية لاستمرار نمو اقتصادها، وفي الجانب السياسي فإنّها تهدف لتحويل تجمع الفرانكفوني من تجمع إقليمي لتجمع عالمي للحد من توسع النفوذ الأمريكي، ومن خلال انتشارها العسكري فإنّها تهدف للسيطرة على المواقع الاستراتيجي للقارة والتدخل في شؤونها الداخلية بحجة مساعدتها في استقرار امنها الداخلي، والولايات المتحدة الأمريكية التي سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة ومن ضمنه القارة الإفريقية ولكي تستمر هذه السيطرة فإنّها مضطرة لأبعاد جميع الدول المنافسين لها عنها ومن هذه الدول هي فرنسا التي تحتفظ بنفوذها في القارة مما جعلهم في مرحلة تنافس فما هي أهمية القارة التي جعلت من فرنسا وأمريكا يدخلان مرحلة التنافس الذي قد يصل إلى مرحلة الحرب.

فعليه سيركز الفصل الأول بالجانب النظري الذي يشمل مفهوم التنافس والمفاهيم المقاربة له وكذلك يوضع موقع القارة وأهميته وما تحتويه من ثروات، بينما يوضح الفصل الثاني طبيعة المصالح الأمريكية والفرنسية في القارة الإفريقية ودعاوي اهتمام بها، ويتناول الفصل الثالث طبيعة التنافس الأمريكي والفرنسي في القارة ومستقبله.

المقدمة

المقدمة

جاءت الاهتمامات الأكاديمية بدراسة موضوع التنافس بموضع عدة ذات علاقة بواقع ومستقبل العلاقات بين الدول وتأثيرها على البيئة الدولية وبهذا تعطي اجتهادات علمية بكل موضوع يتعلق بالتنافس بين الدول.

تكتسب القارة الإفريقية أهميتها من كونها تشكل خزان العالم الاستراتيجي ومنبعاً من الموارد الأولية الوفيرة مواردها الطبيعية وثرواه المعدنية كالطاقة واليورانيوم، الأمر الذي جعلها محل اهتمام الدول العظمى لتظفر بهذه القدرات، لاسيما مصادر الطاقة التي تعتمد عليها اقتصاداتها لكي يكون اقتصادها بنمو مستمر، ولقارة إفريقيا أهمية استراتيجي نظرًا لموقعها الاستراتيجي والتجاري في الشؤون العالمية الذي يطل على المحيطات والبحار التي ترتبط القارة من خلالها بقارات العالم، إذ يفصلها عن أوروبا البحر المتوسط، ويفصلها البحر الأحمر عن قارة آسيا وهي مفتوحة من جهة الغرب على المحيط الأطلسي ومن جهة الشرق على المحيط الهندي، مما سهل عملية الاتصال مع قارات العالم فاكسبها موقعا مطلاً على الطرق التي تصل بين الشرق والغرب وأنّها تطل على أهم المضايق والممرات الحبرية العالمية في العالم فهي تشرف على مضيق باب المندب وقناة السويس البحر الأحمر ومضيق جبل طارق إذ يمر منهم ثلث التجارة العالمية، وإنّ انتشار الجماعات الإسلامية المتطرفة فيها دفع الدول العظمى لتدخل فيها، بهدف إعادة الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي فيها ولكي تسود فيها الديمقراطية والحرية.

من أجل تأمين هذه الموارد فإنّ فرنسا أسست قواعدها العسكرية في دول القارة الإفريقية من أجل السيطرة على هذه الثروات الطبيعية والتحكم بموقعها التجاري، إذ إنّها شرعت على توسع نفوذها في القارة الإفريقية والاحتفاظ بما تملكه من نفوذ في هذه القارة.

وإنّ الولايات المتحدة الأمريكية سارعت هي الأخرى من خلال قوتها العسكرية وشريكاتها الاقتصادية وسياستها العالمية لكي تزاحم النفوذ الفرنسي في دول القارة فهي الأخرى تهدف للسيطرة على موارد القارة الاستراتيجية والسيطرة على موقعها الذي يشرف على جميع أنحاء العالم مما يجعها في الصدارة وبهذا تضمن استمرار هيمتها السياسية والعسكرية والاقتصادية.

مما جعل دول القارة الإفريقية في بداية الألفية الجديدة تشهد تدافعًا من قبلهما إذ إنّ الولايات المتحدة الأمريكية تهدف لسيطرة عليها من ناحية وترض فرنسا التنازل عن سيطرتها على دول القارة من ناحية أخرى مما جعلهما في مرحلة تنافس.

أولاً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من:

1. إنّها تدرس السياسة لدولة تُعدُّ القطب الفاعل والقوة العظمى (الوحيدة) المسيطرة في عالم اليوم، وكذلك تدرس السياسة الفرنسية في القارة الإفريقية.
2. إنّ موضوع التنافس الأمريكي والفرنسي في القارة الإفريقية يُعدُّ من المواضيع ذات الأهمية التي لم تحظِ بالعناية الكافية من قبل جميع الباحثين، إذ إنّ الكتابات التي تناولت هذا الموضوع، قليلة جداً، إن لم تكن نادرة، وذلك، لأسباب عدة منها ذهاب أغلب الدراسات لدراسة التنافس الدولي في القارة الإفريقية أو التركيز على التنافس الأمريكي والصيني في القارة الإفريقية، لأسباب تتعلق باهتمام الباحثين وتوافر المصادر الدراسة.
3. كما تأتي أهمية الدراسة كونها تُعدُّ بمثابة مقدمة لموضوع مهم ينتظره الكثير من قبل باحثين آخرين.
4. انطلقت أهمية الدراسة من كونها تعالج موضوعًا حيويًا لها تأثير على دول القارة الإفريقية بشكل خاص والعالم بشكل عام إذ تُعد القارة الإفريقية ذات موقع استراتيجي من ناحية ومن ناحية أخرى تتمتع بمصادر طاقة متنوع مما جعل التنافس الأمريكي والفرنسي فيها ذات تأثير على دولها والعالم بأجمعه.

ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بالتعرف على الأهمية الاستراتيجية لقارة إفريقيا ولِما تحتويه من مصادر ولِما لموقعها من أهمية وبيان طبيعة المصالح الأمريكية والفرنسية في القارة الإفريقية وكذلك على الوسائل المستخدمة من قبلهم لأجل تحقيق مصالحهم في القارة وتوضيح على تأثير تنافسهم على الدول الأخرى.

ثالثاً: إشكالية الدراسة

تنطلق الإشكالية الأساس للدراسة من تساؤل مفادهُ لماذا تحولت العلاقات الأمريكية والفرنسية من تعاون ضمن تحالف دائم لأكثر من نصف عقد إلى تنافس، وتتمحور الإشكالية الفرعية حول التساؤلات الآتية:

1. ما هي المصالح الأمريكية في القارة الإفريقية؟ وما هي الأدوات التي تستخدمها لتحقيق هذه المصالح؟
2. ماهي المصالح الفرنسية في القارة الإفريقية؟ وما هي الأدوات التي تستخدمها لتحقيق هذه المصالح؟
3. ما هي طبيعة التنافس الأمريكي والفرنسي في القارة الإفريقية؟
4. ما هو مستقبل التنافس بين الطرفين في القارة؟

ثالثاً: فرضية الدراسة

تنطلق الفرضية الأساسية للدراسة من أساس مفاده أن تدافع أمريكا وفرنسا في القارة الإفريقية أعاد صياغة العلاقة بينهم من جديد، وكلما ازدادت أهمية القارة الإفريقية كلما ازداد التنافس الأمريكي والفرنسي عليها.

رابعاً: الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

يمثل عام (2000) بداية ألفية جديدة للقرن الحالي وتمثل الحدود الزمنية للدراسة وأّننا سنتجاوز هذا الحد التاريخي أينما وجدت الحاجة لذلك في بعض مواضيع الدراسة، وأمّا الحدود المكانية فتمثلهُا القارة الإفريقية.

خامساً: منهج الدراسة

كون الدراسة واسعة وحديثة فسيتم الاعتماد فيها على المنهج التحليلي لكي نحلل معطيات الدراسة ونفسرها وللتعرف على واقع التنافس الأمريكي والفرنسي في القارة الإفريقية، وكذلك ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي لكي يتم وصف طبيعة وجغرافية القارة وطبيعة التنافس الأمريكي الفرنسي فيها، وكذلك نعتمد على المنهج الاستشرافي المستقبلي للبيان وقراءة الاحتمالات المستقبلية لمستقبل التنافس في القارة.

سادساً: الصعوبات

1. **صعوبات ذاتية**: يعدُّ الحظر الجزئي وما رافقه من دوام للدوائر بنسبة (50%) التي كان سببها وباء مرض كورونا (كوفيد-19)، من أهم الصعوبات والعوائق التي وقفت أمام الطالب، وعدم إتاحة المصادر من قبل كليات الجامعات الأخرى لطيلة أيام الأسبوع كجامعة بغداد/كلية العلوم السياسية، وعلى الرغم من ذلك فإنّ الإيمان بالله سبحانه وتعالى والإصرار على مواجهة الصعاب وخدمة المسيرة العلمية كان كفيلاً لإكمال هذه الدراسة وانجازها.
2. **صعوبات أكاديمية**: والتي تمثلت في:

- ❖ غياب الرسائل والأطاريح الجامعية التي تخص موضوع الدراسة والتي كان من الممكن أن تعين الباحث في إعداد هذهِ الدراسة.
- ❖ محدودية، أن لم نقل ندرة، المراكز والمعاهد البحثية العراقية التي تهتم بالشأن الإفريقي.

سابعاً: تقسم الدراسة على

تم تقسيم الدراسة على ثلاثة فصول ومقدمة وخاتمة، والفصل الأول كان عن مفهوم التنافس والمفاهيم المقاربة له كالصراع والنزاع والأزمة، أمّا المبحث الثاني فهو عن الجغرافية السياسية للقارة من ناحية موقع القارة وبيئتها الديموغرافية، وأيضاً البيئة السياسية لدول القارة.

أمّا في الفصل الثاني، سيرتكز فيه على طبيعة المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وعلى وفق مبحثين، ففي المبحث الأولِ سيتم التركيز على المصالح الأمريكية كالمصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، وأمّا المبحث الثاني سيتم التركيز على المصالح الفرنسية، إذ أنّه يختص بمصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية الخاصة بها.

وأمّا الفصل الثالث فهو عن طبيعة التنافس الأمريكي الفرنسي وتم تقسيمه على مبحثين ففي المبحث الأول، يتم التطرق إلى طبيعة التنافس في الجانب السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني، والمبحث الثاني لعرض الرؤية المستقبلية لهذا التنافس على وفق مشاهد تصاعد أو تراجع أو تنافس.

الفصل الاول

إطار مفاهيمي للتنافس الأمريكي/الفرنسي في القارة الإفريقية

المبحث الأول: ماهية التنافس.(Competition)

المطلب الأول: مفهوم التنافس.

المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة لمفهوم التنافس.

المبحث الثاني: الجغرافية السياسية للقارة الإفريقية.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي والبيئة الديموغرافية.

المطلب الثاني: البيئة السياسية والأهمية الاقتصادية للقارة الإفريقية.

الفصل الأول

إطار مفاهيمي للتنافس الأمريكي/الفرنسي في القارة الإفريقية

تعدُّ المفاهيم ضرورية جدًا في أغلب الدراسات، وهذا سببٌ مهمٌ يدفعنا للبحث في ماهية التنافس من ناحية، ومن ناحية أخرى، نحدد المفاهيم المقاربة من مفهوم التنافس.

تُعدّ ظاهرة التنافس حالة طبيعية، تنشأ بسبب السعي من قبل الدول وغيرها من أجل تحقيق مصالحهم وأهدافهم انطلاقًا من إمكانياتهم المتاحة التي تؤدي لخلق تسابق سلمي أي خلق التنافس بينهم، ولكن كل ما حاول أحد الأطراف المبالغة في الانفراد بهذه المصالح والاحتفاظ بها لنفسه ومنع الآخرين من الوصول إليها كلما شكل ذلك سببًا لخروجهم من نطاق التنافس وتحويله إلى الصراع.

وعلى هذا الأساس تمَّ تقسيم الفصل الأول على مبحثين، سيتم تناول ماهية مفهوم التنافس في المبحث الأول، بينما سيكون المبحث الثاني عن الجغرافية السياسية للقارة الإفريقية.

المبحث الأول

ماهية التنافس

إنّ تحديد المصطلحات وضبط حدودها هي الخطوة الأولى والأهم في أيّ دراسة لذا من الضروري التعريج على مفهوم التنافس من حيث الدلالة اللغوية والمعنى العام، وبعدها فننتقل بعدها لتعريفه وتخصيصه في مجال العلاقات الدولية، وكذلك سيكون من المهم والضروري التميز والتفريق بين مفهوم التنافس وما يقاربه من المفاهيم التي تؤدي في بعض الأوقات إلى خللٍ بالمفهوم وتسبب إرباكًا في مفاهيم العلاقات الدولية.

وعلى هذا الأساس تمَّ تقسيم هذا المبحث على مطلبين، سيتم توضيح ماهية مفهوم التنافس في المطلب الأول، بينما سيكون المطلب الثاني عن المفاهيم المقاربة لمفهوم التنافس.

المطلب الأول: مفهوم التنافس

عند دراسة مفهوم التنافس نجد إنّ هناك كمًا هائلًا من المصطلحات والمفاهيم التي يصعب التمييز بينها وبين التنافس، إذ إنّ هناك تقارباً بين هذا المفهوم ومفاهيم أخرى كمفهوم الصراع والنزاع والأزمة وغيرهم وهذا التقارب يؤدي للخلط بين التنافس وغيره من المفاهيم.

أولا: تعريف مفهوم التنافس في اللغة

يشير مفهوم التنافس، إلى التسابق والتسارع، وسببه الوصول إلى المقام الأفضل أو اللحاق بهم، وتَنَافَسُوا أي تراغبوا فيه[1]، وهذا ما نجده في قوله تعالى، ((خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌۚ وَفِى ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ))[2].

ويرجع أصل كلمة التنافس إلى المصطلح اللاتيني (Curn–Ludrere)، والتي تعني بالعربية، (اللعب معًا)[3]، وفي اللغة العربية، فإنّ أصل كلمة (تنافس) هي، تنافسَ، تنافُسًا، فهو مُتنافَس فيه[4]، وإنّ كلمة

(1) تعريف ومعنى تنافس في معجم المعني الجامع–معجم عربي عربي، تاريخ الدخول 2020/11/15:
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

(2) القران الكريم، سورة المطففين، آية 26.

(3) بسيمة طويل، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد (10)، 2017، ص30.

(4) تعريف ومعنى تنافس في معجم المعني الجامع–معجم عربي عربي، تاريخ الدخول 2020/11/15:
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

(تنافُس) مفرد ومصدرها (تنافسَ في)[1]، وهذه الكلمة مأخوذة من كلمة (نَفسَ) وفعلها الماضي هو (نَافَس) أي إنّها تعني حاول أن يُضاهي الآخرين وأنْ يفعل فعلهم، أو إنّها تعني التقدم على الآخرين من دون أن يسبب لهم الضرر[2]، وكذلك تدل الكلمة على المبالغة والرغبة، وهو نزعة تدعو لبذل الجهد لكي يتم الوصول لدرجة الآخرين والتشبه بالعظمة [3]، كما أنّ المُنافَسَة تعني الرغبة في الشيء والانفراد به، وتنافس الأشخاص في أمر، أي تسابقوا وتباروا فيه من دون أن يلحق بعضهم ببعض الضرر [4]، وإنّ كلمة (تَنافُس) تعني السيطرة والنفوذ، أي إنّ كلمة التنافس تطلق عندما لا يتحقق الضرر على الآخرين من قبل أي شخص داخل ساحة التنافس[5].

ثانيا: تعريف مفهوم التنافس اصطلاحاً

تم تعريفه من قبل منظمة التجارة العالمية[*] على أنّهُ (مجمل الحزم والإجراءات التي يمكن استخدامها لترقية هياكل الأسواق التنافسية والسلوك التنافسي)[6]، وأمّا المنافسة فتعني (الحصول على مزايا اقتصادية اقتصادية أو سياسية سواء أكانت بصورة نفوذ أم غيره)[7].

ويُعدُّ مفهوم التنافس في العلاقات الدولية، مفهومًا أساسيًا فيها، ويُعرف بكونه (عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لأعداد القرار السياسي، فهو نشاط يسعى من ورائه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف)[8]، ولا يقصد به سعي أحد أطرافه لمنع الآخرين من الوصول إلى أهدافهم[9]، ويكون التنافس بين

(1) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، دار علاء للكتب، مصر، ط1، 2008، ص2253.
(2) زياد يوسف حمد، التنافس الدولي في منطقة القرن الإفريقي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، 2020، ص77.
(3)إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ط2، مكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، القاهرة، ج1و2، 1972، ص 940.
(4) ابن منظور، لسان العرب، دار أحياء التراث العربي، بيروت، ط3، ج14، 1999، ص237.
(5) زياد يوسف حمد، التنافس الدولي...، مصدر سبق ذكره، ص77.
(*) منظمة التجارة العالمية: نشأت منظمة التجارة العالمية في (1-1–1995) كأحد النتائج التي اسفرت عنها جولة الاوروغواي من المفاوضات التجارية بين أعضاء اتفاقية الجات. للمزيد من المعلومات يُنظر: علي حاتم القريشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الضياء للطباعة، النجف الاشراف، ط1، 2014، ص 38، ويُنظر: مصطفى عيد مصطفى، منظمة التجارة العالمية (الجات) وقضية البيئة، مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (142)، أكتوبر2000، ص ص237-238، ويُنظر: نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعوم ناشون، بيروت، ط1، 2013، ص ص258-269.
(6) مصطفى بابكر، سياسات التنظيم والمنافسة، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت، العدد (28)، السنة الثالثة، 2004، ص1.
(7) جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدوية–دراسة في إدارة الصراع الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2013، ص55.
(8) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية، كتب عربية، القاهرة، 2005، ص 128.
(9) جمال سلامة علي، تحليل العلاقات...، مصدر سبق ذكره، ص55.

بين أقطابه بأساليب سلمية، وإنّ الطبيعة التنافسية تقود إلى الاستقلال والسلام[1]، وإنّ قاموس (أكسفورد) يعرفه بأنّهُ (الفعل أو النشاط أو السعي لكسب شيء أو ربحه بهزيمة الآخرين أو إثبات التفوق عليهم)[2]، وعرَّفته جامعة (كامبردج) بأنّهُ (موقف يحاول فيه شخص ما الفوز بشيء ما أو أن يكون أكثر نجاحًا من شخص أو أشخاص آخرين)[3]، ويعرف بأنّه (النتيجة النهائية للتدافع بين طرفين للحوزة هدف معين أي كلاهما يحصل عليه)[4]، كما بأنّه يعني التسابق نحو الوصول إلى الهدف أو تحقيقه من قبل الآخرين، وأيضًا فيُعدُّ التنافس نزعة فطرية سببها الرغبة والسعي نحو التفوق، أي الوصول نحو الهدف المشترك قبل الآخرين، وأيضًا، يكون التنافس ذا صفة أحادية، وإن التنافس يكون على شكل تفاعل سواء بين طرافين أو أكثر.

ومما تقدم يمكن القول إنّ التنافس، فعل سلمي يكون الهدف منه تحقيق أكبر مصالح ممكنه لأحد الأطراف المتنافسة، أي الانفراد بالمصالح، مع استخدام التخطيط ليتم الوصول إلى الهدف المطلوب، وهو أمر طبيعي في العلاقات الدولية لاسيما في الوقت الذي تتعقد به العلاقات الدولية، وفيه تتوافر نفس الأهداف والمصالح التي تهدف الأطراف إلى تحقيقها.

المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة لمفهوم التنافس

يعدُّ مفهوم التنافس من المفاهيم التي تتقارب معه مفاهيم أخرى، مثل مفهوم الصراع أو النزاع أو الأزمة، وهذا يرجع لمجموعة من الأسباب من أهمها التبديل المستمر في آليات وهيكل النظام العالمي، وبسبب الاختلال الموجود في النظام الدولي[*]، وكذلك الاختلاف حول وجود تعريف جامع لمفهوم التنافس، وفي هذا المطلب سنوضح الفرق بين التنافس وتلك المفاهيم.

---

(1) خليل حسين، العلاقات الدولية، النظرية والواقع–الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2011، ص ص148-153.

(2) Powered by oxford (LEXICO), Oxford Dictionary, Access Tate (13 November 2021) https://www.lexico.com/definition/competition

(3) Cambridge University, Visit Data (13 November) https://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/competition

(4)فتحي شهاب الدين، المصطلحات السياسية والاقتصادية، موسوعة أقر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2011، ص103. ص103.

(*) يقصد بالنظام الدولي" نمط التفاعلات بين متغيرات العلاقات السياسية الدولية في إطار من القواعد والاسس المتّفق عليها" وإن النظام العالمي هو " نظام تستند ملامحه إلى نظام احادي القطبية ويعتمد على دوائر ونفوذ معينة مثلاً الشركات المتعددة الجنسيات..." لمزيد من المعلومات عن النظام الدولي والنظام العالمي يُنظر: عاهد مسلم المشاقبه وصايل فلاح مقداد، النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة–الصين إنموذجاً–1991-2016، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، جامعة آل البيت، الأردن، المجلد (45)، العدد (2)، 2018،ص ص268-270.

يُعدُّ مفهوم التنافس مفهومًا مختلفًا عن مفهوم التنافس الدولي، إذ إنّ الأخير، (يعني تناقض في الارادات الوطنية بين الدول على موارد مادية حول أهداف ((سياسية واقتصادية))، وقضايا ((تحقيق الاستقرار الداخلي)) والغايات ((القوة، الهيمنة))، والتي تسعى الدول إلى تحقيقها[1]، ويعرف بكونه (عبارة عن تسابق وتغالب بين دولتين أو أكثر)، وأيضًا يمكن تعريفه بأنّه (مجموعة من السياسات والإجراءات التي اتخذتها وتتخذها القوى الإقليمية والدولية الداخلة في التنافس)[2]، وايضًا هو (الاختلالات التي يشهدها المجتمع الدولي وفي حالة تصاعدها تأخذ صورة صراع اذا لم يتم الوصول لحل بين الأطراف المتنافسة وسببه هو تعظيم الحصول على المكاسب)[3].

أولاً: مفهوم الصراع وعلاقته بمفهوم التنافس

هناك فرق بين مفهوم التنافس ومفهوم الصراع، فقد عرّفه عالم الاجتماع الأمريكي (لويس كوزر) بأنّه" حالة من المواجهة ترتبط بالسعي إلى تحقيق المطالب المميزة والنادرة مثل الموارد والقوة"[4]، ويستخدم مصطلح الصراع عادة للإشارة إلى موضوع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد، تنخرط في تعارض واعٍ مع مجموعة أخرى وسبب هذا التعارض هو إن كل هذه الجماعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة[5]، و هو (نشاط إنساني ينشأ عن رغبة طرفين أو أكثر للقيام بأعمال متعارضة فيما بينها)[6]، كما يشير إلى (ظاهرة اجتماعية تعكس حالة عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن عدم التوافق بين رغبتين أو أكثر أو تعارض أرادتين أو أكثر)[7]، وإنّ (دائرة المعارف الأمريكية) تعرفه بأنّهُ "حالة من عدم الارتياح أو أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته"، وكذلك عرفته (نفس الدائرة) بأنّه "موقف يكون لدى الفرد فيه دافع للتدخل في نشاطين أو أكثر لهما طبيعة متضادة تمامًا"[8]، ويعرّفه الباحث (دينيس ساندول) بأنه " ظاهرة دينامية وهو وضع

(1) زياد يوسف حمد، التنافس الدولي...، مصدر سبق ذكره، ص77.
(2) سأمر سلمان الجبوري، التنافس الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط–الازمة السورية إنموذجاً-، بيروت، ط1، 2018، ص ص18-19.
(3) سعد عبيد علون السعيدي، مصطفى عبد مجيد، التنافس الدولي والإقليمي في منطقة القرن الإفريقي-شرق افريقيا وانعكاسه على الامن في الشرق الأوسط، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، تكريت، العدد (3)، 2019، ص127.
(4) جمال سلامة علي، تحليل العلاقات...، مصدر سبق ذكره، ص53.
(5) جميس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ط1، ص ص1985-140.
(6) جهاد عودة، الصراع الدولي–مفاهيم وقضايا-، دار الهدى للنشر والتوزيع، المنيا/مصر، ط1، 2005، ص17.
(7) جمال سلامة علي، تحليل العلاقات...، مصدر سبق ذكره، ص55.
(8)منير محمود، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، العدد (3)، 1997، ص ص2-4.

يحاول فيه طرفان على الأقل وممثلوهم تحقيق أهداف غير متفق عليها ضمن إطار مفاهيمهم ومعتقداتهم من خلال إضعاف بشكل مباشر أو غير مباشر لقدرات الآخر على تحقيق أهدافه "، أمّا الباحث السويدي (بيتر فالنستاين) فيشير إلى أنّه " وضع اجتماعي يحاول فيه طرفان على الأقل وفي نفس الوقت الحصول على الموارد المادية نفسها أو غير المادية، وتكون هذه الموارد غير كافية لإرضاء هذه الأطراف بشكل متزامن"[1]، إنّ الصراع يجمع عناصر ثلاثة وهي، التحرك، والخلافات، والمحركون، ومن خلال دمج هذه العناصر فإنّ تعريف الصراع هو" وضع اجتماعي يكافح[*] فيه ما لا يقل عن اثنين من المحركين أو الأطراف للحصول على مجموعة متوفرة من الموارد في اللحظة نفسها في مدة زمنية معينة"[2].

ويعدُّ مفهوم الصراع، في مجال العلاقات الدولية، مفهومًا معقدًا وسبب هذا التعقيد يعود إلى تداخل أسبابه ومصادره، ونطاقه وأبعاده المتسعة وإنه ذو تفاعلات متداخله و "متشابكه" سواء أكانت بشكل مباشر أم غير مباشر وكذلك بسبب تعدد مدخلاته[3]، ويقول (ريمون ارون) بأنّ الصراع هو" فرض دولة لإرادتها على دولة أخرى بالإكراه"[4]، ويعرفه (الدكتور إسماعيل صبري مقلد) بأنّه (تنازع الإرادات الوطنية، وهذا ناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها ومكاناتها)[5]، وكذلك يعرف (لويس كوسر) بأن الصراع" تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم"[6]، ويعرف بأنّه (عملية من التعليمات المصاحبة الأعداد القرار السياسي، وينضب إذا تعارضت أهداف الفاعلين السياسيين بصورة مباشرة وحينما يعني أحد طرفي العلاقة الصراعية خسارة مباشرة للطرف الثاني، كما أنّ الصراع قد ينتج عن تناقضات بين مصالح الطبقات التي تفضي لانقسامات حادة وقد ينتهي بالافتراق[7].

---

(1) عمر جمعة عمران، أثر تطورات النزاعات الداخلية على مستقبل الدولة في المنطقة العربية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العددان (35-36)، 2014، ص274.

(*) الكفاح: هو صور من صور الصراع، ولكن غالباً ما يتم استخدامه عند تناول مسائل النضال من اجل الاستقلال الوطني أي الصراع بين القوى الوطنية وقوى الاحتلال، وفي الكفاح يمكن التوصل إلى حل من خلال تحقيق المطالب التي تهدف لها المقاومة، بل يمكن إن يتحول هذا الكفاح إلى تعاون مثل التعاون بين فرنسا ومستعمراتها السابقة، ويُنظر: جمال سلامة علي، تحليل العلاقات...، مصدر سبق ذكره، ص55.

(2) بيتر فالنستين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات والحرب والسلم والنظام العالمي، ترجمة: سعد فيصل ومحمد محمود، محمود، مطبعة الجامعة الاردنية، الأردن، ط1، 2006، ص35.

(3) ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الازمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005، ص239.

(4) عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2009، ص393.

(5) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية–دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 1991، 1991، ص223.

(6) جميس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة...، مصدر سبق ذكره، ص140.

(7) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة المسيرة...، مصدر سبق ذكره، ص263.

ويختلف التنافس عن الصراع لأنّ (الأخير) به محاولة لإنقاذ مكانة الآخرين ورفع مكانتهم، أو محاولة منعهم أو إعاقتهم عن تحقيق أهدافهم أو غياتهم وهذا لا يوجد في التنافس[1]، ولا يتضمن ما يتضمنهُ الصراع من ناحية الإفتراضات مثل التناقض بالأهداف والتصادم في الإرادات أو تطويعها هي والأهداف، فإنّ التنافس يكون ذا طابعٍ سلميٍ وتكون العلاقة بين الأطراف مستقرة لأنّه يبتعد عن ظاهرة العنف[*] والتوتر[**] وكذلك يحدث بين أطراف لا تكون علاقتهم صراعية لإنّ هدف التنافس الوصول إلى الأهداف المرجوة[2]، وإنّ التنافس يكون قبل الصراع أي إنّ التنافس هو مفسر للصراع بسبب وجود التحالفات[*] أو التكتلات المتنافسة والتي تقود إلى الصراع، إذ إنّ الركيزة الأساس لتوازن القوى هي التحالفات أو التكتلات وعندما يكون التنافس شديد تأتي مرحلة الصراع[3]، والتنافس يرتقي ليصبح صراع، عندما تحاول الأطراف الأطراف دعم مركزها على حساب مراكز الآخرين وتعمل على الحيلولة دون تحقيق لغاياتهم[4]، وهذا يدل على وجود اختلاف بين مفهوم التنافس ومفهوم الصراع.

ثانياً: مفهوم النزاع وعلاقته بمفهوم التنافس

يُعدُّ مفهوم النزاع، ظاهرة محورية في المجتمع، و بين فئاته وطبقاته المختلفة[5]، وفي مجال العلاقات الدولية فإنّ مفهوم النزاع، لا يوجد له تعريف متفق عليه، إذ أنّه يحدث النزاع بسبب تعارض أو تصادم

(1) جمال سلامة علي، تحليل العلاقات...، مصدر سبق ذكره، ص55.

(*) العنف: هو تعبير عن القوة الجسدية التي تصدر ضد نفس أو ضد أي شخص أخر بصورة متعمدة أو إرغام الفرد على إتيان هذا الفعل نتيجة لشعوره بالألم بسبب ما تعرض له من أذى، معهد البحرين للتنمية السياسية، معجم المصطلحات السياسية، سلسلة كتب، البحرين، 2014، ص48. ويُنظر: قبي آدم، رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد (1)، الجزائر، 2020، ص100، ويُنظر: ناظم نواف إبراهيم، العنف السياسي في العراق المعاصر، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2015، ص ص15-26.

(**) التوتر: هو قلق الذي يسود العالم بأسره وينشأ عن أسباب متعددة وتهدد السلام العالمي وتنذر بحرب محلية أو إقليمية وقد تتحول إلى حرب عالمية بشكل مفاجئ، مجموعة من المواقف والاتجاهات مثل عدم الثقة والشكوك التي لدى صناع القرار، ويُنظر: أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية الدولية، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، مصر، بيروت، 1989، ص77.

(2) جميس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة...، مصدر سبق ذكره، ص37.

(*)يمكن تعريف الحلف بانه علاقة تعاقدية بين دولتين أو مجموعة دول إذ يتعهد الفرقاء بالمساعدة المتبادلة بينهم في حالة الحرب، وهي وظيفة ضرورية لكي يحل توازن القوى. وأمّا التكتلات: فهي قامت كردة فعل للأحلاف...ولها أشكل متعددة كثيرة فثمة تكتلات إقليمية ذات أهداف عامة سياسية واقتصادية وربما عسكرية، لمزيد من المعلومات يُنظر: علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2017، ص229. وكذلك: محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987، ص ص81-82.

(3) إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية-المفاهيم والحقائق الأساسية-، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، بيروت، ط2، 1985، ص120.

(4) جميس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة...، مصدر سبق ذكره، ص140.

(5) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة المسيرة...، مصدر سبق ذكره، ص450.

بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره[1]، وهو (تدخل الجماعات البشرية، أو الوحدات السياسية في نزاعات مسلحة تكون الغاية من ورائه هو الحصول على مكاسب جديدة لا يمكن الحصول عليها بالوسائل السلمية، فالنزاع يحصل للحفاظ على وضع قائم مهدد بالتغيير أو لتغيير وضع قائم لم يعد ملائماً للأطراف المتنازعة)[2]، وهو (تسلسل ينطلق من نشوء أزمة ذات بعد دولي إذ تتطور إلى نزاع وقد يكون على شكل عسكري أو أمني أو غيرهم)[3]، وإنهُ (عملية تفاعلية بين طرفين على الأقل و يشكل هذا التفاعل معيارًا أساسيًا لنزاع)[4]، وكما أنّه في العلاقات الدولية يعني (مشكلة أو خلاف أساسه طابع قانوني)[5].

وقد عرّفته محكمة العدل الدولية بأنّهُ "خلاف حول نقطة قانونية، أو واقعية، أو تناقض وتعارض للطروحات القانونية أو المنافع بين دولتين"[6]، وهو (تعارض في الحقوق القانونية قد تتم تسويتها بالتوصل بالتوصل إلى حلول قانونية وسياسية)[7]، وإن النزاع الدولي هو (وضع خطير يكون بسبب منشئه و هو اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر أو تعارض مصالحهما بشكل لا يمكن معالجتها بالطرق الدبلوماسية و أصبح هذا التعارض يهدد بلجوئهما إلى استخدام القوة المسلحة ليتم دعم مطالبها)[8]، وإنّ النزاع أقل حدة من القتال، ويختفي النزاع عندما يوجد التعاون[*].

(1) ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1 ،1985، ص 293.
(2)نادية عبد الفتاح عشماوي السيد، التسوية السلمية للنزاعات الحدود إفريقيا في إطار التحكم الدولي (دراسة مقارنة لتسوية النزاعين الإريتري/اليمني الإريتري/الإثيوبي)، المكتب العربي للمعاف، القاهرة، ط1، 2016، ص17.
(3) حسين قادري، النزاعات الدولية–دراسة وتحليل-، دار الكتاب الثقافي للطباعة والنشر، الأردن، 2008، ص5.
(4) ناصيف يوسف حتي، مصدر سبق ذكره، ص293.
(5) جمال سلامة علي، تحليل العلاقات...، مصدر سبق ذكره، ص54.
(6) كمال حماد، النزاعات الدولية–دراسة قانونية دولية في علم النزاعات-، الدار الوطنية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، ط1، 1998، ص17.
(7) منير محمود، مصدر سبق ذكره، ص6.
(8) احمد زكي بدوي، مصدر سبق ذكره، ص72. ويُنظر: حسن البزاز، إدارة الازمة بين نقطتي الغليان والتحول، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2001، ص ص11–17.
(*) التعاون: وهو عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لأعداد القرار السياسي، ويعني وجود هدف مشترك يعمل من أجله المواطنون، ويعني أيضاً وجود اتفاق عام في الأهداف ولن يلحق خسارة بأي طرف، ويتطلب التعاون هذا التنسيق والتشاور. ويعرف بأنه الإطاحة المعاكسة للصراع. وإنه شيء أكبر من التشاور وأقل من التكامل، يُنظر: أسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة المسيرة...، مصدر سبق ذكره، ص 107. ويُنظر: سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص594.

ثالثا: مفهوم الأزمة وعلاقتها بمفهوم التنافس

تُعرف الأزمة بأنّها (موقف يحدث فيه صراع أو تضارب في الأهداف أو المصالح مما يؤدي إلى حالة من الصدام السياسي أو العسكري)[1]، كما تُعرف بأنّها (لحظات من الوقت التي يفهم بها طرفين أو أكثر، وهم في حالة نزاع، إنْ هناك خطرًا كبيرًا سوف يضرب مصالحهم، ولا يملكان إلّا مدة قصيرة من الوقت لكي يتجنب هذا النزاع وهذا يعني إنّها أزمة بسبب تصاحبها بتحول مفاجئ في العلاقات الدولية)[2]، كما هي (نقطة تحول مدركة في العلاقات بين فاعلين)[3]، وأنّها (تغير في الموقف العام ناتج عن تغير في الأفعال وردود الأفعال بين اطراف التنافس)[4].

ويعرفها (كورال بيل) بأنّها (مجال زمني تبرز فيه النزعات بشكل حاد إذ يهدد بتغيير العلاقات الدولية)[5]، وهي (عبارة عن موقف متوتر في العلاقات بين دولتين أو أكثر وهم في حالة تخاصم، ولكن لا يصل هذا التخاصم إلى درجة الحرب، وعلى الرغم من قوة المظاهر العدائية و هذا التخاصم يشهد حرب كلامية بين أطراف الأزمة)[6]، وفي الصياغة الكلاسيكية لـ(تشارلز هيرمان)، فإنّ الأزمة تتألف من ثلاثة مكونات هي: المفاجأة، والتهديد الخطير للقيم المهمة، والوقت القصير المتاح لاتخاذ القرار[7].

لمفهوم التنافس مفاهيم مقاربة مثلا التقارب بين مفهوم التنافس ومفهوم الصراع، ولكن مفهوم التنافس يختلف عن مفهوم الصراع؛ لأنّ مفهوم التنافس لا يوجد به منع الآخرين من الوصول إلى أهدافهم، وهذا يوجد بالصراع، وأنّ التنافسات الموجودة بين الدول إذا لم يتم حلها فإنها تتحول إلى صراع أي أنّ التنافس دائمًا يكون قبل الصراع، وهذا يعني أنّ التنافس يختلف عن الصراع، وكذلك أنّ مفهوم التنافس يُقارب مفهوم النزاع، ولكن يختلف عنه؛ لأنّ مفهوم النزاع غالبًا ما يكون ذا طابع قانوني، وهذا الذي يميزه عن التنافس، وكذلك هُناك تقارب بين مفهوم الأزمة ومفهوم التنافس، وتبقى المفاجئة هي أساس التفريق بينهم.

(1) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة المسيرة...، مصدر سبق ذكره، ص36.
(2) مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1، 2002، ص41.
(3) غراهام ايفانز، وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1، 2004، ص140.
(4) أميرة تواضروس، مقاربات الذكاء الاصطناعي في الأزمات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (215)، يناير2019، ص ص13-14.
(5) ثامر كامل، العلاقات السياسية ...، مصدر سبق ذكره، ص357.
(6) مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية–مفاهيم مختارة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصر، ط2، 2001، ص87.
(7) ديفيد جارنم، دراسات في النزعات الدولية وإدارة الازمة، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ظبي، ط1، 2001، ص5.

المبحث الثانـــي

الجغرافية السيـــاســـية للقارة الإفريقية

تُعدُّ الجغرافية السياسية (العلم الذي يختص بدراسة الإقليم والوحدات السياسية)[1]، وعرّفها (جاكسون) بأنّها (علم دراسة الظواهر السياسية في ضوء إطارها المكاني سواء أكان ذلك يتضمن تحليل الحدود السياسية والأنماط الجغرافية الناجمة عن تطبيق سلطة الحكومة أم مدى استقرار الوحدات السياسية الجديدة)[2]، وتعرف أيضًا بأنّها (العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافيا على السياسة أي الطريقة التي تؤثر بها المساحة والتضاريس والمناخ على أحوال الدول والناس)[3]، وكذلك تعني بانها (جغرافية الدول أو الوحدات السياسية وينحصر مجال البحث فيها في وصف وتحليل شكل وصورة الدولة أو الوحدة السياسية داخليًا وخارجيًا وبطريقة موضوعية بوصفها وحدة إقليمية تتميز وتتأثر بعوامل محددة بهدف الوصول إلى جانب القوة فيها)[4]، وهي (دراسة العوامل الجغرافية التي تؤثر في تحركات الدول وكذلك كيف يحدد موقعها ومناخها ومواردها الطبيعية وسكانها وطبيعة أرضها وخياراتها السياسية)[5].

تُعدُّ القارة الإفريقية ثاني أكبر قارات العالم، وغنية بالموارد الأولية، وهذا يجعلها مهمة في حسابات دول العالم، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، ولذا وجب تقسيم هذا المبحث على مطلبين، سيتم الإشارة في المطلب الأول إلى موقع الجغرافي والبيئة الديموغرافية للقارة الإفريقية، بينما سيكون المطلب الثاني عن البيئة السياسية للقارة الإفريقية والأهمية الاقتصادية للقارة.

المطلب الأول: الموقـــع الجغرافي والبيئـــة الديموغرافية

يُعد الموقع الجغرافي للقارة وبيئتها الديموغرافية موضع اهتمام الدول العظمى، وإنّ القارة الإفريقية تتمتع بموقع مميز وبيئة ديمغرافية مميزة أيضًا، وهذا جعل من القارة موضع اهتمام للولايات المتحدة الأمريكية

(1) محمد حجاري محمد، الجغرافيا السياسية، القاهرة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1996، ص8.
(2) علي احمد هارون، أسس الجغرافية السياسية، دار الفكر العربي، القاهر، 1998، ص29-30.
(3) عليان محمود عليان، الغاز الطبيعي: من مضيق جبل طارق إلى مضيق باب المندب (التحديات والمخاطر الاستعمارية)، المركز الديمقراطي، برلين، 2016، ص14.
(4) بيير سيليرييه، الجغرافية السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، ترجمة: احمد عبد الكريم، الهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1998، ص ص86-87.
(5) مارتن غرايفيش وتيري أوطالاهان، مصدر سبق ذكره، ص 162، ويُنظر: قحطان أحمد سليمان الحمداني، واقع مستقبل الصراعات الدولية والأقليمية في البحر الأحمر، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسة، جامعة بغداد، بغداد، العدد (30)، 2005، ص61.

من ناحية وفرنسا من ناحية أخرى، عليه سنبحث في هذا المطلب الموقع الجغرافي للقارة من ناحية والبيئة الديموغرافية للقارة الإفريقية من ناحية ثانية.

أولاً: الموقع الجغرافي للقارة

يُعدُّ موقع القارة الإفريقية(*) موقعًا يجعلها تختلف جوهريًا عن كل قارات العالم[1]، بكونها مجاورة لمنطقة الخليج العربي التي تُعدُّ منبعًا للنفط(**)، ويُعدُّ النفط المادة التي لا تستغني عنها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، ومن ناحية ثانية، لأهمية المواصلات والطرق بالبحرية التي تحيط بالقارة وبهذا فإنّ القارة الإفريقية تشكل نقطة جذب مركزية ومحورية للحركات الاستعمارية القديمة، وهذا جعل من القارة اليوم ساحة تنافس بين الدول العظمى، وعلى رأسهما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا[2].

تبلغ مساحة القارة الإفريقية أكثر من (30.330.000) كيلو متر مربع، فهي إذن أكبر القارات العالمية بعد قارة آسيا[3]، أي إنّها تغطي ما يُقار الـ(23%) من المساحة العالمية[4]، ووفق إحصائيات عام (2020) فإنّ عدد سكان القارة الإفريقية بلغ ما يُقارب الـ(1.146.320.156) مليون نسمة، وهذا

(*) اسم (أفريقيا) هو اسم القارة الحالي. في الماضي كانت تُسمى (ليبيا) وفي العصى الوسطى كانت منقسمة إلى أربع مناطق أساسية هي: (أثيوبيا) أي قارة السود. وأصلها يوناني. ثم سميت بـ(إفريقيا) التي تشير إلى منطقة تونس تُدعى (رأس فري) نسبة إلى قبيلة البربر. وإنها كلمة مشتقة من تعبير الكهف أو المغارة، لأن اهل المنطقة كانا يتخذون من الكهف سكناً لهم، وتم استخدام كلمة (إفريقيا) من قبل العرب ويخصون بها ليبيا وإثيوبيا للتعبير عن المنطقتين الجغرافيتين المعروفتين بهذين الاسمين. وتم استخدام كلمة (إفريقيا) للتعبير عن القارة جملة. أحمد مقرم النهدي، موقع قارة إفريقيا الاستراتيجي.. لمحة تعريفية، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (6)، سبتمبر2010، ص41، ويُنظر: نذير جزماتي، الموسوعة الجغرافية السياسية، دار العرب للدراسات والنشر والترجمة، ودار النور حوران للدراسات والنشر والترجمة، دمشق، 2011، ص ص83-85، ويُنظر: انور عبد الغني العقاد، الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية، دار المريخ للنشر، الرياض،1983، ص ص4-5.

(1) يوسف محمد السلطان واخرون، الجغرافية الإقليمية للقارات: أسيا–أفريقيا–أستراليا، وزارة التعليم العالي، جامعة الموصل، 1986، ص341.

(**) إذ بلغت الاحتياطات المؤكدة للقارة في (2019) ما يُقارب الـ(405.513) مليار برميل، وإنتاج منطقة الخليج العربي من النفط لنفس السنة فإنهُ بلغ ما يُقارب الـ(13،926،57) مليون برميل يومياً، وأمّا إنتاج الغاز بلغ ما يقارب الـ(231.894) مليار متر مكعب، واحتياطات الغاز الطبيعي بلغت الـ(15483) ترليون متر مكعب. للمزيد من المعلومات يُنظر:

British Petroleum Compang, *BP Statical Review of world Energg* (London: British Petroleum co., 2021), 46.

(2) عبد الحميد العيد الموساوي، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال القارة الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2014، ص8.

(3) هاشم خضير الجنابي وطه حمادي، قارة أفريقيا–دراسة عامة وإقليمية لأقطارها غير العربية-، جامعة الموصل، كلية التربية، 1990، ص9.

(4) نسرين رياض شنشول، مصادر الطاقة ومستقبلها في القارة الإفريقية في ظل التحديات السياسية والاقتصادية الدولية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العددان (72-73)، 2018، ص219.

يزيد اهتمام الدول العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، بالقارة الإفريقية، لأنها سوق مناسب لصرف الموارد الاستهلاكية[1].

وتُعدُّ القارة الإفريقية ثاني أكبر القارات في العالم، وتمتد في نصف الكرة الشمالي والجنوبي، وعلى كل ركن من أركان العالم الأربعة، وتطل من نافذة البحر الأحمر على أوروبا، ومن نافذة المحيط الاطلنطي غربًا على العالم الجديد، ومن نافذة المحيط الهندي شرقًا على آسيا، بينما تطل جنوبًا على القارة القطبية الجنوبية عبر المحيط الجنوبي[2]، وتشكل القارة نسبة (22.23%) من مساحة الكرة الأرضية اليابسة، يُنظر خريطة [1].

وبرز التزايد بأهمية القارة الإفريقية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بسبب حماية المصالح لها وتأمين طرق المواصلات لمختلف مناطق العبور لتدفق مدادات مصادر الطاقة، والسيطرة على الممرات المائية الحيوية[3]، والذي يزيد من أهمية القارة الإفريقية، هو موقعها الإقليمي المتفرد في اطلالته على البحر الأبيض المتوسط وعلى المحيط الأطلسي والبحر الأحمر[4]، ويُعدُّ موقع قارة إفريقيا بين المنطقتين الحارة والمعتدلة[5]، ويمر خط الاستواء من وسطها تقريبًا، ويحدها البحر المتوسط شمالاً، فضلاً عن أنّ الإقليم يمثل البوابة الجنوبية بالنسبة لأوروبا، والمنفذ والمدخل الجنوبي للقوى الاستعمارية الأوروبية نحو مستعمراتها في شمال ووسط القارة وجنوب القارة الإفريقية في السابق[6]، وتتميز القارة بسهل ساحلي ضيق، يبلغ عرضه في المتوسط ما يُقارب (32كم) ويتسع هذا السهل في وسط موزامبيق ليبلغ عرضه ما يُقارب (320كم) عند مصب الزامبيزي و(670كم) في دلتا نهر النيجر، وتضم القارة أطول ثلاثة أنهار في العالم–النيل–ويبلغ طوله (6700 كم) ويُعد أطول نهر في العالم، والكونغو ويبلغ طوله (4800 كم)،

(1) CIA, the world fact book, 15 November 2020: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

(2) محمد عبد الغني سعودي، قضايا أفريقيا، عالم المعرفة، مطبعة الأبناء الكويت، الكويت، 1980، ص5. ويُنظر، أحمد مقرم الهندي، موقع قارة...، مصدر سبق ذكره، ص45.

(3) عبد الحميد الموساوي، استراتيجية الولايات...، مصدر سبق ذكره، ص11.

(4) علاء طاهر، العالم الإسلامي في الاستراتيجية العالمية المعاصرة، دار بلال للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1998، ص211.

(5) أمنة أبو حجر، الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008، ص73.

(6) علاء طاهر، مصدر سبق ذكره، ص211.

والنيجر ويبلغ طوله (4299 كم)[1].

خريطة (1): توضـح موقع القـارة بالنسبة للعالم.

الخريطة من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر الآتي:صـــادق صالـــح، أطـــلس-العالم، موسوعة علمية تشمال العراق والمحفظات الإدارية والوطن العربي والعالم، دار الكتب والوثائق بغداد للطباعة، 1992، ص6.

إن شكل القارة الإفريقية كالمثلث المقلوب، أعلى القاعدة توجد تونس، وقمته على رأس الرجاء الصالح، ويمثل جنوب القارة الإفريقية، وفي طرفه الغربي، نجد الولايات المتحدة الأمريكية في جانب الأطلس، وموريتانيا تقابل الخليج المكسيكي وبحر الكاريبي، وخليج غينيا تقابله البرازيل، والجانب الشرقي يأتي مضيق باب المندب، وهو مضيق بين جيبوتي واليمن، ويُعدُّ بوابة عبور للمحيط الهندي والبحر الأحمر[2].

(1) انور عبد الغني العقاد، الوجيز في...، مصدر سبق ذكره، ص ص،4-32، ويُنظر: محمد سالمان طايع، تهديات الندرة المائية في المنطقة العربية.. الحاضر والمستقبل، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، المجلد (45)، العدد (179)، يناير2010، ص74.
(2) جاسم سلطان، الجغرافيا والحلم العربي القادم جيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا، دار التمكين للأبحاث والنشر، بيروت، ط1 ،2013، ص108.

خريطة (2) توضح اتصال القارة الإفريقية بأنحاء العالم

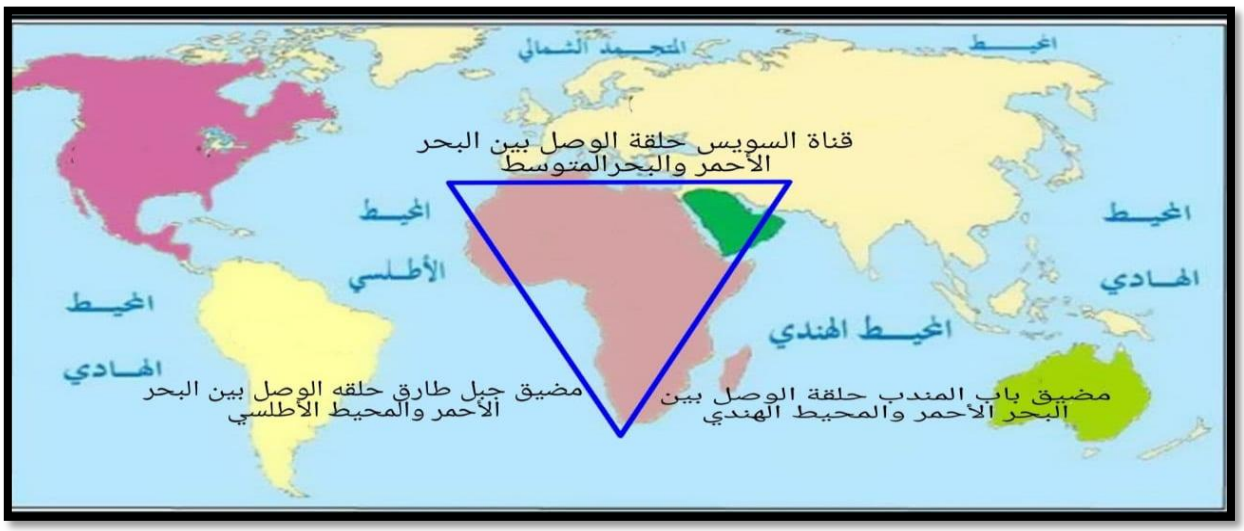

الخريطة من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادرين الآتيين:

1. صادق صالح، أطلس-العالم، موسوعة علمية تشمال العراق والمحفظات الإدارية والوطن العربي والعالم، دار الكتب والوثائق بغداد للطباعة، 1992، ص7.
2. جاسم سلطان، الجغرافيا والحلم العربي القادم جيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا، دار التمكين للأبحاث والنشر، بيروت، ط1 ،2013، ص106.

تبرز مكانه القارة، نظرًا لأهمية الطرق والمواصلات البحرية المحيطة بها، وإنّ الحاجة الملحة لدى الدول العظمى في السيطرة على المواقع المهمة للنقل، جعل التنافس الدولي بشكل عام وبين الولايات المتحدة الأمريكية التي تُعد القوى الكبرى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وفرنسا بشكل خاص يبرز على الساحة الدولية.

ثانيا: البيئة الديموغرافية للقارة الإفريقية

يُعدُّ سكان القارة الإفريقية خليط من الشعوب الحامية والشعوب السامية وشعوب البانتو، ولا يمكن فهم الطبيعية الديموغرافية للقارة الإفريقية إلّا عند استعراض بعض دول القارة من ناحية العدد واللغة والديانة وغيرها، وسيتم تقسيم القارة لأربع مناطق، الأولى تُمثل شمال القارة، والثانية تُمثل شرق القارة، والثالثة تُمثل جنوب القارة والرابعة تُمثل غرب القارة.

1- منطقة شمال القارة الإفريقية:

تمثل هذه المنطقة المساحة الممتدة من المحيط الأطلسي من ناحية الغرب، مرورًا على البحر المتوسط من الشمال، ومن ناحية الجنوب فإنّها تدخل بصورة تدريجية بإقليم الصحراء الكبرى[1]، وإنّها تضم الدول

(1) أنور عبد الغني العقاد، مصدر سبق ذكره، ص114.

العربية[1]، وفي هذه المنطقة الإفريقية توجد كل من الدول الآتية (السودان، مصر، الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب)[2].

نُلاحظ أنّ التوزيع السكاني في القارة الإفريقية غير متساوٍ، إذ نجد في شمال القارة الإفريقية نسبة السكان تتراوح بين (50–60) شخص في الكيلو متر المربع الواحد، كما الحال في تونس والجزائر، بينما نجد في مصر أنّ نسبة السكان تصل إلى (100.00) الف نسمة في الكيلو متر المربع الواحد لاسيما في المناطق التي يمتد فيها نهر النيل، بينما تنخفض كثافة السكان في السودان إذ تصل النسبة السكانية إلى (25) نسمة في الكيلو متر مربع الواحد[3].

جدول (1): معلومات عامة عن دول شمال القارة الإفريقية لعام (2020).

اسم الدولة.	عدد السكان– بالمليون.	معدل النمو (كنسبة مئوية).	معدل الذين يعيشون تحت (كنسبة مئوية). خط الفقر	معدل التضخم (كنسبة مئوية).
تونس	11.721.177	0.85	15.5 (2010)	5.3
الجزائر	42.972.878	0.85	15.5 (2010)	5.6
ليبيا	6.890.535	1.94	2.2	28.5
مصر	104.124.440	2.28	27.8 (2016)	23.5
المغرب	35.561.654	0.96	15 (2015)	0.8
المجموع الكلي	201.270.684	6.88	76	63.7

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتيين:
1.محمد عبد الغني سعودي، افريقية–شخصية القارة شخصية الإقليم، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2008، 392-433.
2.CIA, the world fact book, 23 November 2020:
https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

(1)أمين إسبر، إفريقيا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، دار دمشق للطباعة، سوريا، ط1، 1985، ص14.
(2) محمد عبد الغني، افريقيا–دراسة في شخصية القارة وشخصية الأقاليم-، مصدر سبق ذكره، 392-433.
(3) محمد عبد الغني سعودي، افريقية–شخصية القارة شخصية الإقليم، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2008، ص ص136-137.

ومن الجدول (1) يتضح أنّ شمال القارة الإفريقية يتمتع بكثافة سكانية كبيرة، ولكن هذا له انعكاسات سلبية على معدلات النمو والتي بلغت (6.88%) لاسيما أنّ معدلات التضخم بازدياد التي بلغت (63.7%) ومن ناحية أخرى فإن دخل الأسرة لا يتعدى الـ(2.000) دولار سنويًا، وعدد الذين يعيشون تحت خط الفقر كبيرًا جدًا إذ إنّهم يشكلون (76%)، وإنّ التعليم في هذه المنطقة الإفريقية، رديء إذ بلغت نسبة الأمية أكثر من (13%).

وكنموذج عن دول هذه المنطقة سنتطرق إلى دولة مصر إذ نُلاحظ أنّ عدد سكانها يُقارب الـ(104.124.440) مليون نسمة وفق إحصائيات عام (2020)[1]، وتُعد اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة[2]، وإنّ التوزيع السكاني في مصر هو على ضفاف نهر النيل من الجنوب إلى الشمال أي أنّه غير متساوي[3].

2- **منطقة شرق القارة الإفريقية**:

تشكل منطقة شرق القارة الإفريقية، الامتداد من الشمال إلى الجنوب طولاً، وتضم (43) دائرة عرض وبهذا يخترقها خط الاستواء، وكذلك يخترقها الأخدود الإفريقي، من جنوبه إلى شماله بخانق طويل تمثله بحيرات عديدة هي (تنجانيقا، كيبو، ادوارد، ألبرت، بحيرة وسط كينيا، توركانا)[4]، وتوجد في هذه المنطقة كلاً من الدول التالية (أثيوبيا، أرتيريا، جيبوتي، كينيا، الصومال، تنزانيا، أوغندا، موريشيوس، جزر القمر، جنوب السودان)[5].

(1) CIA, the world fact book, 20 February 2020
https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/
(2) محمد شفيع الدين، اللهجات العربية وعلاقتها باللغة العربية الفصحى: دراسة لغوية، مجلة دراسات، الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ، بنغلاديش، العدد (18)، المجلد الرابع، 2007، ص3.
(3) مجموعة مؤلفين، تحليل الوضع السكاني في مصر، مركز بصيرة، مصر، 2016، ص5.
(4) عبد علي خلف ومحمد أحمد علقة، جغرافية القارات (آسيا، أوروبا، أفريقيا، أمريكا الشمالية، أمريكا الجنوبية، أستراليا ونيوزيلنده وجزر المحيط الهادي)، دار الكندي للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 1998، ص ص84-85.
(5) محمد عبد الغني، افريقية–دراسة في شخصية القارة وشخصية الاقليم، مصدر سبق ذكره، 392-433.

جدول (2): يوضح المعلومات عن دول شرق القارة الإفريقية لعام (2020).

اسم الدولة.	عدد السكان– بالمليون.	معدل النمو السكاني (نسبة مئوية)	معدل الذين يعيشون تحت خط الفقر(نسبة مئوية)	معدل التضخم (نسبة مئوية)
جيبوتي	921.804 (ألف)	2.07	23 (2010)	0.7
بورندي	2.411.006.5	%3.68	(2014)64.6	(2017) 15.9
تنزانيا	62.092.761	2.81	22.8	3.4
أريتريا	6.081.196	0.93	50 (2004)	(2019)9.9
كينيا	53.527.936	2.2	36.1 (2016)	8
أوغندا	43.252.966	3.34	21.4 (2017)	55.6 (2017)
رواندا	12.712.431	-	39.1	4.8
الصومال	11.757.124	2.21	-	1.5
اثيوبيا	108.133.150	2.56	29.6 (2019)	9.9 (2017)
السودان	45.651.556	2.96	46.5 (2009)	32.4
جنوب السودان	10.561.244	2.7	66 (2010)	187.9
المجموع	291.677.603	21.8	399.1	330

الجدول من إعداد الباحث معتمداً على المصدريين الآتيين:

1.محمد عبد الغني سعودي، افريقية–شخصية القارة شخصية الإقليم، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2008، ص ص392-433.

2.CIA, the world fact book, 27 November 2020: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

وكنموذج عن دول هذه المنطقة سنتطرق إلى دولة كينيا، التي يبلغ عدد سُكانها ما يُقارب الـ(53.527.936) مليون نسمة وفق إحصائيات عام (2020)[1]، وتُعدُّ كينيا دولة متعده الإثنيات

(1) CIA, the world fact book, 29 November 2020: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

والثقافات والأديان، وإنّ لغتهم الرسمية هي اللغة الكيسواحيلية والإنكليزية[1]، وإنها تنقسم إلى (42) مجموعة أثنية[2]، وينتمون إلى ثلاث أسرهم (البانتو[*] والكوشيتية والنيلوتية)[3].

3- منطقة جنوب القارة الإفريقية

تمَثل إفريقيا الجنوبية على مساحة صغيرة من القارة[4]، إذ إنّ هذه المنطقة تمتد بين درجتي عرض (17°) و (35°) جنوب خط الاستواء[5]، وهذا يشكل بداية لضيق اليابس الذي ينجم عن اقتراب ساحل المحيط الهندي من المحيط الأطلسي تدريجيًا، حتى يلتقي به رأس أجولهاس، وينتهي اليابس الإفريقي في الجنوب [6]، وتُعد هذه المنطقة مرتكز لتجمع السكان إذ يبلغ التجمع السكاني فيها أكثر من (10%)، بسبب وفره المياه[7]، وتضم هذه المنطقة كلاً من الدول الآتية (أنغولا، جنوب إفريقيا، بتسوانا، مدغشقر، ليسوتو، مالاوي، موزمبيق، زمبابوي، زامبيا، ناميبيا، سوازيلاند)[8].

وتُعد هذه المنطقة كهضبة ضخمة وهي أعلى كتلة جبلية في القارة، وتتكون من هضبة منخفضة بشكل نسبي من ناحية الوسط وتكون حافاتها عالية ضخمة تطل على السهول الساحلية في نهاية حافاتها[9]، وفيها نهر (الاورنج)[10]، وللحصول فهم أكثر عن البيئة الديموغرافية لجنوب القارة الإفريقية، يُنظر الجدول (3).

(1) الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، تقرير منظمة الأمم المتحدة، رقم القرار (52/118 و53/138)، 2007، ص 15.
(2) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منظمة الأمم المتحدة، الدورة الموضوعية، التقارير الدورية الأولى المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادتين (16-17) من المعهد، 2007، ص2.
(*) يُعد شعب البانتو من أكبر الجماعات الموجودة في القارة من ناحية العدد السكاني إذ بلغ عددهم أكثر من (30) مليون نسمة، للمزيد من المعلومات يُنظر: عائد عميرة، شعب البانتو، مجلة افريقيا قارتنا، القاهرة، العدد، (6)، 2015، ص1، وللمزيد من المعلومات عن قبائل القارة يُنظر: محمد محي الدين، أفريقيا وحوض...، مصدر سبق ذكره، ص ص18-72، ويُنظر: نجم الدين السنوسي، دور القبيلة في إفريقيا، مجلة قراءات افريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (8)، إبريل-يونيو2010، ص ص80-85.
(3) الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، تقرير منظمة الأمم المتحدة، الدورة الثلاثون، البندان 2،3، ص7.
(4) محمد رياض وكوثر عبد، افريقيا–دراسة لمقومات القارة-، مؤسسة هنداوي للطباعة والنشر، مصر، ط2، 2014، ص473
(5) انور عبد الغني العقاد، الوجيز في...، مصدر سبق ذكره، ص298.
(6) محمد رياض وكوثر عبد، مصدر سبق ذكره، ص474.
(7) محمد عبد الغني سعودي، قضايا أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص140.
(8) CIA, the world fact book, 29 November 2020: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/
(9) محمد عبد الغني سعودي، قضايا أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص472.
(10) محمد أحمد علقة، جغرافية القارات...، مصدر سبق ذكره، ص98.

جدول (3): يوضح أهم المعلومات عن دول جنوب القارة الإفريقية لعام (2020).

اسم الدولة	عدد السكان- بالمليون	معدل النمو (كنسبة مئوية).	معدل الذين يعيشون تحت خط الفقر (كنسبة مئوية).	معدل التضخم (كنسبة مئوية).
انغولا	32.522.339	3.34	%36.6 (2008)	29.8
جزر القمر	846.281	1.14	44.8 (2004)	1
جنوب أفريقية	56.463.617	0.19	16.6	5.3
زامبيا	17.426.623	2.89	%54.4 (2015)	6.6
زمبابوي	14.546.314	1.87	72.3 (2012)	0.9
ليسوتو	1.969.334	0.16	%57 (2016)	5.3
مدغشقر	26.955.737	2.39	70.7 (2012)	8.3
ملاوي	21.196.629	3.3	12.2	59.2
موريشيوس	1.397.765	0.54	8 (2006)	3.7
موزمبيق	30.098.197	2.62	46.1 (2015)	15.3
ناميبيا	2.630.073	1.86	28.7 (2010)	6.1
المجموع	206.052.909	20.3	337.1	141.5

الجدول من إعداد الباحث معتمداً على المصدرين الآتيين:

1.محمد عبد الغني سعودي، افريقية–شخصية القارة شخصية الإقليم، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2008، ص ص392-433.

2.CIA, the world fact book, 29 November 2020: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

وكنموذج عن دول هذه المنطقة سنتطرق إلى دولة جنوب إفريقيا، يبلغ عدد سكانها ما يُقارب الـ(56.463.617) وفق إحصائيات عام (2020) وإنّ معدل النمو فيها (0.19%)[1]، وفيها ما يُقارب

(1) CIA, the world fact book, 29 November 2020: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

الـ(11) لُغة رسمية[1]، وتُعدُّ اللغة الـ(الأفريكانية) هي اللغة الأكثر استخداما لأنّها اللغة الأولى من ناحية الاستخدام والتواصل[2]، وإنّ ناتجهم المحلي (767.2) وفق احصائيات عام (2017)[3].

4- دول منطقة غرب القارة الإفريقية

تُمثل منطقة غرب القارة الإفريقية المساحة الممتدة ما بين الصحراء الكبرى وموريتانيا شمالاً، وحوض الكونغو وليبيريا والمحيط الأطلسي جنوبًا[4]، وكذلك تمثل هذه المنطقة، النجير ونيجيريا من ناحية الشرق وموريتانيا من ناحية الجنوب وليبيريا غربًا[5]، وتشمل هذه المنطقة كلاً من الدول التالية (ساحل العاج، بنين، غانا، غامبيا، غينيا، غينيا، نيجيريا، ليبريا، نميبيا، بيساو، السنغال، توغو، سيراليون، بوركينا فآسو، النيجر، مالي، موريتانيا)[6].

تُعدُّ منطقة غرب إفريقيا ذات أهمية على مختلف الجوانب، وهذا ما دفع الدول العظمى إلى الاهتمام بهذه المنطقة، بهدف تعزيز قوتها الدولية، والحصول على مصادر الطاقة والمواد التي تعتمد على الدول لبناء قوتها، وبعد انتهاء الحرب الباردة وتحديدًا في بداية القرن الجديد بدء يزداد الاهتمام الدولي بالقارة الإفريقية بشكل عام، والدول التي اهتمت بالقارة الإفريقية دول كثيرة كفرنسا التي استعمرت القارة الإفريقية في عصور سابقة، إذ إنّ فرنسا استعمرت أكثر من ثلث دول القارة الإفريقية بما فيها معظم دول غرب القارة الإفريقية، ولا تزال حتى يومِنا هذا تتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي وعسكري وثقافي مؤثر في المنطقة، وإنّ الحفاظ على التواجد الفرنسي في المنطقة يُعدُّ من أهم الأهداف الفرنسية، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تُعدُّ الدولة المسيطرة على النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة.

(1) صندوق الدولي، تقرير إفريقيا، تقرير منشور على الرابط الاتي، تاريخ الدخول: 2021/2/8.
https://content.knightfrank.com/research/888/documents/en/africa-report-arabic-201718-4648.pdf.p.35.

(2)مقال متوفر على الرابط لآتي:
https://ar.history-hub.com/lghat-gnob-afrykya

(3) CIA, the world fact book, 29 November 2020:
https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

(4) محمد محي الدين، أفريقيا وحوض النيل، مطبعة عطايا، مصر، ط2، 1934، ص46.

(5) مجموعة مؤلفين، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، الجماهرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ط1، د.ت، ص159.

(6) CIA, the world fact book, 3 December 2020:
https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

جدول (4): يوضح أهم المعلومات عن دول غرب القارة الإفريقية لعام (2020).

اسم الدولة.	عدد السكان– بالمليون.	معدل النمو السكاني (كنسبة مئوية).	معدل الذين يعيشون تحت خط الفقر (كنسبة مئوية).	معدل التضخم (كنسبة مئوية).
بنين	12.864.634	3.4	36.2	0.1 (2017)
بوركينا فاسو	20.835.401	3.66	40.1 (2009)	0.4
توغو	8.608.444	2.56	%55.1 (2015)	0.7 (2017)
السنغال	15.736.638	2.31	%46.7 (2011)	1.3
سيراليون	6.624.933	2.34	%70.2 (2004)	18.2
غامبيا	2.173.908	1.87	%48.4 (2010)	8
غانا	29.340.248	2.15	%24.2 (2012)	12.4
غينيا	12.527.440	2.67	%47 (2006)	8.9
ليبيريا	5.073.296	2.71	(2014) %54.1	12.4
موريتانيا	4.005.475	2.09	%31 (2014)	2.3
النيجر	22.772.361	3.66	%45.4 (2014)	2,4
نيجيريا	21.028.302	2.53	%70 (2010)	2.4
المجموع	161.591.080	32	4.4	2.4

الجـــدول من إعـــــداد الـــبـــاحث معتمـــداً عـــلى المصدريـــن الآتيـــن:

1.محمد عبد الغني سعودي، افريقية–شخصية القارة شخصية الإقليم، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2008، ص ص392-433.

2.CIA, the world fact book, 3 December 2020:

https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

وكنموذج عن دول هذه المنطقة سنتطرق إلى دولة نيجيريا، إذ تُعدُّ الدولة الأكثر كثافة بالسكان في القارة، وتبلغ مساحتها ما يُقارب الـ(9.237.73 كم^2)[1] وإنّ عدد السكان فيها بلغ ما يُقارب الـ(21.028.302)، وفق احصائيات عام (2020) وإن معدل النمو فيها (3%) سنويًا[2]، وتُعد نيجيريا ذات كثافة سكانية كبيرة، لاسيما امارات (هاوسا، فولاني، ممالك يوروبا، وأبو)[3]، ويبلغ معدل السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ما يقارب الـ(70%)[4]، وفيها أكثر من (250) مجموعة عرقية و(500) لغة أصلية[5]، وتُعد اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسيمة في نيجيريا[6]، وإنّ الديانات متعددة فيها وأبرز الديانات هي الديانة المسيحة والإسلامية[7].

خريطة (3): توضح عدد سكان القارة.

الخريطة من إعداد الباحث معتمداً على المصدريين الآتيين:

1.صادق صالح، أطلس-العالم، موسوعة علمية تشمال العراق والمحفظات الإدارية والوطن العربي والعالم، دار الكتب والوثائق بغداد للطباعة، 1992، ص7.

2.CIA, the world fact book, 29 November 2020:
https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

(1) هيفاء احمد محمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، مجلة الدراسات الدولية، المركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، بغداد، العدد (64)، ص95.

(2) CIA, the world fact book, 3 December 2020:
https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

(3) ب. س. لويد، ترجمة: شوقي جلال، أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، عالم المعرفة، الكويت، 1980، ص143.

(4) CIA, the world fact book, 3 December 2020:
https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

(5) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير وطني وفقًا للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، 2009، ص2. وللمزيد من المعلومات عن الطوائف العرقية في نيجيريا ولغتهم يُنظر: عصام عبد الله علي، الصراع والتعايش اللغوي في نيجيريا، مجلة اللسان الدولية، جامعة المدنية العالمية، ماليزيا، العدد (3)، يوليو 2017، ص ص348-354.

(6) CIA, the world fact book, 3 December 2020:
https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

(7) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير وطني وفقًا للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، 2009، ص2.

المطلب الثاني: البيئة السياسية والأهمية الاقتصادية للقارة الإفريقية

تشهد دول القارة انهيارًا لمؤسساتها وتنتشر بها الجرائم وتشهد انهيار حكم القانون، وشهدت أحداث سياسية كثيرة وهذه الأحداث جعلت من القارة بيئة غير مستقرة والذي زاد عدم استقرارها أنّها كانت تحت الاستعمار، فعليه سنوضح في هذا المطلب البيئة السياسية في بعض دول القارة الإفريقية، وكذلك الأهمية الاقتصادية للقارة.

أولاً: البيئة السياسية

يُعدُّ النزاع داخل الدول أمرًا واقعيًا، وأكثر الدول في العالم غير محصنة من النزاعات، وهذه النزاعات تكون داخل الدولة الواحدة بسبب الاختلاف في المصالح والأهداف والعشائر وغيرها، وهي تكثر في الدول الفقيرة، لاسيما الدول الإفريقية، التي شهدت القارة الإفريقية عدم الاستقرار السياسي ومشاكل الحدود من عقد مؤتمر برلين عام (1884-1885) حتى يومنا هذا إذ فيه تمَّ تقسيم دول القارة بين الدول المستعمرة لكي يتم السيطرة السياسية والاقتصادية على دول القارة بكل سهولة ومن المؤتمر بدأ النزاع الحدودي بين دول القارة [1].

1. المنطقة الشمالية للقارة:

جدول (5): أهم المؤشرات السياسية لدول المنطقة الشمالية للقارة لعام (2020).

الدولة	البلد المستعمر	تاريخ الاستقلال	نوع النظام السياسي
تونس	فرنسا	1956\3\20	جمهورية، برلمانية
الجزائر	فرنسا	1962\7\5	جمهورية، رئاسية
السودان	بريطانيا	1956\1\1	جمهورية، رئاسية
ليبيا	الأمم المتحدة	1951\12\24	جمهورية، برلمانية
مصر	بريطانيا	1922\2\38	جمهورية، رئاسية.
المغرب	فرنسا	1956\3\2	ملكية، دستورية، برلمانية

الجدول من إعداد الباحث معتمداً على المصدر الآتي:
CIA, the world fact book, 23 November 2020:
https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

(1) سالم محمد الزبيدي وحسن الساعوري، الاتحاد الإفريقي في ظل النظام الدولي الجديد، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة، الخرطوم، 2006، ص67-68. ويُنظر: عبد العالي بروكي، تقسيم إفريقيا من معاهدة برلين إلى النزاعات الحالية، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (40)، أبريل2019، ص ص16-19، ويُنظر: فرغلي علي تسن هريدي، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر (الكشوف-الاستعمار-الاستقلال)، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط1، 2008، ص ص112-135.

وكنموذج عن دول هذه المنطقة سنتطرق إلى دولة الجزائر، التي عرفت الاستقرار السياسي منذ بداية نشأتها[1]، إذ تم تشكيل الدولة الجزائرية في عام (203) ق.م، في عهد المملكة النوميدية، وفي القرن السادس عشر دخلت الجزائر تحت حماية الاتراك وبهذا تكون أول قوة بحرية في البحر المتوسط، وفي هذه المدة تمَّ وضع الحدود السياسة الحالية لها، وعرفت الجزائر الانتفاضات الشعبية بعد الاحتلال الفرنسي في عام (1830)، وفي عام (1954) بدأت الثورة الجزائرية وإنّ القيادة كانت لجبهة التحرير الوطني[2]، وتم الاعتراف بالاستقلال الجزائري من قبل فرنسا في عام (1962) وتُعد اللغة العربية لغة رسمية فيها وكذلك اللغة الامازيغية[3]، ويُعد الرئيس (أحمد بن بيلا) أول رئيس للجزائر بعد استقلالها، وبهذا قامت الدولة الوطنية في الجزائر عام (1965)، وفي عام (1978) تمَّ تنصيب الرئيس (الشاذلي بن جديد)، ولقد اتبعه سياسة مغايرة لمن سبقه، وفي عام (1989)، تمَّ إجراء استفتاء شعبي لتعديل الدستور الجزائري ولكن أُلغي، وفي عام (1992) تمَّ تنصيب (أبو ضياف) أحد القادة في الثورة الشعبية عام (1994)[4]، وبعد اغتياله وتحديدًا في عام (1996) اجريت انتخابات وفاز بها (زوال) [5]، وبشكل توافقي تمَّ تنصيب (عبد العزيز بوتفليقة) رئيس للجمهورية، وظلت المؤسسة العسكرية هي المسيطر على السلطة لأن حكم (عبد العزيز بوتفليقة) كانت شكلية وحسب[6]، واستمر حكمه حتى عام (2019) الذي شهد احتجاجات شديدة أدّت إلى استقالته بعد ما رشّح نفسه لرئاسة لمرة الخامسة ولم تشهد البلاد الاستقرار[7].

2. **منطقة شرق القارة**:

البيئة السياسية لدول هذه المنطقة شهدت تغيرات عديدة ونأخذ مثالاً لهذه التغيرات دولة تونس، التي أُسست في القرن السابع الميلادي من خلال تقدم الجيوش العربية، واحتلها الفرنسيون عام (1881)[8]،

(1) كريستوفرس تشيفيس وبينجامين فيشمان، ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط، معهد أبحاث الدفاع الوطني، مؤسسة راندا، القاهرة، 2013، ص4.

(2) CIA, the world fact book, 23 November 2020: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

(3) ماهر قنديل، الجزائر التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدُوحة، 2016، ص3.

(4) مصطفى فاخوري، الأقطار والبلدان موسوعة جغرافية وتاريخية واقتصادية، دار المعرفة، بيروت، 2007، ص192.

(5)المصدر نفسه، ص174.

(6) ماهر قنديل، مصدر سبق ذكره، ص8.

(7) إحلام صارة مقدم وبن حوى مصطفى، الحرك الشعبي في الجزائر (الأسباب والتحديات)، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز العربي الديمقراطي، برلين، العدد (6)، المجلد (2)، أكتوبر/تشرين الاول، 2019، ص ص95-107، ويُنظر: همسة قحطان خلف، فاعلية موجات التغيير السياسي والحراك الشعبي في الدول العربية بعد عام 2011 الجزائر نموذجا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد (80)، 2020، بغداد، ص ص143-145.

(8) راغب الرجاني، قصة تونس من البداية على ثورة2011، دار أقلام للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2011، ص21.

وبعد (75) عام تحديدًا عام (1956) تمَّ إعلان الاستقلال التونسي واعتماد النظام الجمهوري للحكم[1]، وفي نفس السنة أعلن (الحبيب بورقيبة) نفسه رئيسًا للدولة التونسية[2]، وفي عام (1987) قام رئيس الوزراء ومدير المخابرات (زين العابدين بن علي) بانقلاب ناجح وأصبح رئيسًا للبلاد حتى عام (2011) ولم تشهد البلاد الاستقرار السياسي لحد الأن[3].

جدول (6): أهم المؤشرات السياسية لدول المنطقة الشرقية للقارة لعام (2020).

الدولة	البلد المستعمر	تاريخ الاستقلال	نوع النظام السياسي
كينيا	بريطانيا	1963\12\12	جمهورية، رئاسية
الصومال	بريطانيا، إيطاليا	1960\7\1	جمهورية، رئاسية
رواندا	بلجيكا	1962\7\1	جمهورية، رئاسية
جيبوتي	فرنسا	1977\6\27	جمهورية، رئاسية
جنوب السودان	–	2011\7	جمهورية، رئاسية
أوغندا	بريطانيا	1962\10\9	جمهورية، رئاسية
أريتريا	اثيوبيا	24/3/1993	جمهوري، رئاسية
اثيوبيا	–	–	جمهوري، برلماني، اتحادي

الجدول من إعداد الباحث معتمداً على المصدر الآتي:
CIA, the world fact book, 23 November 2020:
https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

(1) CIA, the world fact book, 23 November 2020:
https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

(2) بدرية صالح عبد الله، حزب النهضة ودوره السياسي في تونس بعد عام 2011، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (65)، 2021، ص49.

(3) بوجعبوط المصطفى، التنوع الاجتماعي في ضوء مسار تجربة العدالة الانتقالية التونسية: النموذج الرائد في شمال إفريقيا، مجلة الدراسات الدولية وحوض النيل، المركز العربي الديمقراطي، برلين، العدد (1)، مارس 2018، ص345. وللمزيد من التفاصيل حول الاحداث السياسية في دولة تونس ونظامها السياسي قبل وبعد ثورة (2011) يُنظر: علي عودة العقابي، الحراك الجماهيري الشعبي الواسع والتغيير في البلدان العربية، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العددان (32-33)، 2013، ص ص131-146.

3. منطقة جنوب القارة:

جدول (7): أهم المؤشرات السياسية لدول المنطقة الجنوبية للقارة لعام (2020).

الدولة	البلد المستعمر	تاريخ الاستقلال	نوع النظام السياسي
أنغولا	البرتغال	1975\11\11	جمهورية، رئاسية
بوتسوانا	بريطانيا	1966\9\30	جمهورية
جزر القمر	فرنسا	1975\7\6	جمهورية، رئاسية، اتحادية
جنوب إفريقيا	بريطانيا	1960\5	جمهورية، رئاسية
زامبيا	بريطانيا	1964\10\24	جمهورية، رئاسية
زمبابوي	بريطانيا	1980\4\18	جمهورية، رئاسية
ليسوتو	بريطانيا	1966\10\4	ملكية، دستورية، برلمانية
موريشيوس	بريطانيا	1968\3\12	جمهورية، برلمانية
موزمبيق	البرتغال	1975\6\25	جمهورية، رئاسية
ناميبيا	جنوب إفريقيا	1990\3\21	جمهورية، رئاسية

الجدول من إعداد الباحث معتمداً على المصدر الآتي:
CIA, the world fact book, 23 November 2020: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

وكنموذج عن دول هذه المنطقة سنتطرق إلى دولة أنغولا، التي حصلت على الاستقلال من الاستعمار البرتغالي في عام (1975)[1]، وفي عام (2002)، تمَّ انتخاب (دوس سانتوس) وخلال هذه المدة شهدت أنغولا الاستقلال السياسي بسبب ارتفاع أسعار النفط، وفي عام (2014) شهدت البلاد احتجاجات كبيرة أدّت إلى استقالت (دوس سانتوس) وحاشيته من السلطة، ولم يعرف الوضع السياسي الاستقلال في أنغولا[2].

(1) CIA, the world fact book, 23 November 2020: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

(2) حمدي عبد الرحمن، الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في إفريقيا: مسارات متناقضة، إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (37)، 2018، ص38.

4. **منطقة غرب القارة**:

جدول (8): أهم المؤشرات السياسية والعسكرية لدول المنطقة الغربية للقارة لعام (2020).

الدولة	البلد المستعمر	تاريخ الاستقلال	نوع النظام السياسي
بنين	فرنسا	1960\8\1	جمهورية، رئاسية
بوركينا فاسو	فرنسا	1960\8\5	جمهورية، رئاسية
توغو	فرنسا	1960\4	جمهورية، رئاسية
ساحل العاج (كوت دايفور)	فرنسا	1960\7\7	جمهوري، رئاسي
السنغال	فرنسا	1960\4\4 الاستقلال الكامل حصل عند حل الاتحاد مع مالي في 20 \8\1960	جمهورية، رئاسية
سيراليون	بريطانيا	1961\4\27	جمهورية، رئاسية
غامبيا	بريطانيا	1965\2\18	جمهورية، رئاسية
غانا	بريطانيا	1957\3\6	جمهورية، رئاسية
غينيا	فرنسا	1958\10\2	جمهورية، رئاسية
ليبيريا	-	1847\7\26	جمهورية، رئاسية
موريتانيا	فرنسا	1960\11\28	جمهورية، رئاسية
النجير	فرنسا	1960\8\3	جمهورية، شبة رئاسية
نيجيريا	بريطانيا	1960\10\1	جمهورية، رئاسية، اتحادية

الجـــدول من إعـــــداد الباحـــــــث معتمـــــــداً على المصـــــــدر الآتـــــــي:

CIA, the world fact book, 23 November 2020:
https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

وكنموذج عن دول هذه المنطقة سنتطرق إلى دولة نيجيريا، التي نشأت وهي مستعمرة في عام (1914) وأصبحت دولة مستقلة في عام (1960)[1]، وتتميز بأنّها ذات استقطاب سكاني وعدم الاستقرار مثلاً الصراع القبلي بين الهاوسا واليوروبا أو الانتماء الديني اشتباكات الطائفية بين المسلمين والمسيحين في شمالها بسبب السطات المسلمة المحلية التي طالبت بتطبيق الشريعة الإسلامية لكي تضع حد للفساد الذي خلفت الحكم العسكري وهذه الاشتباكات خلفات ما يُقارب الـ(500) جريحٍ وأكثر من(400) قتيل ولم

(1) CIA, the world fact book, 23 November 2020: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

تقتصر في شمالها بل وصلت حتى الجنوب الشرقي[1]، كما أنّها شهدت حكم ديمقراطي متعدد الأحزاب منذ عام (1999)، وبعدها شهدت حكمًا عسكريًا استمر إلى مطلع عام (2015) إذ شهد تلك السنة انتقل الحكم فيها إلى ديمقراطي برئاسة (محمد بخاري)، والذي زاد من عدم الاستقرار فيها هو الجماعات الإرهابية مثل (بوكو حرام[*] إحدى المنظمات التابعة للتنظيم "داعش")[2].

مما تقدم يتبين أنّ لموقع القارة الإفريقية أهمية كبيرة لأنّها تتقارب من مناطق العالم بشكل عام ومناطق الخليج العربي بشكل خاص والدول العظمى، وإنّ البيئة الديموغرافية المتمثلة بالتعددية الاثنية هي ظاهرة طبيعية في مختلف دول العالم، واتسمت بها القارة الإفريقية منذ عام (1884–1885)، ووضعت لها الخطوط والحدود المصطنعة لكي لا تنعم بالهدوء والاستقرار خدمة لمصالح الدول المستعمرة، وكذلك تفتيتها وعلى مستوى الدولة الواحدة، كما أنّ النظام السياسي فيها متنوع ومُختلف من دولة لأخرى، مما ساعد على الاختلاف في الأنظمة السياسية وتأثيرها على القرارات داخل البلد الواحد وهذا له أثر كبير في انعدام الاستقرار في القارة الإفريقية.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية للقارة الإفريقية

عند التمعن في القارة الإفريقية نلاحظ بأنّها كثيرة الموارد الطبيعية كالطاقة وغيرها من المعادن وكذلك أنّ القارة الإفريقية ذات ثروة اقتصادية، وهذا ما جعل من القارة الإفريقية تزداد أهمية على الصعيد العالمي.

تُعرف القارة تاريخيًا بأنّها (خزان العالم) من الثروات التعدينية والطاقوية الأرضية؛ لأنها تحتوي ما يُقارب الثلث من احتياطي ثروات العالم[3]، وأنّها بشكل عام من أغنى قارات العالم من حيث مواردها

(1) سامية بيبرس، نيجيريا بين العنف والتحول الديمقراطي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (140)، أبريل 2000، ص131.

(*) بوكو حرام: ان اسهما الأول هو (جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد) وبسب الاعلام سميت بـ(جماعة بوكو حرام) وان اصلها (هوساوية)، وأنها تعني (اتباع النظام التربوي على السياق الغربي حرام)، للمزيد من المعلومات يُنظر: أحمد مرتضى، جماعة (بوكو حرام) .. نشأتها وأعمالها في نيجيريا، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (12)، يونيو2012، ص ص12-25، ويُنظر: باسكال بونيفاس، ترجمة إياد عيسى، الجيوبوليتيك-مقاربة لفهم العالم في 48مقالاً، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2020، ص ص149-152، ويُنظر: صبح صاحب العريض، الخارطة التكفيرية للجماعات الإرهابية في شمال افريقيا بوكو حرام نموذجًا، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية العلوم السياسة، جامعة الكوفة، العدد (37)، 2018، ص ص20-26.

(2) أميرة عبد الحليم، الغرب الإفريقي: نيجيريا الداخل الديني والخارج النفطي، السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (188)، أبريل 2012، ص142.

(3) اميرة محمد عبد الحليم، الوجه الآخر: التنافس على مصادر الطاقة في إفريقيا، السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (197)، يوليو 2014، ص142.

الطبيعية[1]، إذ أنّها تنتج من النفط بسبة (12%) من الإنتاج العالمي وتحتوي على (10%) من الموارد الأخرى[2]. ويمكن تفصيل هذه الموارد عبر النقاط الآتية:

1.النفط والغاز الطبيعي:

تُعدَّ القارة الإفريقية، غنية بالموارد الطبيعة لاسيما النفط والغاز، إذ شهدت تطورات كبيرة في إنتاج النفط والغاز الطبيعي، وهذا الإنتاج المتزايد جعل القارة مهمة بالنسبة لدول العالم، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية وفرنسا من ناحية أخرى.

يُعدُّ النفط المُحرك الأساس لسياسات الدول واقتصادها منذ سبعينيات القرن الماضي ولغاية الآن، وكذلك يُعدُّ النفط البديل الأفضل للفحم الذي عُدَّ وقود السفن والقطارات والصناعات في العالم[3]، وتُعدُّ قارة إفريقيا من المناطق الواعدة في إنتاج النفط، وأخذت الأنظار تتجه في السنوات القليلة الأخيرة صوب القارة الإفريقية كلّها بوصفها إحدى المنتجين العالميين للنفط وفيها أكثر من (21) دولة منتجة له وبـ(40) نوعًا[4]، ففي عام (2004) أنتجت القارة ما يُقارب الـ(9.3) ملايين برميل يوميًا من النفط، مما شكّل (12%) من إجمالي الإنتاج العالمي[5]، وفي عام (2015) بلغ الإنتاج ما يُقارب الـ(1) مليون برميل يوميًا، وفي عام (2018) فأنّ إنتاج القارة الإفريقية من النفط وصل ما يُقارب الـ(مليار ونصف) برميل يوميًا، أمّا احتياط القارة الإفريقية من النفط في عام (2015) قارب الـ(128) مليار برميل، وفي عام (2018) فإنّه بلغ الـ(مليار) برميل[6].

(1) جبريل فابوري كروما، إفريقيا: موارد طبيعية غنية ودول فقيرة...إين الخلل؟، مجلة قراءات الإفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (39)، يناير2019، ص56.
(2) بلغيث عبد الله، التهديدات الأمنية الجديدة: قراءة في الخصوصية الأمنية، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد (44)، إبريل2020، ص46، ويُنظر: حمدي عبد الرحمن حسن، سياسات التنافس الدولي في أفريقيا، مجلة قراءات أفريقية، مركز منتدى الإسلامي، لندن، العدد (2)، سنتمبر2005، ص51.
(3) فيليب سيبيل، الجغرافيات السياسية للبترول، ترجمة: نحاة الصليبي الطويل، هيئة أبو ظبي للسياحة، أبو ظبي، 2013، ص129.
(4) أيمن شبانة، محاور التنافس الدولي في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (210)، أكتوبر2017، ص146.
(5) مجموعة مؤلفين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية–التنافس على موارد الطاقة-، مركز الأمارات للدارسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2008، ص396.
(6) CIA, the world fact book, 23 December 2020: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

أمّا الغاز الطبيعي في القارة الإفريقية، ففي عام (2005) بلغ الاحتياط من الغاز ما يُقارب الـ(15) ترليون متر مكعب، أمّا إنتاج الغاز الطبيعي في عام (2004) فقد بلغ الـ(23.3) ترليون متر مكعب[1]، وفي عام (2015) فأنّ إحتياطات الغاز فيها بلغ الـ(7.14) تريلون/م^3،[2] أمّا في عام (2018) فقد بلغ إحتياط الغاز الطبيعي في القارة الـ(ثنين ونصف) ترليون متر مكعب، أمّا الإنتاج فقد بلغ الـ(واحد ونصف) ترليون متر مكعب[3].

ويتميز النفط الإفريقي بأنّه أفضل جودة ونوعية من النفط في الشرق الأوسط بسبب احتوائه على نسبة قليلة من الكبريت مما يجعله نفطًا خفيفًا وإنّه أكثر غِنى بالبنزين والغاز وهما الأكثر استهلاكًا عالميًا، وإنّ موقع إفريقيا قريب من السوق الاستهلاكي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وهذا يجعل النقل أقل تكلفة مقارنة بمنطقة الخليج ويكون أقل بنسبة (40%)، وكذلك إن دول القارة لا تنتمي إلى منظمة (أوبك)، عدا الجزائر ونيجيريا وليبيا، وإنّها قليلة الاستهلاك للنفط والغاز أيضًا، وهذا يجعل من تصديراتها كثيرة، كما أنّ الاحتياطي النفطي فيها يرتكز بموقع فوق الماء وهذا يجعله بعيدًا من الاضطرابات السياسية والاجتماعية وقريب من مراكز الشحن[4]، إذ يُشكل البحر الأحمر خط النقل منها إلى القارة الأوربية من جهة الشمال ومن جهة الغرب يُشكل خط نقل إلى السواحل الأمريكية[5]، وإنّه البديل لمصادر لمصادر النفط في منطقة الشرق الأوسط[6].

(1) The African Development Bank, Op, Cit.36.
(2) OPEC 2016, Organization The Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin, 2016, P. 100.
(3) CIA, the world fact book, 23 December 2020:
https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/
(4) خالد حنفي علي، النفط الإفريقي..بؤرة جديدة للتنافس الدولي، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (164)، أبريل 2006، ص88. ويُنظر: أحمد مقرم النهدي، موقع قارة...، مصدر سبق ذكره، ص47.
(5) مجموعة مؤلفين، الاتحاد الإفريقي وحماية نفط إفريقيا، ملف قمة سرت، مركز الدراسات الأستراتيجية، بغداد، ص26. ص26.
(6) نسرين رياض شنشول، مصادر الطاقة...، مصدر سبق ذكره، ص218.

تُعدُّ نيجيريا المنتج الأول للنفط في القارة[1]، ففي عام (2010) قارب إنتاجها الـ(2.458) ألف برميل يوميًا[2]، وفي عام (2015) بلغ إنتاجها ما يقارب الـ(7.1) مليون برميل يوميًا [3]، والذي بلغ عام (2018) ما يُقارب الـ(1.989) مليون برميل يوميا، وباحتياطي نفطي (37.45) مليار[4].

وتُعدُّ كلاً من أنغولا وليبيا تقريبًا متساويتين في إنتاج النفط[5]، إذ بلغ إنتاج النفط في أنغولا ما يقرب (1.812) آلاف برميل، لعام (2010)[6]، وفي عام (2015) بلغ إنتاج أنغولا ما يُقارب الـ(8.1) الاف برميل يوميًا[7]، وأمّا في عام (2020) فإنّ إنتاجها بلغ الـ(1.593)، وأمّا ليبيا فقد بلغ أنتاجها الـ(1.039) الـ(1.039) في عام (2020)[8].

(1) حيدر زهير جاسم الوائلي، مستقبل الطاقة في إفريقيا (الفرص والتحديات)، مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية، بغداد، العدد (55)، ص157.

(2)British Petroleum Compang, *BP Statical Review of world Energg* (London: British Petroleum co., 2021), P. P. 16, 34.

(3) OPEC 2016, Op. Cit, P 28.

(4) CIA, the world fact book, 23 December 2020: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

(5)عبد السلام إبراهيم بغدادي، النفط والغاز الطبيعي في أفريقيا–فرص الاستثمارات في ضوء الإمكانات والتوقعات-، مركز الدراسات الدولية، سلسة دراسات استراتيجية، جامعة بغداد، العدد (99)، بغداد، 2009، ص6.

(6)British Petroleum Compang, *BP Statical Review of world Energg* (London: British Petroleum co., 2011) P. 13.

(7) OPEC 2016, Op. Cit, P 8,28.

(8) CIA, the world fact book, 23 December 2020: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

جدول (9): يوضح انتاج واحتياطات النفط والغاز في القارة الإفريقية لعام (2020).

الدول القارة الإفريقية	النفط		الغاز الطبيعي	
	الإنتاج (مليون برميل يوميا)	الاحتياط (مليون برميل)	الإنتاج (مليار متر مكعب)	الاحتياط (ترليون متر مكعب)
أثيوبيا	-	4.280	-	24 (مليار)
انغولا	1.593	9.523	3	308 (مليار)
أوغندا	-	2.5 (مليار)	-	14 (مليار)
بنين	-	8	-	1 (مليار)
تشاد	1.32	1.5 (مليار)	0	-
تنزانيا	-	-	3	6 (مليار)
تونس	39000	425	1	65 (مليار)
الجزائر	1.259	12.2	93	4
جمهورية الكونغو	340	1.6 (مليار)	1	90 (مليار)
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1.7	180	-	991 (مليون)
جنوب إفريقيا	1600	15	906 (مليون)	-
جنوب السودان	150.200	3.75 (مليار)	-	63 (مليار–2016)
رواندا كيغالي	-	-	-	65 (مليار)
السنغال	-	-	59 (مليون)	-
السودان	95	5 (مليار)	-	8 (مليار)
الصومال	-	-	-	5 (مليار)
غانا	173	660	914 (مليون)	22 (مليار)
غينيا الاستوائية	172 (مليار)	1.1 (مليار)	6	36 (مليار)
الكاميرون	69	200	910 (مليون)	135
كوت ديفوار	52	100	2	28 (مليار)
ليبيا	1	48.36(مليار)	9	1
مصر	639 (2017)	4.4 (مليار)	50	2
المغرب	160	684	87 (مليار)	1 (مليار)
موريتانيا	4	20	-	28.32
موزامبيق	-	-	6 (مليار)	-
ناميبيا	-	-	-	62 (مليار)
النجير	9	150	-	-
نيجيريا	1.989	37.45 (مليار)	44.48	5

الجدول من إعداد الباحث معتمداً على المصدريين الآتيين:

1.CIA, the world fact book, 23 December 2020: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

2.British Petroleum Compang, BP Statical Review of world Energg (London: British Petroleum co., 2021), 46.

أمّا من ناحية الاستهلاك فإنّ القارة الإفريقية استهلاكها قليل جدًا مقارنة مع الإنتاج، وهذا يؤدي إلى فيضٍ كبير بكميات النفط والغاز مما يجعلها مهمة لدى الدول العظمى، وهذا بدوره ينعكس على وجود تنافس فيها، لأجل الحصول على أكبر قدر ممكن من هذه الطاقة.

فمثلاً كان استهلاك دول القارة للنفط في عام (2015) يشكل (3%) من الاستهلاك العالمي[142]، أمّا احتياط القارة الإفريقية من النفط لعام (2018) فهو ما يقرب الـ(واحد) مليار برميل[143]، وهذه الزيادة جعلت من القارة ذات أهمية كبيرة بنسبة لدول العالم.

جدول (10): يوضح كميات الاستهلاكية من النفط والغاز للقارة الإفريقية لعام (2020).

الدولة	الاستهلاك	
	النفط (مليون برميل يوميًا)	الغاز (مليار متر مكعب)
الجزائر	207	39.5
جنوب إفريقيا	546	4.4
مصر	804	55.9
المغرب	290	1.1
باقي الدول	1.890	39.1
المجموع	3.737	140

الجـــــــدول من أعـــــــداد الباحث بالاعتـــــــماد على المصدر التـــــــــالي:

British Petroleum Compang, *BP Statical Review of world Energg* (London: British Petroleum co., 2021), P. 13

2.**المعادن الأخرى**:

يُعدُّ الدور الاقتصادي للمعادن مهمًا في اقتصاديات القارة من ناحية التنوع طبيعي، ومن ناحية أخرى فإنّ القارة الإفريقية تمتلك مخزونًا استراتيجيًا كبيرًا.

(142) أمير محمد عبد الحليم، الأبعاد السياسية للتغيرات المناخية في القرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (205)، يوليو2016، ص165.

(143) CIA, the world fact book, 23 December 2020: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

ومن خلال الجدول (11) يتضح أنّ القارة الإفريقية ذات ثروة معدنية كبيرة، من ناحية الإنتاج وكذلك من ناحية الاحتياطات ويوضح والجدول كميات الإنتاج والاحتياط للمعادن في القارة على وفق إحصائية عام (2020).

جدول (11): يوضح كمية الاحتياط من المعادن في القارة الإفريقية وفق إحصائيات (2020).

الدولة	الإنتاج (وحدات القياس طن)				الاحتياط (وحدات القياس طن)			
المعادن	الذهب	الكبوبالت	الماس	الفوسفات	الذهب	الكبوبالت	الماس	الفوسفات
الجزائر	-	-	-	1.200	66.996	-	-	1.000
جنوب إفريقيا	177	3.200	2	2.100	8.513	2.3	54	1.400.000
السنغال	1.650	-	-	-	-	-	-	-
مصر	-	-	-	5.000	31.99	-	-	1.300
المغرب والصحراء الغربية	-	2.100	-	34.800	-	2.5	-	50.000
نيجيريا	-	-	-	-	8.244	-	-	-
المجموع	1.827	5.300	2	43.100	83.784	4.8	54	1.452.300

المصدر: رسل ياسين مزعل العبيدي، التنافس الدولي على الطاقة في إفريقيا بعد أحداث 11 أيلول 2001، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2011، ص47.

يُلاحظ أنّ إنتاج القارة الإفريقية من الفوسفات هو ما يُقارب الـ(826.89 طن)، على وفق إحصائيات عام (2020)، أمّا الذهب، فأنّ إنتاج القارة الإفريقية منه بلغ ما يُقارب الـ(1.827 طن) على وفق إحصائيات عام (2020)، وأنّه يشكل (90%) عالميًا وتستود دول القارة الأوروبية منه ما يُقارب الـ(81%)، وأمّا كميات المعادن الأخرى في القارة في ما يُقارب الـ(83.784 طن) على وفق إحصائيات (2020)[1]، كإنتاج البلاتين الذي يشكل ما يُقارب الـ(81.1) مليون طن من الإنتاج

(1) CIA, the world fact book, 25 December 2020:https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

العالمي ويشكل الألماس ما يقارب الـ(61%) من الإنتاج العالمي[1]، وإنّ هذه المعادن تشكل (90%) من المعادن العالمية وإنّ الدول الأوروبية تستورد ما يُقارب الـ(81%)[2].

3.**المياه**:

يوجد في إفريقيا الكثيرة من الثروات الطبيعية كالنفط والغاز وغيرها من المعادن، ولكن هذه المعادن توجد في مناطق محدودة من القارة والذي يوجد في القارة بشكل لا يقتصر على بعضها البعض هي الموارد المائية[3]، تمثل المحيطات والبحار والبحريات والأنهر شكلاً من أشكال المياه الموجودة في القارة الإفريقية والتي سنتناولها كالآتي:

أ.المحيطات:

المحيط الهندي: يُعدُّ المحيط الهندي ثالث أكبر المحيطات في العالم[4]، ويشغل سُبع المياه الموجودة على سطح الكرة الأرضية وتبلغ مساحته ما يقارب الـ(21.400) ألف ميل بحري مربع، وهذا يعني أنّهُ يغطي ما يُقارب (14%) من سطح الكرة الأرضية، وأنّهُ يقع بين الدرجتين (20و147) من خط الطول باتجاه الشرق، وكذلك يمتد على خط العرض ما بين (30^5) شمالاَ و(60^5) جنوباَ، وبهذا فإنّ حدود المحيط هي القارة الإفريقية وشبة الجزيرة العربية وشبة الجزيرة الهندية وأستراليا وسومطرة في الجنوب الشرقي لآسيا، وعمقه (3.890) متر[5].

وتظهر أهميته كونه طريقًا للتبادل التجاري[6]، وكذلك للمحيط ميزة أُخرى وهي البوابات البحرية، وتُسمى كذلك بـ(نقاط الإختناق) أي إنّها تربط المحيط الهندي بالبحر المتوسط وأيضًا بالمحيط

(1) أيمن شبانة، محاور التنافس...، مصدر سبق ذكره، ص146، ويُنظر: سالي محمد فريد، تأثير الموارد الإفريقية في مسارات التنمية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (216)، أبريل2019، ص112.

(2) خالد حنفي علي، الشركات العالمية.. لعبة الصراع والموارد في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (140)، أبريل2007، ص ص90-91.

(3) محمد محي الدين، أفريقيا وحوض ...، مصدر سبق ذكره، ص21.

(4) نيكي هولميارد، رسم كسار استدامة المحيطات في الدول المطلة على المحيط الهندي، دائرة التنمية الاقتصادية، الأمّارات،2017، ص2.

(5) فيجاي ساكوجا، الديناميات الاستراتيجية للمحيط الهندي، مركز الأمّارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2013، ص4.

(6) أحمد علو، المحيط الهندي بين أمواج التعاون وشواطئ النزاع، مجلة الجيش، بيروت، العدد(288)، 2012، ص13.

الهادي، وهذه البوابات هي (مضيق هرمز، ومضيق ملقا، ومضيق باب المندب)، وتمر عبر المحيط الهندي ما يُقارب الـ(100 الف) سفينة سنويًا، وينقل عبره ما يُقارب الـ(35%) من شحنات النفط العالمية المنقولة عبر البحر، أي (20%) من تجارة النفط العالمي[1].

ب.البحار:

يُعدُّ البحر الأحمر من أهم الطرق للمواصلات البحرية العالمية إذ يشكل حلقة وصل بين المغرب والمشرق، وإنّهُ من ناحية الشمال فيمتد من خليج السويس وخليج العقبة في الشمال حتى مضيق باب المندب وخليج عدن جنوبًا [2]، ويكون طوله أكثر من (2400 كم)، وهناك العديد من الدول تشارك في الحوض كـ(السودان ومصر وجيبوتي و الصومال واليمن وسوريا وإريتريا واليمن والسعودية)[3]، وتبرز أهميته بكونه طريقًا لنقل البضائع الاقتصادية ويشكل نسبة (7.5%) من طرق النقل التجارية العالمية[4].

ت.الأنهار:

تُستخدام الأنهار للعديد من الأمور مثل الوصول إلى المياه النقية والحصول على الزرع وتوليد الطاقة الكهربائية وإنّها طريق يربط بين الدول لهذا فإنها دخلت بحسابات الدولية وفي القارة الإفريقية موجودة الكثير من الأنهار بل يوجد فيها إطول نهر في العالم وهو نهر النيل[5]، وإنّ المياه في القارة القارة تشكل ما يُقارب الـ(40%) من المياه الموجودة في جميع أنحاء العالم[6].

(1) نيكي هولميارد، مصدر سبق ذكره، ص ص5-6.
(2) زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل، أزمة سد النهضة، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2016، ص145، ويُنظر: أمّاني طويل، أمن البحر الأحمر.. الواقع والتحديات، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (176)، أبريل 2009، ص216.
(3) عليه حسين علي، الابعاد الجيوبولتيكية للمصالح التركية في إقليم القرن الإفريقي، مجلة الباحث، العدد (23)، جامعة كربلاء، 2017، ص ص179-180، وكذلك: دلال محمود السيد، رؤية لإدارة أمن البحر الحمر، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (209)، يوليو2017، ص97.
(4) حبيب فارس، وماجد مطر عبد الكريم، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في البحر الأحمر، كلية تربية للبنات، جامعة بغداد، بغداد، المجلد (20)، العدد (2)، 2009، ص488.
(5) محمد فؤاد إبراهيم رشوان، نحو التعاون حول الأنهار الدولية في إفريقيا، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد (1)، 2018، ص131.
(6) سالم محمد الزبيدي وحسن الساعوري، الاتحاد الإفريقي...، مصدر سبق ذكره، ص54.

وإنّها تسير في الأحواض الكبرى، ويميل التصريف النهري نحو الاتجاه إلى مركز كل حوض مع وجود مخرج واحد فقط لهذا الحوض، وتتشل النظم النهرية الكبرى في القارة في أحواض النيل والنيجر والكونغو والزامبيزي والاورانج[1].

تُعدُّ القارة الإفريقية مليئة بالموارد المائية بسبب الأنهار الحيوية الموجودة بالقارة، ولهذه الأنهر مصبات فالبعض منها يتمثل بمصب المحيط الأطلسي والبعض يصب في البحر المتوسط والبعض الاخر يصب بالمحيط الهندي، معها الأنهار توجد أنهار فرعية أخرى. وجدول (12) يوضح ذلك.

جدول (12): يوضح الأنهار في القارة الإفريقية.

اسم النهر	طول النهر بـ(كم^2)	بـ(كم^2) مساحة الحوض	المصب
النيل	6.671	300.700	البحر المتوسط
الكونغو	4.377	369.0000	المحيط الأطلسي
النيجر	4.160	20.920.00	المحيط الأطلسي
الاورنج	2.100	10.20000	المحيط الأطلسي
الفولتا	1.800	36.0000	المحيط الأطلسي
السنغال	1.430	44.1000	المحيط الأطلسي
كونيني	1.200	13.7000	المحيط الأطلسي
أوجوى	1.200	13.7000	المحيط الأطلسي
كوانزا	950	14.9000	المحيط الأطلسي
غامبيا	800	18.2000	المحيط الأطلسي
الزمبيزى	2.660	13.300.00	المحيط الهندي
اللمبوبو	1.600	44.0000	المحيط الهندي
جوبا	1.500	19.6000	المحيط الهندي
روفيجى	1.400	17.8000	المحيط الهندي
روفوما	1.100	14,5000	المحيط الهندي

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

1.محمد رياض وكوثر عبد، إفريقيا–دراسة لمقومات القارة-، مؤسسة هنداوي للطباعة والنشر، مصر، ط2، 2014، ص ص87-90.

2.مجموعة مؤلفين، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، الجماهرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ط1، د.ت، ص ص54-55.

3.أحمد نجم الدين فليجة، إفريقيا دراسة عامة وإقليمية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص ص140-148.

(1)علي موسى، ومحمد الحمادي، جغرافية القارات، دار الفكر، دمشق، 2006، ص384.

يُعدُّ نهر النيل من أطوال أنهار العالم[1]، فهو مصدر مهم للموارد الطبيعية في البيئة التي تعاني من الجفاف، ويمر خلال شرق إفريقيا من البحر المتوسط، حتى جنوب خط الاستواء[2]، وهو النهر الوحيد في إفريقيا التي تأتي مياه من الجنوب للشمال وبهذا يربط بين مصير دول شمال القارة بدول جنوبها[3]، كما يُعد مصدر لتوليد الكهرباء وهذا المجال تستخدم النهر كُلاً من أثيوبيا وأوغندا، أمّا مصر والسودان فإنّها تستخدم النهر لأغراض الزراعة والراي[4].

ث.البحيرات:

تُعدُّ البحيرات من إحدى صور المياه، ومن إهم الموارد الطبيعة في العالم، ويشكل المياه الذي يتم الحصول عليه بواسطة البحيرات ما يُقارب الـ(125) ألف كم^2 وإنها تمثل (1.4%) من المياه الصالحة للشرب، وتحتل القارة الإفريقية الصدارة مقارنتًا بالعالم إذ إنها تخزن من المياه الصالح للشرب مل يُقارب الـ(34.7%)[5].

جدول (13): يوضح اهم البحيرات في القارة الإفريقية.

اسم البحيرة	الموقع الجغرافي	المساحة (كم^2)
إدوارد	شرق إفريقيا	2.200
ألبرات	شرق إفريقيا	4.246
بنجونيو	شرق إفريقيا	2.330
تاتا	شرق إفريقيا	3.100
تشاد	غرب إفريقيا	من13.000إلى26.000
تنجانيقا	شرق إفريقيا	328.80
تومبا	حوض الكونغو	1.275
رودلف	شرق إفريقيا	من8.000إلى8.600

(1) صادق المهدي، مياه النيل–الوعد والوعيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 2000، ص ص47-48.
(2)محمد حجازي محمد، نحو دراسة في جغرافية مصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، جامعة القاهرة، مصر، 1986، ص ص9-11.
(3) الصادق المهدي، مصدر سبق ذكره، ص89.
(4) السيد الحُسيني، نهر النيل في مصر منحنيات وجزره–دراسة جيوم ورفلوجية، مركز النشر لجامعة القاهرة، مصر، 1991، ص ص8–38.
(5) صبحي رمضان فرج سعد، بحيرات إفريقيا بين ضغوط الاستغلال وأخطار التغيّر البيئي، مجلة قراءات إفريقية، مندى الإسلامي، لندن، العدد (20)، أبريل2014، ص70.

ستيفاني	شرق إفريقيا	790
فيكتوريا	شرق إفريقيا	6.880.0
كيفو	شرق إفريقيا	3.900
ليوبولد الثاني	حوض الكونغو	2.320
مويرو	شرق إفريقيا	من800إلى8500
نياسا (ملاوي)	شرق إفريقيا	2.848.0

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

1.صبحي رمضان فرج سعد، بحيرات إفريقيا بين ضغوط الاستغلال وأخطار التغيّر البيئي، مجلة قراءات إفريقية، مندى الإسلامي، لندن، العدد (20)، أبريل2014، ص ص70-75.

2.محمد رياض وكوثر عبد، إفريقيا–دراسة لمقومات القارة-، مؤسسة هنداوي للطباعة والنشر، مصر، ط2، 2014، ص ص108-109.

3.مجموعة مؤلفين، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، الجماهرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ط1، د.ت، ص66.

خريطة (4): توضح المياه في القارة الإفريقية.

Source: https://www.uoanbar.edu.iq/eStoreImages/Bank/10279.pdf.p3

ومما تقدم يمكن القول إنّ التنافس، فعل سلمي يكون الهدف منه تحقيق أكبر مصالح ممكنة لأحد الأطراف المتنافسة، أي الانفراد بالمصالح، مع استخدام التخطيط ليتم الوصول إلى الهدف المطلوب، وهو أمر طبيعي في العلاقات الدولية لاسيما في الوقت الذي تتعقد به العلاقات الدولية، وفيه تتوافر نفس الأهداف والمصالح التي تهدف الأطراف إلى تحقيقها.

ولمفهوم التنافس مفاهيم مقاربة مثلا التقارب بين مفهوم التنافس ومفهوم الصراع، ولكن مفهوم التنافس يختلف عن مفهوم الصراع؛ لأنّ مفهوم التنافس لا يوجد به منع الآخرين من الوصول إلى أهدافهم، أي عكي ما موجود بالصراع، وإنّ التنافسات الموجودة بين الدول إذا لم يتم حلها فإنّها تتحول إلى صراع أي إنّ التنافس دائمًا يكون قبل الصراع، وهذا يعني إنّ التنافس يختلف عن الصراع، وكذلك إنّ مفهوم التنافس يُقارب مفهوم النزاع، ولكن يختلف عنه، لأنّ مفهوم النزاع غالبًا ما يكون ذا طابع قانوني، وهذا الذي يميزه عن التنافس، وكذلك هُناك تقارب بين مفهوم الأزمة ومفهوم التنافس، ولكن المفاجئة هي أساس التفريق بينهم، إذ تُعد المفاجئة عنصرًا إساسيًا في الأزمة وهذا لا يوجد في التنافس.

وكذلك يتبين أنّ لموقع القارة الإفريقية أهمية كبيرة لأنّها تتقارب من مناطق العام بشكل عام ومناطق الخليج العربي بشكل خاص والدول العظمى، وإنّها تحاط بالبحار مثل البحر الأحمر، وهذا يجعلها ذات أهمية من خلال النقل المبيعات.

وإنّ البيئة الديموغرافية المتمثلة بالتعددية الاثنية هي ظاهرة طبيعية في مختلف دول العالم، واتسمت بها القارة الإفريقية منذ عام (1884-1885)، ووضعت لها الخطوط والحدود المصطنعة لكي لا تنعم بالهدوء والاستقرار خدمة لمصالح الدول المستعمرة، وكذلك تفتيتها وعلى مستوى الدولة الواحدة، كما أنّ النظام السياسي فيها متنوع ومُختلف من دولة لأخرى، مما ساعد على الاختلاف في الأنظمة السياسية وتأثيرها على القرارات داخل البلد الواحد وهذا له أثر كبير في انعدام الاستقرار في القارة الإفريقية.

والذي جعل الدول تتنافس في القارة كونها تحتوي على كميات كبيرة من النفط والغاز والمعادن الأخرى وهذه المواد تُعدُ موادًا مهمة في حسابات الدول العظمى ولاسيما إنّ النفط والغاز الإفريقي سهل من ناحية الاستخراج ورخيص وهذا يجعل القارة ذات ثروة طبيعية هائلة.

ومن ناحية الثروات فإنّ القارة تُعدُّ مخزنًا للثورات الطبيعية لا سيما النفط والغاز، وهذه المواد تُعد مواد مهمة في حسابات الدول العظمى ولاسيما إنّ النفط والغاز الإفريقي سهل من ناحية الاستخراج ورخيص ويتواجد في اماكن قريبة من اماكن الشحن وهذا يجعل كلفة النقل أقل وهذا يجعل من القارة ذات أهمية.

الفصل الثاني

طبيعة المصالح الأمريكي والفرنسية في القارة الإفريقية

المبحث الأول: طبيعة المصالح الأمريكية في القارة الإفريقية
المطلب الأول: المصالح الأمريكية في الجوانب السياسية والجوانب الاقتصادية
المطلب الثاني: المصالح الأمريكية في الجانبين العسكري والأمني

المبحث الثاني: المصالح الفرنسية في القارة الإفريقية
المطلب الأول: المصالح الفرنسية في الجوانب السياسية والاقتصادية
المطلب الثاني: المصالح الفرنسية في الجانب العسكري والأمني

الفصل الثاني

طبيعة المصالح الأمريكي والفرنسية في القارة الإفريقية

جاء الاهتمام الدولي بالقارة الإفريقية لِما لها من أهمية جيواقتصادية، فهي الواجهة المستقبلية لأغلب الدول العظمى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، ويعود سبب الاهتمام بالقارة لِما تمتلكه من مصادر طبيعية واقتصادية، ولاتصالها بدول العالم.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى طبيعة المصالح الأمريكية والفرنسية في القارة الإفريقية، إذ سيكون محور المبحث الأول عن المصالح الأمريكية في القارة الإفريقية، وفق مطلبين، فالمطلب الأول يتناول المصالح في الجوانب السياسية والجوانب الاقتصادية، والمطلب الثاني سيكون عن المصالح في الجوانب العسكرية والأمنية، أمّا المبحث الثاني سيكون عن المصالح الفرنسية في القارة الإفريقية، إذ سيكون المطلب الأول عن المصالح في الجوانب السياسية والجوانب الاقتصادية في القارة الإفريقية، أمّا المطلب الثاني سيكون عن المصالح في الجوانب العسكرية والأمنية الفرنسية في القارة الإفريقية.

المبحث الأول

طبيعة المصالح الأمريكية في القارة الإفريقية

تُعدُّ الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز الدول المتنافسة على القارة الإفريقية، وهذا التواجد تحكمه عوامل عدة، سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية، فتحقيق أحدها يساعد على تحقيق المصالح الأُخرى وهذا يؤدي لزيادة القوة للدولة.

وفي بداية القرن العشرين وما صاحبها من متغيرات دولية جعلت طبيعة العلاقات بين الدول ذات طابع تنافسي وهذا جعل سعي الدول هو لتأمين مصالحها في الجوانب كافة وفي جميع أنحاء العالم ومن أبرز هذه الدول العظمى هي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ومن أبرز مناطق العالم هي القارة الإفريقية، لاسيما وأنّها تُعدُّ من أهم المناطق التي شهدت تنافسًا أمريكيًا وفرنسيًا لِما تمتلكه من ثروات ولِما لهاتين الدولتين من مصالح متعددة فيها، لذلك سيتم بحث هذه العوامل في مطلبين، المطلب الأول هو لتوضيح العوامل السياسية والاقتصادية، أمّا المطلب الثاني فهو عن المصالح العسكرية والأمنية الأمريكية في القارة الإفريقية.

المطلب الأول: المصالح الأمريكية في الجوانب السياسية والجوانب الاقتصادية

تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى فتح أسواق جديدة لها في دول العالم ولا سيما في دول القارة الإفريقية لأنّ فيها مشاريعًا عديدة للاستثمار وتُعدّها أسوقًا استهلاكية للمنتجات الأمريكية وأنّها منشأ بكر، وأنّها أرض مناسبة لتوسع نفوذها الاقتصادية من خلال شركاتها الاستثمارية[1].

بعد انتهاء الحرب الباردة، احتلت القارة الإفريقية مكانة ثانوية في أولويات السياسة الأمريكية لانشغالها بمشاكل أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في ظل إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل

(1)راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، متوفرة على الرابط الآتي، تاريخ الزيارة: 13/4/2021: .http://islamport.com/w/amm/Web/135/4485.htm

كلينتون) حتى بداية الألفية الجديدة إذ تمَّ إعادة النظر في موقع القارة والقيام بنشر جنوده فيها[1]، ويُعدُّ الانفتاح الأمريكي باتجاه دول القارة الإفريقية بشكل ملفت للنظر في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون) إذ إنّه قام بزيارة رسمية لست دول إفريقية عام (1998)[2]، وقام بزيارة نيجيريا وآروشا بتنزانيا وبعدها العاصمة المصرية (القاهرة)، ويُعدُّ أول رئيس الأمريكي يقوم بزيارة دول القارة مرتين ضمن مدة رئاسته[3]، وصرَّح في زيارته "إنّ إفريقيا هي أجمل هدية قُدمِتَ إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ونريد أن نعمل مع إفريقيا وإقامة شراكة معها، ينبغي الدفاع عن الديمقراطية، آن الآوان لوضع إفريقيا جديدة على خارطتنا"[4].

تُعدَّ نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة انطلاقًا للاهتمام الأمريكي بالقارة وتحديدًا عام (1998) إذ قام وزير التجارة الأمريكية الأسبق (ويليام مايكل) بزيارة لبعض الدول الإفريقية وفي خطابه قال "إنّ إفريقيا تمثل الحدود الأخيرة للمُصَدِرينَ والمُستَثمِرين الأمريكيين، وفيها إمكانيات كبيرة وواعدة ولقد سبق أن ترك رجال الأعمال والمال الأمريكيين الأسواق الإفريقية لزمن طويل..."[5]، يبدو أنّ القارة لم تكن في موضوع الاهتمام الأمريكي قبل بداية القرن الحالي ولقد وضّح ذلك الرئيس الأمريكي الأسبق (بوش الإبن) من خلال تصريحاته في حملته للانتخابات الرئاسية إذ أعلن بأنّ القارة لا تأتي ضمن أولويات سياسته الخارجية[6]، وفي عام (2002) قام وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (كولن باول) بزيارة دول الجابون وإنجولا، وبعدها بسنة قام الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج

(1)حمدي عبد الحمن حسن، إفريقيا إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (173)، يوليو2008، ص185.
(2)عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، دار النهضة، القاهرة، ط1، 2011، ص106.
(3)طارق عادل الشيخ، كلينتون وجولته الإفريقية الثانية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (142)، 2000، ص158.
(4)منى حسين عبيد، العلاقات الأمريكية-الإفريقية: تونس أنموذجاً، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، بغداد، المجلد (2)، العدد (225)، 2018، ص125.
(5)نقلاً عن: سي طاهر قاضي، الاهتمام والتنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الدراسات الأمنية وحوض النيل، المركز العربي الديمقراطي، برلين، العدد(5)، مارس/اذار2019، ص451.
(6)فوزية قاسي، الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد (التاسع عشر)، 2014، ص30.

بوش) بزيارة دول السنغال، ونيجيريا، وبتسوانا، وأوغندا، وجنوب إفريقيا[1]، وفي عام (2003) أكّدت وزارة الخارجية الأمريكية على أهمية القارة وأنّها تهدف إلى توسيع الاهتمام الأمريكي بها ودعم المشاركة الأمريكية معها والتأكيد على المنافع المتبادلة وتطوير العلاقات التجارية معها[2]، ويُعدَّ التوسع الأمريكي من أهم الأسباب التي دعتها للاهتمام بالقارة الإفريقية وما تحتاجه من موارد أولية[3].

تختلف المصالح التي تدفع الولايات المتحدة الأمريكية للتواجد في القارة الإفريقية، ومن هذه المصالح هي الجانب السياسي، لاسيما بعد انتهاء القرن الماضي وما صاحبها من الرؤية الأمريكية التوسعية في جميع أنحاء العالم، وفي الوقت نفسه فإنّ فرنسا لديها نفوذ كبير في القارة، ولِما تمتلكه تلك الدول الإفريقية من وزنٍ سياسيٍّ في المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة.

وتتمثل الأهداف الأمريكية في القارة الإفريقية بالآتي[4]:

1.حماية خطوط التجارة البحرية.

2.الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام.

3.وصول حركة التجارة والاستثمارات الأمريكية إلى المناطق الإفريقية.

4.دعم ونشر قيم الليبرالية، لاسيما الخاصة بحقوق الإنسان والديمقراطية.

5.العمل على منع الصراعات وإنّها حروب التطهير العرقي في القارة بهدف إرساء الأمن والاستقرار فيها وهذا يُعدُّ لصالح اولويات المصالح الأمريكية.

6.العمل على الحد من الفقر ومكافحة الأمراض.

---

(1)جورج ثروت فهمي، أوروبا وإفريقيا.. استراتيجية جديدة للتنافس، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أبريل 2001، العدد (163)، يناير2006، ص155.

(2)عصام محمد عبد الشافي، القوى الكبرى ومعضلة الأمن في شمال إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (196)، أبريل2014، ص ص37-38.

(3)حمدي عبد الرحمن، إفريقيا والنظام الدولي.. جدلية التهميش والنهوض، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (200)، أبريل2015، ص132.

(4)حمدي عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أبريل 2001، العدد (144)، ص193، ويُنظر: حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحديات عصر النهضة؟ أي مستقبل، مكتبة مدبولي، مصر، ط1، 2009، ص96، ويُنظر: عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص108.

7.دعم دول القارة سياسيًا.

يوجد اتفاق بين صناع القرار في السياسية الأمريكية بأنّ القارة الإفريقية لها موقع مهم لمصالحهم لأنّها تمثل معبرًا تجاريًا وموانئ بحرية مهمة بين المحيطين الهندي والأطلسي، وهذا ما دفع بالقوات الأمريكية للانتشار فيها والسيطرة عليها، وأمّا من الناحية الاقتصادية فإنّها تحتوي على النفط والغاز والمعادن الأخرى بنسب عالية، وهذا بجعلها سوقًا للشركات الأمريكية الإستثمارية، وكذلك تُمثل القارة سوقًا استهلاكيًا للبضائع الأمريكية، وكذلك للولايات المتحدة الأمريكية ترابط مع الأفارقة إذ يوجد أكثر من (30) مليون إفريقي يُعدوّن مواطنين أمريكيين وهذا يجعلهم أصحاب قوة في الانتخابات الأمريكية[1].

وعليه فإنّ القارة الإفريقية تُعد ذات أهمية سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، وإنّ المصالح الأمريكية فيها، تكون في جوانب متعددة ومنها الجوانب السياسية والاقتصادية:

أولاً: المصالح الأمريكية في الجانب السياسي

تمثل (تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان) من الأوليات في الاستراتيجية الأمريكية وتهدف لتطبيقها في دول القارة الإفريقية[2]، ويُعدُّ هذا المقترح من البديهيات لاسيما في عالم أصبحت فيه حقوق الإنسان من القضايا المعاصرة ورافق العالم المعاصر انتشار وسائل الإتصال وهذا يُساعد على معرفة إنتهاكات حقوق الإنسان بالعالم وبالتالي يأتي التدخل الأمريكي لحمايتها والتدخل بالشؤون الداخلية للدول، ومن الدول التي تعارض حقوق الإنسان هي دول إفريقية وبالتالي يلزم الولايات المتحدة الأمريكية التدخل في إفريقيا[3]، وإنّ المصالح السياسية للولايات المتحدة الأمريكية تتخذ جوانب متعددة كـ(تأسيس نظم حقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية) في مجتمعات القارة، لكي

(1)خالد حنفي علي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا .. رؤى وأدوات متغيرة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (163)، يناير 2006، ص146.

(2)أسيل حمزة خنجر، السياسة الخارجية الروسية تجاه إقليم شمال إفريقيا بعد عام 2000م، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسة، 2017، ص180.

(3)بطرس بطرس غالي، عصر حقوق الإنسان بامتياز، السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (175)، 2009، ص ص42-43.

تثبت تقاليدها السياسية، وبالتالي تخلق الولايات المتحدة الأمريكية قياداتها السياسية في القارة، وهذا يجعل من تلك الأنظمة السياسية تابعة لها، وعليها حمايتها[1]، وتُمثل الديمقراطية وحقوق الإنسان أولويات مهمة للسياسة الأمريكية اتجاه القارة وإنّها تستخدم جميع الأدوات كـ(العولمة وتحقيق التنمية) بهدف تحقيق سياستها كـ(الديمقراطية وحقوق الإنسان) في القارة وبهذا تحقق الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها في القارة[2].

تُعدُّ حقوق الإنسان من الأولويات الأساسية لدى صناع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية لاسيما بعد عام (1991)، مما جعل حقوق الإنسان تمثل المصلحة القومية الأمريكية وبمعنى آخر يمثل انتشار حقوق الإنسان هو انتشار للفكر الأمريكي، ولكي تدعم مصالحها فإنّها تشجع على انتشار الديمقراطية عالميًا وهذا يجعل مصالحها أكثر أمنًا[3]، وكلما كانت الديمقراطية قوية كان النفوذ الأمريكي قويًا وهذا ما أكّد عليه (بودهورتز) وزير الخارجية الأمريكية الأسبق وهو أحد المحافظين الجدد[*] بقوله "إنّ أمريكا كانت دائمًا أقل أمنًا عندما ضعفت وتراجعت الحرية والديمقراطية، وستكون أمريكا أكثر أمنًا عندما تسير الحرية والديمقراطية قدمًا"[4].

وفي استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي قدّمها الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش)، إنّ الولايات المتحدة الأمريكية سوف تنشر مبدأ الحرية ليشمل العالم بأجمعه، وبما فيه القارة الإفريقية

(1)أسيل حمزة خنجر، السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص180.
(2)عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص118.
(3)أسيل حمزة خنجر، السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص188.
(*)المحافظين الجدد: يرجع اصل نشأتهم إلى ستينات القرن الماضي إذ ظهر على يد بعض الأساتذة الجامعيين مثل (ليوشتراوس، وايرفينينغ كرستول)، الذي يُعد الأب الروحي لهم، وإن افكارهم كانت ضد الأفكار الموجودة في حينها، وإن جريدة اليسار المعارض انتقدتهم ووصفتهم بـ(المحافظين الجدد) وإنهم جعلوا الصفة المذكورة شعاراً لهم، وفيما بعد تسلموا للقيادة في الولايات المتحدة الأمريكية وبهذا طبقوا إفكاهم التي تنص على الهيمنة الأمريكية للعالم، إذ كانت توجيهاتهم مثل محاربة الإرهاب، وهذا يحقق المصالح التوسعية الأمريكية. للمزيد من المعلومات يُنظر: عبد الجبار عيسى عبد العال، وخضير عباس حسين، المحافظين الجدد: تاريخهم وافكارهم ودورهم السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، المجلة السياسة والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العددان (41-42)، ص ص1119-1125، ويُنظر: أحمد عبد الأمير الأنباري، دور المحافظين الجدد في دعم إسرائيل، مجلة دراسات دولية، مركز دراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد (59)، 2014، ص ص136-140، ويُنظر: السيد أمين شلبي، أمريكيا والعالم متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 2005، ص ص113-118.
(4)نقلاً عن: هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط1، 2008، ص38.

وتحديدًا في شمالها، إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز التعاون والتنمية وضمان تحقيق عمليات السلام في شمال إفريقيا[1]، وتهدف تأمين الوصول إلى مصادر الطاقة، ونشر الديمقراطية[2]، وهذه الاستراتيجية توافق المصالح الأمريكية التي تهدف لتحقيق "المهمة الكونية"[3]، وكذلك فقد أوضح (أنتوني ليك) مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق "إن طرح قضايا حقوق الإنسان إنّما هو هدف للتوسع الأمريكي"[4]، وإنّ الاستراتيجية الأمريكية استراتيجية محورية إذ إنّها تضع إطر السياسة الأمريكية الداخلية والخارجية وكذلك تقويمها للتهديدات والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية وتحقيق المصالح الأمريكية[5].

وتهدف الولايات المتحدة الأمريكية للإصلاح السياسي، لاسيما بعد أحداث (11-أيلول-2001) إذ لاحظت إنّ أنظمتها غير مرغوبة من قبل شعوب العالم، مثلما كانت هذه الشعوب تكره الأنظمة الشمولية، وترى الولايات المتحدة الأمريكية بأنّ عملية (الإصلاح السياسي) هي العملية التي تبعد الشعوب من الأنظمة المعادية لها وبالتالي تكون الشعوب تابعة للولايات المتحدة الأمريكية[6]، وأنّها تعمل على إسقاط الأنظمة الإفريقية التي لا تتوافق مع استراتيجيتها الأمنية مثل الأنظمة في نيجيريا والسودان[7].

(1)عصام محمد عبد الشافي، القوى الكبرى...، مصدر سبق ذكره، ص37.
(2)نزار كريم جواد الربيعي، وسمير رحيم نعمة الخزاعي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شمال أفريقيا (الاتجاهات، والمبادئ، والمراحل، والمضامين)، مكتبة النور، بغداد، ط1، 2016، ص98.
(3)تبرز فكرة "المهمة الكونية" قاسماً مشتركاً لوثيقتي الأمن القومي الأمريكي" الوثيقة الصادرة في عام (20/2002/أيلول) وكذلك الوثيقة الصادرة في عام (16/2006/مارس) إذ تضعان خريطة للعالم وتعيدان ترتيب أوضاعه دولاً وشعوباً وثقافات، بما يتوافق مع هذا المعيار البناء الاستراتيجية الأمريكية. للمزيد من المعلومات عن "المهمة الكونية" يُنظر: محمد العقيد محمد أحمد، "المهمة الكونية" الأمريكية وإفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (9)، يوليو/سبتمبر 2011، ص ص48-56.
(4)نقلاً عن: سليم كاطع علي، التنافس الأمريكي-الصيني أتجاه قارة أفريقيا بعد الحرب الباردة-السودان إنموذجاً-، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، 2018، ص130.
(5)عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص42.
(6)أسيل حمزة خنجر، السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص189.
(7)كوثر عباس، السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية-الدلالات والابعاد، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2010، ص6.

وتُمثل الدول الإفريقية ثُلث الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وأنّها قوة كبرى في المنظمة، وكذلك أصواتها تكون مؤثرة لدعمها، وبالتالي فإن القارة تمثل جانبًا مهمًا من المصالح الأمريكية[1].

وتتنوع المبادرات السياسية للولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف من ورائها تشجيع الديمقراطية في شمال القارة الإفريقية، والمبادرات هي:

1. مُبادرة حساب تحدي الألفية:

تمَّ الإعلان عنها من قبل الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) عام (2002)، وتمنح هذه المُبادرة الدول الفقيرة ومنها الدول الإفريقية التي هي أقل نموًا مساعدات، ولكي تحصل هذه الدول على المساعدات يلزمها عدالة الحكم والحرية الاقتصادية والاستثمار في البشر أي إصلاح سياسي[2]، وتتوزع هذه المؤشرات بين المجالات الثلاثة، إذ يتم تخصيص مؤشرات لعدالة الحكم، وأربعة مؤشرات للاستثمار، وستة مؤشرات لدعم الحرية الاقتصادية[3]، وعلى حدَّ قول (موريزيو كاربوني) وهو أحد الباحثين المهتمين بالشأن الإفريقي الذي قال "بأن زيادة المعونات الخارجية الأمريكية وإعتماد مبادرة تحدي الألفية من قبل الرئيس الأمريكي (بوش الأبن) يأتي لسببين أولهما مواجهة الاتحاد الأوروبي المنُافس الرئيسي لأمريكا، وثانيهما الإستجابة لأحداث الحادي عشر من أيلول من خلال القضاء على الفقر وتككين الدول الإفريقية من تلبية إحتياجاتها الأساسية لمواطنيها، لإنها في حال عجزها عن ذلك ستصبح موطِنًا مُناسبًا للإرهاب والإرهابيين"[4]، وخلال عامين فقط حققت هذه المُبادرة نجاحًا في عملها وتخيف فقر الأفارقة[5].

(1)سليم كاطع علي، التنافس الأمريكي–الصيني...، مصدر سبق ذكره، ص121، ويُنظر: سالم محمد الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص77.

(2) أياد عبد الكريم، الاستراتيجية اليابانية اتجاه إفريقيا-فرص وتحديات-، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة تكريت، تكريت، العدد (22)، 2017، ص341.

(3)سامي السيد أحمد، السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة-الدور والاستجابة-، مركز الأمّارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، ص204.

(4)نقلاً عن: زياد يوسف حمد، التنافس الدولي...، مصدر سبق ذكره، ص135.

(5)مصطفى إبراهيم، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه كينيا، منذ انتهاء الحرب البارة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2016، ص118.

2. مُبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط:

هو برنامج تمَّ انشأه من قبل وزير الخارجية الأسبق (كولن باول)، في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) عام (2002)، يهدف هذا البرنامج لتحسين أوضاع شعوب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهذا يساعدهم على الحدَّ من الفقر وهذا عن طريق نشر الديمقراطية وتحسين الأنظمة السياسية، وهذا يعني اتباع هذه البلدان للولايات المتحدة الأمريكية، لأنّ المُبادرة تقوم على العديدة من المؤشرات التي تنص عليها السياسة الأمريكية والمؤشرات هي: مكافحة الإرهاب، ومكافحة تجارة أعضاء البشر، والسيطرة على مصادر الطاقة، وتعزيز الحرية الديمقراطية الأمريكية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[1].

3. مُبادرة الاستراتيجية المتقدمة للحرية:

تمَّ الإعلان عن هذه المُبادرة من قبل الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) عام (2003)[2]، في خطابه أمام مؤسسة (الصندوق الوطني للديمقراطية) إذ انتقل الموقف الأمريكي إلى قضية إصلاح الديمقراطية العربية ووضعها في قمة الأولويات الأمريكية تجاه المنطقة[3]، والقضاء على الإرهاب ونشر الحرية والسياسة الأمريكية حتى مع استخدام القوة، وإنّ هذه المُبادرة مستمرة حتى تحقق الولايات المتحدة الأمريكية هدفها العالمي وهو القضاء على الإرهاب[4].

(1)Sharp, Jeremy M. "The Middle East Partnership Initiative: An Overview." LIBRARY OF CONGRESS WASHINGTON DC CONGRESSIONAL RESEARCH SERVICE, 2005. P.P1-2.
(2)libdi. P.2.
(3)نقلاً عن: أنسيل حمزة خنجر، السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص190.
(4) Sharp, Jeremy M. Op. Cit. P.3.

4. مُبادرة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا:

تُعدُّ هذه المُبادرة من أهم المُبادرات التي تمَّ طرحها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام (2004) وإنّ هدفها هو تحقيق الاستقرار في دول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا من خلال دعم الحكومات في المنطقة وهذا يؤدي لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية ونشر الديمقراطية المؤدي إلى الاستقرار[1].

وقامت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (كوندوليزا رايس) بزيارة إلى دول شمال القارة، وتهدف هذه الزيارة لتحسين علاقات حكومتها مع دولة (ليبيا) ومشاركتها لمحاربة الإرهاب، وهذا يساعدها بالعودة إلى الساحة الدولية، وهذه الزيارة تُعد رسالة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول الأخرى[2]، وتُعدُّ تغلغلها في دول القارة مثل دولة غانا ونيجيريا وغيرها، مما يعني نشر سياستها في مختلف قارات العالم[3].

وهذه الركائز المتمثلة بـ(حقوق الإنسان والديمقراطية) ما هي إلَّا أدوات سياسية تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف التوسع في جميع أنحاء العالم ولاسيما في القارة، من أجل خلق أنظمة تابعة لها من النخب[4]، وتُعدُّ العولمة التي تقودها أهم أسلحتها الهادفة لهيمنتها ولسيطرتها على العالم لاسيما القارة الإفريقية[5]، فإنّها توسع نظامها سواء السياسي أم الأمني أم الاقتصادي كـ(دور المرأة ومؤسسات المجتمع المدني) إذا ما علمنا بأنّ التجمعات الإفريقية تدعم هذه السياسة مثل منظمة (السادك) في جنوب إفريقيا[6]، وكذلك من خلال ربط الاقتصاد الإفريقي بالاقتصاد العالمي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال فتح أسواقها أمام اقتصاد السوق[7].

---

(1)libdi., P.P.2-3.

(2)لقاء تاريخي بين رايس والقذافي، مقال متوفر على الموقع الآتي:
https://www.france24.com

(3)سليم كاطع علي، التنافس الأمريكي–الصيني...، مصدر سبق ذكره، ص116.

(4)حمدي عبد الرحمن، السياسية الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة، مصدر سبق ذكره، ص195.

(5)سالم محمد الزبيدي، وحسن الساعوري، مصدر سبق ذكره، ص90.

(6)حمدي عبد الرحمن، السياسية الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة، مصدر سبق ذكره، ص195.

(7)سالم محمد الزبيدي، وحسن الساعوري، مصدر سبق ذكره، ص77.

5. مُبادرة النمو والفرص في إفريقيا (الأغوا):

تمَّ أطلاقها من قبل إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون) وتمَّ اعتمادها بشكل رسمي في عام (2000) والهدف منها هو إعفاء الصادرات الإفريقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية من التعريفات الكمركية، واعتماد سياسيات السوق الحرة في هذه الدول، وبهذا تكون التجارة بينها وبين دول القارة أكثر اتساعًا، وتكون دول القارة أكثر استقرارًا وتبعًا للسياسات الأمريكية[1]، وكذلك لدعم الشراكة الاقتصادية ومحاربة الفساد[2]، ويعزز التنمية الاقتصادية لدول القارة وإدماج اقصاد هذه الدول بالنظام الاقتصادي العالمي، ويوفر إطار عمل المجتمع المدني والقطاعات الخاصة لكي تقوم دول القارة ببناء قدراتها التجارية[3] وقد أدّت هذه المُبادرة إلى زيادة التبادل التجاري بينها وبين دول القارة من (28%) عام (2001) إلى أكثر (29.2) في عام (2008) أي انها تشكل (18.5) مليار دولار[4].

6. مُبادرة التعليم في إفريقيا:

في عام (2002) تمَّ الإعلان عن هذه المُبادرة، والهدف منها، زيادة فرص التعليم وتحسين نوعيته في القارة من خلال توسيع فرص التدريب للمُعلمين والطلاب معًا، وزيادة عدد الكتب المدرسية، وتسهل عملية الحصول على منح دراسية لهم، وتخصيص منح دراسية للفتيات، وإنّ المبلغ المخصص لها هو (600) مليون دولار[5]، ويكون مدتها أربع سنوات أي تمتد من (2002-2006)[6].

7. مُبادرة القضاء على الجوع:

في عام (2002) تمَّ إطلاق هذه المُبادرة بهدف تقليص نسبة المجاعة في دول القارة إلى

(1)أياد عبد الكريم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب أفريقيا بعد الحرب الباردة (نيجيريا) أنموذجاً، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ص ص341-342.
(2)خالد حنفي علي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا .. رؤى وأدوات متغيرة، مصدر سبق ذكره، ص147.
(3)زياد يوسف حمد، التنافس الدولي...، مصدر سبق ذكره، ص130.
(4)اياد عبد الكريم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب أفريقيا بعد الحرب الباردة (نيجيريا) أنموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص342.
(5) سامي السيد أحمد، السياسة الأمريكية...، مصدر سبق ذكره، ص200.
(6)زياد يوسف حمد، التنافس الدولي...، مصدر سبق ذكره، ص131.

(50%)، في عام (2015) وزيادة النسبة إلى (80%) بحلول عام (2021)، ولهذه المُبادرة مبادئ تتمثل بـ: العمل مع الشركاء الذين يهدفون إلى تنمية القارة سواء أكانوا داخل القارة أو خارجها، والاهتمام بمشاريع الاستثمارات التي تكون أهدافها هو إزالة الجوع في المجالات كافة في جميع المجالات وهذا يؤدي بالقضاء على المجاعة[1].

8. مُبادرة المنافسة العالمية الإفريقية:

في عام (2005) ومن قبل الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) تمَّ إعلان هذه المُبادرة، وإنها تهدف لإدماج القارة بالاقتصاد العالمي، وتحسين قُدرات دول القارة في المجلات كافة لاسيما مجالي التجارة والاستثمار، وفيما يخص التخصيصات المالية لهذه المُبادرة، فقد تم تخصيص (200) مليون دولار لها لمدة (5) سنوات، وإنّ الهدف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية هو توسيع التجارة الأمريكية الإفريقية[2].

وتهدف هذه المُبادرة على بناء قدرات التجارة الإفريقية في المجالات الآتية[3]:

أ.دمج اقتصاد دول القارة مع الاقتصاد العالمي.

ب.زيادة قدرات دول القارة في مجالي الاستثمارات والتجارة.

أمّا المُبادرات التي أنشأها الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) فهي: مُبادرة توسع القُدرة التجارية والتنافسية الإفريقية، ففي عام (2011) تم عقد منتدى (أغوا) التاسع وفي هذا المنتدى تم الإعلان عن هذه المُبادرة، وتُعدُّ مكملة للمبادرات السابقة، وهدفها هو توسيع التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان القارة، وتم تخصيص مبلغ لها قدره (120) مليون دولار، لكي يتم تحسين إنتاج وتصدير المواد التي تُعد ذات قيمة تنافسية، وتكون مدتها أربع سنوات[4].

(1)سامي السيد أحمد، السياسة الأمريكية...، مصدر سبق ذكره، ص201.
(2)مصطفى إبراهيم، السياسية الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص118.
(3)سامي السيد احمد، السياسة الأمريكية ...، مصدر سبق ذكره، ص201.
(4)زياد يوسف حمد، التنافس الدولي...، مصدر سبق ذكره، ص138.

ثانياً: المصالح الأمريكية في الجانب الاقتصادي

تُعدُّ الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول العالم اهتماما بالمناطق المحتوية على ثروات، وتُجند كل طاقاتها من أجل الوصول إلى تلك المناطق نظرًا لكونها بحاجة ماسة لمصادر الطاقة والعوامل الاقتصادية الأخرى، ويوضح الجدولين (14-15) أهم مؤشرات الطاقة (النفط-الغاز) في الولايات المتحدة الأمريكية لعام (2019).

وإنّها تسعى لتوسيع نفوذها من خلال طرق متعددة منها المساعدات الاقتصادية، والتي يرجع تاريخها إلى عام (1994) التي تزامنت مع تأسيس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهي أدوات أمريكية تستخدم للضغط الدولي على الدول الفقيرة ومنها دول القارة الإفريقية[1]، إذ إنّ المساعدات في بدايتها كانت محدودة وكانت تأتي من أوروبا للدول المستعمرة، وبعد ذلك أصبحت المساعدات ذات هدف سياسي هو جذب دول القارة لصالح الدول المانحة، وإنّ تلك الدول تعتمد على تلك المساعدات بشكل كبير كونها في ميزانية إثيوبيا مثلاً ما يُقارب الـ(97%) وفي ليبيريا تشكل (56%)، وتُعد الولايات المتحدة الأمريكية الأولى في تقديم المساعدات لدول القارة بنسبة (12%)[2]، وفي عام (2019)، بلغت مساعداتها الـ(20.548.50) مليون دولار أي انها تشكل (20%)من حجم المساعدات المقدمة لدول القارة[3]، وفرنسا تحتل المرتبة الرابعة بنسبة (2%)[4]، وكثير من الدول المانحة للمساعدات تستعيد لكل المساعدات بل تحصل على فوائد كبيرة عن طريق الجمارك وغيرها من الأساليب[5]، ويتم استعمار الدول الإفريقية من خلال هذه المساعدات الدولية فمن خلالها

(1)زينب عبد الله منكاش، وسند وليد سعيد، الأطماع الأمريكية في القارة الإفريقية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العددان (35-36)، ص1209.
(2)سلوى يوسف درويش، المساعدات الغربية وأثرُها في التنمية في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (5)، يونيو2010، ص ص34-40.
(3) المساعدات الخارجية الأمريكية، موقع ويكيبيديا، متوفر على الرابط الآتي، تمت الزيارة في 22/6/2021:
https://ar.wikipedia.org
(4)سلوى يوسف درويش، مصدر سبق ذكره، ص ص34-40.
(5)خالد سعد زغلول، كيف تسترد الدول المانحة مساعداتها؟، مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (162)، أكتوبر2005، ص147.

تستطيع الدول المانحة مواجهة كل الاخطار التي تقف امامها كالتهديدات الإرهابية[1].

تُحظى القارة الإفريقية باهتمام الدول الغربية بشكل عام وهذا الاهتمام لم يأتِ من المصادفة لأنّها أصبحت تمثل أهم الهواجس الغربية وهذا الاهتمام[*]يظهر جليًا في قمة الدول الثمان الصناعية الكبرى التي كانت في بريطانيا عام (2005) ما بين (6–8 تموز) والتي نصَّت على تقديم المساعدات الغربية إلى دول القارة، وإنّها تشكل نقلة نوعية في التعامل ما بين دول الغرب ودول القارة وكذلك للقمة هدف آخر وهو تعاملها مع المشاكل الإفريقية وإنّ المساعدات الغربية قاربت الـ(25) مليار دولار[2].

وفي هذا الجانب يصرح وزير الخارجية الأمريكية الأسبق (ريكس تيلسون) بقوله "...يرتبط أمن بلدنا وازدهاره الاقتصادي بإفريقيا على نحو لم يسبق له مثيل..."[3].

أمّا الاهتمام الأمريكي لثروات القارة الاقتصادية فهو نابع من كون النفط والغاز عصب الحياة للاقتصاد الأمريكي، إذ يشكل احتياطيها من النفط الخام ما بين الـ(2–4%) من الاحتياطي العالمي للنفط وأمّا الغاز الطبيعي فإنّ احتياطها منه يتراوح ما بين (4.5%) على وفق إحصائيات عام (2015)، وفي حين يكون إنتاجها في نفس العام من النفط ما يُقارب الـ(8.11%) وشكل انتاجها من الغاز الـ(1.21%) من الإنتاج العالمي[4]، وأمّا في عام (2019) فإنّ احتياطاتها من النفط قارب الـ(52.6) مليار برميل، في حين يكون إنتاجها (17) مليون برميل يوميًا، وتستهلك ما يُقارب الـ(19.4) وتستورد ما يقارب الـ(2.4) مليون برميل يوميًا من احتياجاتها النفطية، وبما أنّ استيرادها ما يُقارب الـ(2.4) عالميًا أي (2.4%)، فإنّها تحتاج النفط العالمي لاسيما نفط القارة الإفريقية مما

(1)حمدي عبد الرحمن، صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (197)، يوليو2014، ص14.

(*)لعل الاهتمام الفرنسي بإفريقيا يرجع للقرون سابقة بسبب توطدت الصلات بين الشرق وإفريقيا بشكل عام وفرنسا بشكل خاص، والقرب الجغرافي بين فرنسا والقارة، غنى القارة بالموارد الاقتصادية، التأثير في الراي العام الداخلي بفرنسا وخارجها، للمزيد من المعلومات يُنظر: نفسية دويدة وفتحية بن حميمد، الاستشراق الفرنسي بإفريقيا: قراءة نقدية لمرتكزاته وأهدافه، مجلة فراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (39)، يناير2019، ص86.

(2)هشام الصادق، قمة الثماني: نمط جديد في التعاطي مع مشامل القارة الإفريقية، السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (162)، أكتوبر 2005، ص140.

(3)نقلاً عن: سي طاهر قاضي، الاهتمام والتنافس ...، مصدر سبق ذكره، ص452.

(4)OPEC 2016: Op, Cit, P P.22-29.

يجعلها في وضع اهتمام لدى صناع القرار السياسي الأمريكي[1]، واستهلاكها بتزايد ويسمى بـ(الإدمان الأمريكي على النفط) ويمنعها من الاكتفاء من استيراد النفط وبالتالي فإنّها تهتم بالدول التي يتوفر فيها النفط[2]، كما أنّ الإدارة الأمريكية قامت بالعديد من الإجراءات لكي تحد من استهلاكها للنفط كاقرار الكونغرس في عام (2004) قانون (الطاقة الوطني)[*] الذي يتضمن زيادة إنتاج الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية وغيرها، ولكن هذه الإجراءات لم تأتِ بالمنفعة بسبب ارتفاع الاستيراد الأمريكي من النفط[3].

جدول (14): أهم مؤشرات النفط في الولايات المتحدة الأمريكية لعام (2020).

احتياط	النسبة العالمية	الإنتاج	النسبة العالمية	الاستهلاك	النسبة العالمية
68.9(ألف برميل)	%3.3	17.045(ألف برميل يوميًا)	%17.9	19.4(ألف برميل يوميًا)	%19.7

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الآتي:

British Petroleum Compang, BP Statical Review of world Energg (London: British Petroleum co., 2021), P.P. 21-36.

جدول (15): أهم مؤشرات الغاز في الولايات المتحدة الأمريكية لعام (2020).

الاحتياط	النسبة العالمية	الإنتاج	النسبة العالمية	الاستهلاك	النسبة العالمية
12.9(ترليون $م^3$)	%6.8	920.9(مليار $م^3$ يوميًا)	%23.1	846.6(مليار $م^3$ يوميًا)	%21.5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الآتي:

British Petroleum Compang, BP Statical Review of world Energg (London: British Petroleum co., 2021), 22-37,

(1)BP Statistical Review Of Word Energy 2020, Op, Cit, P. 21.

(2)عمرو كمال حمزة، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (164)، أبريل 2006، ص50.

(*)يُعد الهدف الرئيسي للقانون الطاقة الوطنية هو الحفاظ على استهلاك الطاقة بشكل لا يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل سلبي بل زيادة المنفعة من الطاقة أي انه يهدف للحفاظ على الطاقة، ويتضمن العديد من الإجراءات منها إعادة إحياء برامج إنتاج الطاقة المتجددة من خلال توفير الحوافز لإنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وإنتاج الفحم النظيف ولحل هذه الفقرة وحدها تم تخصيص ما يُقارب الـ(2) مليار دولار، والاهتمام بتطوير التكنولوجيا وإنتاج مركبات يستخدم فيها (الهيدروجين) وتخصص ملياري دولار للقانون المذكور. للمزيد من المعلومات يُنظر: لهب عطا عبد الوهاب، دراسات في الطاقة–أمن الامدادات والمخاطر الجيوسياسية-، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، مملكة البحرين، ط2، 2012، ص84.

(3)لهب عطا عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره، ص ص84-85.

ونُلاحظ من الجدول (14و15) أنّ إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية يُقارب الـ(17) مليون برميل، وإنّها تستهلاك ما يُقارب الـ(19) مليون برميل يوميًا وهذا يعني إن استهلاكَها يفوق إنتاجها وهذا يعني زيادة استيراداتها لسد الحاجة الذي قارب الـ(2.4) مليون برميل يوميًا، وإنّها تُعدُّ أكثر دولة مُستَهلكِة للنفط في العالم[1]، إذ بلغ استهلاكها في عام (2018) أكثر من (18) مليون برميل يوميًا، مُقارنة باستهلاكها للنفط مع الدول الأخرى كالصين مثلاً التي تستهلاك ما يقارب الـ(13) مليون برميل يوميًا وفق إحصائيات عام (2018)[2]، وكذلك نجد إنّها الأكثر سيطرة على البحر الأحمر وتأمين الطاقة الإفريقية لصالحها[3]، وفيما يخص الغاز الطبيعي فبلغ إنتاجها ما يُقارب الـ(920) مليار م^3 يوميًا، ويكون استهلاكها ما يُقارب الـ(846) مليار م^3 يوميًا من الغاز[4].

وأمّا المعادن الأخرى فإنّها بزيادة ملحوظة ومستمرة، وهذه الزيادة تظهر جليًا في القطاعات الحيوية ودعم وتحسين الأعمال وكذلك التطور في الإدارة الاقتصادية، وهذه التطورات جعلت من القارة الإفريقية سوقًا استهلاكيًا للبضائع[5]، لاسيما مع تزايد عدد سُكانها المستمر الذي بلغ أكثر من (مليار) نسمة في عام (2020)[6]، لهذا اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية تدعم التطور الاقتصادي في القارة وكذلك تعزيز الديمقراطية وزيادة التجارة والاستثمار بينها وبين دول القارة، وهذا التعزيز يأتي من خلال الوكالات التجارية وغيرها، إذ نشطت تلك الوكالات في القارة بهدف مساعدة الشركات الأمريكية لزيادة صادراتها اتجاه القارة وكذلك تحديد المشكلات في السوق الإفريقية وإيجاد الحلول لها، وهذا من خلال التعاون بين وزارة التجارة ووزارة الخارجية وبهذا يتم تحديد الإستيراد والتصدير والذي يقوم بهذا التحديد هو البنك (إكس إم–EX–IM) الأمريكي، وكذلك وكالة التجارة والتنمية الأمريكية (USTDA) والشركة البحرية للتجارة (OPIC)، وأيضًا الوكالة الأمريكية للتنمية

(1)حميد الجميلي، الفكر الاستراتيجي النفطي الأمريكي وصياغة نظام بترولي جديد: العناصر الاستراتيجية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العددان (3-4)، 2000، ص116.

(2)BP Statistical Review Of World Energy 2019, British Petroleum P.I.C, 69th ,UK-London ,2019, P. 20.

(3)كوثر عباس، السياسة الأمريكية...، مصدر سبق ذكره، ص ص5-7.

(4)British Petroleum Compang, Op. cit, 2019) p.25.

(5)عمار حميد، توجه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إقليم شمال أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016، ص82.

(6)محمد عبد الغني سعودي، قضايا أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص5.

الدولية (USAID)، وغيرها من الشركات[1]، ووفق إحصائية لعام (2016) يتبين أنّ نسبة الصادرات الأمريكية تجاه القارة الإفريقية بلغت ما يُقارب الـ(22) مليار دولار، وهذه الصادرات أكثر من صادرات عام (2009) التي هي أقل من (8) مليار دولار، وهذه الصادرات وفرت للولايات المتحدة الأمريكية أكثر من (10.0000) وظيفة[2]، وإنّ تدخل الشركات الأمريكية يرجع لأسباب منها تراجع دور الشركات الوطنية مثل شركة نيجيريا، بسبب سوء التخطيط الحكومي إذ إنّها تعجز عن توفير الموارد المالية للشركات الوطنية[*]، وكذلك فوز الشركات الأمريكية والغربية بالمناقصات المطروحة لاستخراج النفط في القارة[3].

وهناك تقارب جغرافي بين دول إفريقية والتي تنتج النفط بكميات كبيرة، مثل نيجيريا، والكاميرون وغينيا الاستوائية والجابون والكونغو وأنجولا وهذا يعطي خليج غينيا الذي تطل عليه هذه الدول السيطرة على إمدادات الطاقة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية مما يجعلها ذات أهمية كبيرة بالنسبة لها[4].

تكتسب منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أهمية بالغة ومستقبل آمن للاستثمارات الاقتصادية[5]، لهذا نجد أنّ دول القارة لاسيما دول غربها تشكل أكبر أسواق للصادرات الأمريكية، إذ استوردت أنغولا بضائع بقيمة بلغت أكثر من (1.4) مليار دولار، في عام (2013)، وتجاوزتها نيجيريا التي استوردت ضائع بقمة بلغت أكثر من (6.4) مليار دولار، وكذلك فإنّ جنوب إفريقيا بلغ استيرادها

(1)حسان صادق حاجم، وسعد عبيد علون، التنافس الأمريكي-الصيني على الطاقة في أفريقيا، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط1، 2020، ص63.

(2)CIA, the world fact book, 24 January 2021:
https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

(*)إن مسؤولية انتاج النفط في القارة بشكل عام وفي نيجيريا (التي تُعد الأول في للإنتاج النفط في القارة) بشكل خاص هي: شركات النفط الأجنبية والحكومة النيجيرية والجماعات المحلية في دلتا النيجر والأطراف المحلية لان صناعة النفط تكون على ارضهم، للمزيد من المعلومات يُنظر: صبحي قنصوره، النفط والسياسة في دالتا النيجر.. صراع لا ينتهي، مجلة قراءات الإفريقية، منتدى الإسلامي، لندن، يناير/مارس2012، العدد (11)، ص27.

(3)سالم محمد الزبيدي وحسن الساعوري، الاتحاد الإفريقي...، مصدر سبق ذكره، ص76.

(4)المصدر نفسه، ص75.

(5)محمد بوبوش، أبعدا التفاعلات بين شمال أفريقيا وجنوبها، دراسات دولية، المعهد المصري للدراسات، تركيا، العدد (7)، 2020، ص1.

لمارد ما يقارب الـ(7.3) مليار دولار وفق إحصائيات عام (2015)، وهذه الاستيرادات متنوعة وتشمل السيارات وقطع الغيار وكذلك تشمل الحبوب والقمح[1].

أمّا مناطق شرق القارة الإفريقية، فإنّ صادراتها للولايات المتحدة الأمريكية بتزايد على عكس استيرادها، فإنّ حجم صادرات إثيوبيا بلغت أكثر من (454.8) عام (2013) أمّا حجم وارداتها فهي أقل من (41.2) مليون دولار[2]. والجدول (19) يوضح صادرات وواردات دول شمال القارة من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية، وفق إطار (الاغوا).

جدول (16): يوضح صادرات وواردات من وإلى دول شرق القارة والولايات المتحدة الأمريكية.

الدولة	2013(مليون دولا)		2014(مليون دولا)	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
إثيوبيا	454.8	41.2	514.9	74.8
كينيا	423.9	325.2	362.3	348
أوغندا	65.5	25.9	62.5	12.4
جيبوتي	54.7	1	47.9	1.1
إرتيريا	54	0.5	35.2	1.3
الصومال	9.1	-	8.8	-

المصدر: زياد يوسف حمد، التنافس الدولي في منطقة القرن الإفريقي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ص112.

وكذلك فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك الكثير من الاستثمارات في القارة الإفريقية وهذه الاستثمارات بزيادة مستمرة بمستوى الارتفاع، إذ ارتفع مستوى الاستثمار الأمريكي في القارة بنسبة (40%) وهذه النسبة أكثر من غيرها في دول العالم التي تقدر بـ(27%) على وفق الإحصائيات ما بين (2009–2012) وفي عام (2012) فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية صدرت أكثر من (30.000) من الأعمال التجارية لإفريقيا وكذلك أكثر من (92%) من ضمنها أعمال صغيرة ومتوسطة الحجم[3]، والتي ساعدت على زيادة الاستثمارات الأجنبية في القارة منها قانون فرص النمو

(1)حسان صادق حاجم، وسعد عبيد علون، التنافس الأمريكي-الصيني...، مصدر سبق ذكره، ص65.
(2)زياد يوسف حمد، التنافس الدولي...، مصدر سبق ذكره، ص111.
(3)حسان صادق حاجم، وسعد عبيد علون، التنافس الأمريكي-الصيني...، مصدر سبق ذكره، ص67.

الإفريقية إذ إنّه يُعدُّ بداية الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجل دول القارة ويقوم بدعم تلك الدول وفتح الأسواق الأمريكية أمام المنتجات الإفريقية[1].

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بأمور عده لكي تعزز اقتصادها واستثماراتها في القارة وهذه الأمور هي:

1. تقديم المساعدات الأمريكية لدعم الإصلاح السياسي والاقتصادي، وإنّ الرؤيا الأمريكية لها شعار هو التجارة بدلاً من تقديم المساعدات وكذلك اعتماد مبدأ (الشراكة) بدلاً من منح المساعدات فقط، ولكن هذا لا يعني إلغاء المساعدات بشكل تام[2].
2. تنفيذ قانون النمو والفرص لإفريقيا (أغوا)، لكي لا تتخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن القارة لغيرها من الدول واشتراط الكونغرس بربط كل المساعدات العالمية المقدمة للقارة بما لا يضر بالمصالح الأمريكية ويهدف القانون إلى توسيع قاعدة النفوذ الأمريكية واستقطاب الدول الإفريقية والسعي لإقامة منطقة تبادل حر وكذلك من خلال إنشاء بنك لتمويل الصادرات والمصادقة على تشريع يسمح بدخول المزيد من المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الأمريكية دون قيود جمركية، والذي يؤدي أيضًا إلى زيادة التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول القارة الإفريقية من (1% إلى أكثر من 28% وفق احصائيات عام 2008) وهذا يشكل (6.18) بليون دولار[3]، وكذلك رفع المساعدات التي قررتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) من (0.7%) إلى (0.16%) من الناتج القومي الأمريكي وهو ما سيؤدي إلى زيادة قيمة المساعدة السنوية من (19) مليار دولار أمريكي سنويًا إلى (91) مليار دولار، وفي عام (2000) ارتفعت تلك المساعدات لدول القارة الإفريقية من (750) مليون دولار إلى ما يُقارب الـ(مليار) دولار في عام (2004) فضلاً عن صندوق مكافحة الإيدز بقيمة (15) مليار دولار على مدى (خمس) سنوات ابتداًء من عام (2000)، وفي عام (2003) التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بإعفاء الدول

(1)راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، متوفرة على الرابط الآتي، تاريخ الزيارة: 13/4/2021:
http://islamport.com/w/amm/Web/135/4485.htm.

(2)الحسن الحسناوي، التنافس الدولي في أفريقيا–الأهداف ... والوسائل، المجلة العربية للعلوم السياسية، المغرب، العدد (45-46)، 2010، ص4.

(3)عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص118-119.

الإفريقية من ديون بقيمة (2.4) مليار دولار[1]، ويُعدُّ صندوق الاستثمارات (OPIC) الخاص بتمويل الاستثمارات الأمريكية في مناطق ما وراء البحر الذي يبلغ رأس ماله (350) مليون دولار منافسًا للاستثمارات الفرنسية، ومن خلال ذلك الصندوق يتم دعم التجارة البينية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول القارة الإفريقية[2].

ومن ناحية التصدير فإنّ دول شمال القارة تصدر للولايات المتحدة الأمريكية ما يُقارب الـ(4.4) مليون برميل نفط يوميًا، أمّا غرب القارة فإنّ صادراتها من النفط تُقارب الـ(14.1) مليون برميل يوميًا[3].

وهناك مُبادرات أمريكية في الجانب الاقتصادي منها:

1. مُبادرة التجارة مع إفريقيا:

في عام (2013) وفي زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) إلى تنزانيا في عام (2013) تمَّ طرح تلك المُبادرة وصرّح "اليوم أُعلن عن مُبادرة جديدة هي مُبادرة التجارة مع إفريقيا بِدءًا بمجموعة شرقها"، وأضاف "تهدف هذه المُبادرة إلى تسهيل التجارة من خلال التركيز على نقل السلع عبر الحدود بصورة أسرع وأقل كُلفة من قبل"[4].

2. خطة الرئيس الطارئة لإغاثة مرضى الإيدز:

تمَّ إطلاق هذه المبادرة من قبل الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) عام (2004) بهدف معالجة مرض (الإيدز) وحققت هذه المُبادرة نتائج ناجحة لمكافحة المرض وبكلفة (15) مليار دولار[5]، وفي عام (2008) وخلال إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) تم توسيع هذه المُبادرة وعدّها تعاطفًا أمريكي مع الأشخاص المتضررين من هذا المرض، وفي عام (2016)

(1)شمسة بوشنافة، دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردان، ط1، 2016، ص366.

(2)محمود مصعب جميل، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، مصدر سبق ذكره، ص70.

(3)BP Statistical Review Of Word Energy 2020, Op, Cit, P.P. 21-36.

(4)نقلاً عن: زياد يوسف حمد، التنافس الدولي...، مصدر سبق ذكره، ص137.

(5)Salaam-Blyther, Tiaji. *The President's Emergency Plan for AIDS Relief (PEPFAR): Funding Issues After a Decade of Implementation, FY2004-FY2013*. Congressional Research Service, 2012 p. 3.

وخلال إدارة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) تمَّ تخيف إجراءات هذه المبادرة وعدّها الأموال المخصصة لها ذات ضرر للإدارة[1].

مما تقدم يمكن القول إنّ الأهداف السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية تتمثل بالوصول لمصادر الطاقة والسيطرة عليها بشكل كامل وبوسائل والطرق كافة كالشركات والاستثمارات إذ من خلالها تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على الأسواق الإفريقية وتكون الصادرات الأمريكية بالمرتبة الأولى، واحتكار واردات القارة وهنا تكون لديها البيانات المتعلقة بنهوض القارة كافة ويكون الدور الأكبر للشركات الأمريكية التي تهدف إلى نهوض صناعات القارة وتكون القارة تابعة لها والسيطرة الأمريكية دولها، ومن خلال الوسائل السياسية المتمثلة بنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وعن طريق العولمة تنشر مبادءها وهذا يعني تغلغلها في قلب القارة الإفريقية والسيطرة عليها.

المطلب الثاني: المصالح الأمريكية في الجانبين العسكري والأمني

تظهر أهمية العامل العسكري في تأمين مصالح الدول ضد الأخطار والتهديدات في المناطق التي تكثر فيها، ومنها الدول الإفريقية مما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بمصالحها العسكرية في تلك الدول، لاسيما في بداية القرن الحالي أي بعد أحداث (11-أيلول)، وكذلك عقد اتفاقيات عسكرية وتدريب عسكري للجنود الأفارقة، وكذلك بناء القواعد وتقديم المساعدات العسكرية للقارة، مما يوسع من النفوذ الأمريكي يتوسع في القارة ولكي تعزز هذا النفوذ أطلقت العديد من المُبادرات العسكرية والتي سنأتي عليها لاحقًا.

تُعد مكافحة الإرهاب من الأولويات في الاستراتيجية الأمريكية في القارة وكذلك وضع استراتيجية أمنية تهدف للتعاون المشترك بينهم[2]، ولها العديد من الاتفاقيات مع الدول الإفريقية كـ(إثيوبيا، وجيبوتي، وإريتريا) تسمح للجنود الأمريكيون في التحرك بحرية لكي يتم حماية منطقة القرن

(1) G. Lolita, The U.S President's Emergency Plan For (Aids) Relief: A Comparative Analysis Of USA Presidents' Policy Towards Africa, Vol.14,(No1&2), March/June 2017, P.P18.

(2)عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص ص60-61.

الإفريقي[*] ولمواجهة القرصنة[**] والتنظيمات الإرهابية وكذلك حماية التجارة البحرية، كما أنّ جيبوتي تضم القاعدة الأمريكية الدائمة والتي تسمح لها بالتواجد أيضًا في أوغندا ومراقبة السودان الغنية بآبار النفط وكذلك حصولها على الكثير من التسهيلات من الدول الأخرى في القارة كـ(كينيا وأريتيريا) ولها تواجد في الساحل والصحراء بصورة تعاون عسكري ومكافحة الإرهاب في كل من (تشاد، وموريتانيا، ومالي، والنيجير)[1]، وفي عام (2003) أظهر الجنرال الأمريكي (جون أبي زيد) وهو قائد في القيادة المركزية الأمريكية، عن عزم بلاده على إنشاء قوة عمل تشمل (11) دولة إفريقية وهذه الدول هي (مصر، وإثيوبيا، وإريتريا، وجيبوتي، وبوروندي، ورواندا، والكونغو، وكينيا، وأوغندا، وتنزانيا، وسيشل) بهدف مواجهة الكوارث ومكافحة الإرهاب في شرق القارة ووسطها وتحت إشراف القيادة المركزية الأمريكية (الإفريكوم)[2].

يُعدُّ المجال الأمني من أبرز المجالات الموجودة في السياسية الأمريكية اتجاه إفريقيا لكي تحقق

(*)القرن الإفريقي: تنفرد منطقة القرن الإفريقي بخصائص جيوبولتيكية مهمة، بسبب موقعها الاستراتيجي من ناحية وما تحتوي من موارد اقتصادية من ناحية ثانية، لهذا فإنها ذات اهتمام دولي كبير، ومن الناحية الجغرافية فإنه يقع في شمال القارة ، وعلى وفق تقسيم الفاو (FAW) فإن هذه المنطقة تضم كلاً من الدول الآتية (الصومال، وجيبوتي، وإثيوبيا، والسودان، وكينيا، وأوغندا، وجنوب السودان) ويضم قبائل إسلامية متعدة كـ(الأرومو والجالا...وغيرهم)، للمزيد من المعلومات يُنظر: هويدا عبد العظيم عبد الهادي، القرن الإفريقي ومحاولات الإغاثة، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، لندان، العدد (17)، 2013، ص ص44-50، ويُنظر: زياد يوسف حمد، ومهند عبد الواحد، الدور الياباني في منطقة القرن الإفريقي بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (45)، كانون الاول2020، ص ص236-239، وكذلك يُنظر: محمود حسن خليل، حقيقة الصراع في القرن الإفريقي، مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية-وزارة الخارجية السعودية، الرياض، العدد (3)، مارس1983، ص ص80-81.

(**)القرصنة هي: كل ما يقوم به الإفراد في البحار العالمية من إعمال عنف أو كل عمل غير مشروع، وهي من احدى الجرائم البحرية الدولية وتوصف بأنها خطيرة إنها تشكل تهديداً على المجتمع الدولي، بسبب انتشارها وتوسعها وتنوعها ولها اسباب تتعلق بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيئة، إذ يحتجزون السفن البحرية في مناطقة متنوعة في العالم وعن طريق سفنهم يحصلون على الامدادات المطلوبة مثل العتاد والسلاح وغيرها، وكذلك تعرفها الأمم المتحدة بأنها تصرف غير مشروع مصحوب باستخدام العنف أو احتجاز رهائن، ويمكن أن ينتهي بوجود تلفيات أو تدمير أو قتل لأطقم أو ركاب السفن البحرية. للمزيد من المعلومات يُنظر: روجر ميدلتون، القرصنة في الصومال.. تهدد التجارة العالمية وتغذي الصراعات المحلية، ترجمة: مجلة قراءات إفريقية، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (3)، ديسمبر2008، ص ص108-112. وكذلك يُنظر: أنور طاهر، القرصنة البحرية على سواحل الصومال، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (177)، يوليو2009، ص ص121-125. وكذلك يُنظر: إبراهيم أحمد نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية، مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 2011، ص ص378-389.

(1)سي طاهر القاضي، الاهتمام والتنافس...، مصدر سبق ذكره، ص457.

(2)عصام عبد الشافي، المقاربات الأمريكية لبناء السلم والأمن في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (24)، أبريل2015، ص28.

الاستقرار والسيطرة الأمنية في القارة بشكل عام ومنطقتي البحيرات العظمى والقرن الإفريقي الكبير وخلق قادة أفارقة تابعين لها[1]، وإن الإخطار والتهديدات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية هي تهديدات إرهابية، لهذا أكدت على محاربة الإرهاب في جميع أنحاء العالم[2]، والتي تؤدي لتحقيق مصالحها[3]، وترى في استراتيجتها إنّ القارة ضعيفة أمام الإرهاب، فهو يخترق الحدود بكل سُهولة[4]، لاسيما في كينيا ومدينة دار السلام التنزانية لأنّهما شهدتا تفجيرات في سفارتها عام (1998)، كما أكّد الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) على هذا الجانب[5]، وفي خطابه عام (2002) بشأن حربه على الإرهاب "لن ندع الإرهابيين يهددون الشعوب الإفريقية"[6]، وإنّ وزارة الخارجية الأمريكية حددت منطقة القرن الإفريقي وشرق القارة بأنّها مناطق خطرة، وبما أنّ القارة الإفريقية تُعدُّ غير مستقرة سياسيًا وتكثر بها العمليات الإرهابية لذا فإنّها أصبحت جزءًا من هذه الحرب[7].

ولأجل مكافحة الإرهاب في القارة تمَّ إطلاق العديد من المُبادرات وكالآتي:

1. مُبادرة مكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا:

بعد أحداث (11-أيلول-2001) تم تحديد منطقة شرق القارة كمناطق خطيرة، ولهذا وفي عام (2003) تمَّ إطلاق مُبادرة (مكافحة الإرهاب) من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من قبل رئيسها الأسبق (جورج بوش) وخصص لها مبلغ يقدر بـ(100) مليون دولار أمريكي، وهذا المبلغ يكون

(1)حمدي عبد الرحمن، السياسية الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة، مصدر سبق ذكره، ص194.
(2)ممدوح انيس فتحي، الاستراتيجية العسكرية الأمريكية للقرن القادم، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (130)، 1997، ص191.
(3)خيري عبد الرزاق، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لأفريقيا فرصة أمريكية ومنحنة أفريقية، مركز الدراسات الدولية، المرصد الدولي، بغداد، العدد (7)، 2008، ص16.
(4)حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحديات عصر النهضة؟ أي مستقبل، ص97.
(5)واثق السعدون، الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في عهد الرئيس جورج والكر (دبليو) بوش 2001-2009، تركيا، العدد (90)، ص124.
(6)The Washington post, On Link:
https://www.washingtonpost.com/wp-srv/onpolitics/transcripts/sou012902.htm
(7) نقلاً عن: سامي السيد أحمد، السياسة الأمريكية ...، مصدر سبق ذكره، ص140.

مخصص لتدريب الجيش وتأمين الحدود والسيطرة على حركة الأفراد والسلع عبر الحدود، وزيادة أمن الملاحة الجوية، وتشجيع البرامج التي تقمع الإرهاب[1].

2. مُبادرة عبر الساحل[*]:

في عام (2002) تمَّ طرح هذه المُبادرة، واعتمادها في عام (2004) وبتكلفه تبلغ (7) مليون دولار[2]، وتتضمن في بدايتها أربع دول وهي (تشاد، وموريتانيا، ومالي، والنيجير) وهذه الدول تُعدُّ دول التماس للدول العربية ومنطقة شمال إفريقيا، ومن الدول المشمولة هي مالي التي تُعدُّ دولة حبيسة[**] ولكنها تتمتع بحدود مع الجزائر وهذا يجعل المُبادرة مهمة، وتوسعات المبادرة في عام (2005) لتضم (10) دول أُخرى من دول الإقليم[3]، وهذه المنطقة تربط المحيط الأطلسي بالبحر الأحمر[4].

3. مُبادرة عمليات السلام العالمية:

في عام (2004) تمَّ إطلاق هذه المبادرة بهدف تحسين قُدرات حفظ السلام في العالم بشكل عام

---

(1)زياد يوسف حمد، مصدر سبق ذكره، ص131، وكذلك يُنظر: سامي احمد السيد، السياسة الأمريكية ...، مصدر سبق ذكره، ص198.

(*) يُعد (الساحل الإفريقي) مصطلحاً عربياً ويعني الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء، ومن الناحية الجغرافية فإنه يمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، للمزيد من المعلومات يُنظر: فوزية قاسي، مصدر سبق ذكره، ص32، وكذلك يُنظر: عمار شرعان، التنافس الدولي في السياسة العالمية-دراسة في منطقة الساحل الإفريقي-، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط1، 2020، ص ص16-18، وكذلك يُنظر: عصام محمد عبد الشافي، القوى الكبرى...، مصدر سبق ذكره، ص35.

(2)خالد حنفي علي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا .. رؤى وأدوات متغيرة، مصدر سبق ذكره، ص146.

(**) تتميز القارة الإفريقية باستقامة سواحلها وعدم وجود خلجان أو بحار متعمقة داخلها مما أدى إلى ابتعاد أجزاء كبيرة منها عن ساحل البحر، وأن مساحة القارة البعيدة عن البحار تقدر بما يُقارب الـ(58%) من مساحتها وانها تبعد عن البحار بقدر (500كم2)، وتسمى الدول البعيدة عن البحار بـ(الدول الحبيسة) أو الدول الداخلية وأن عددها في القارة هو (15) دولة حبيسة وهذه الدول هي (مالي، وتشاد، والنيجر، وزامبيا، وأفريقيا الوسطى، زامبيا، وأفريقيا الوسطى، وتشاد، وليسوتو، وزيمباوي، وسوازبلاند، وبتسوانا، وبوركينا فاسو، وأثيوبيا، وأوغندا، ورواندا، بوراندي)، وان الدول الحبيسة هي الدول المحاطة= =باليابسة من الجهات كلها، للمزيد من المعلومات يُنظر: دامبيسا مويو، المساعدات المميتة (لماذا تهدر المساعدات الدولية بلا طائل وما هو الطريق الأفضل لتنمية إفريقيا؟)، مركز الأمّارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2011، ص61، وكذلك يُنظر: فايز محمد العيسوي، الجغرافية السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 1999، ص ص65-70.

(3)حسين سيد عبد الله مراد، مملكة صُنغاي، قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (13)، يوليو 2012، ص12.

(4)بدر حسن شافعي، القمة الإفريقية26...رصد وتحليل، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (28)، أبريل 2016، ص31.

وفي القارة بشكل خاص ولهذا تمَّ تدريب أكثر من (75) ألف جندي في القارة[1]، ومداها يكون (15) سنة، وأنّ الولايات المتحدة الأمريكية قامت فعليًا بتدريب (10) الآلف جندي أفريقي لكي يتم مشاركتهم في عمليات حفظ السلام[2].

4. مُبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء:

في عام (2005) تمَّ إطلاق هذه المُبادرة وتُعدُّ امتدادًا لمُبادرة (عبر الساحل)[3]، تستهدف الوقوف أمام التهديدات الإرهابية والجرائم المنظمة في منطقة الساحل والصحراء[4]، وكذلك تهدف لتأسيس استراتيجية أمنية وكذلك دعم الجهود وكل التنسيقات لأجل أمن دول الساحل ودعم العلاقات العسكرية بين دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية[5]، وتضم هذه المُبادرة كلاً من (دول الساحل، وتونس، والجزائر، والمغرب)[6]، علمًا بأنّ (87%) من هذه المبادرات الأمريكية تهدف للسيطرة على النفط الإفريقي[7].

5. مبادرة إنشاء قيادة أمريكية موحدة لإفريقيا (الأفريكوم):

في عام (2007) أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) عزم الولايات المتحدة الأمريكية عن تأسيس قيادة عسكرية جديدة تكون خاصة بإفريقيا وتُسمى بـ(القيادة الإفريقية) ولها اسم مختصر وهو (أفريكوم)، وفي عام (2008) باشرت هذه القيادة بأعمالها[8]، وكانت النشاطات العسكرية الأمريكية تُنفذ من خلال قيادات عسكرية ثلاثة هي: القيادة الأوروبية التي تشرف على معظم القارة،

(1)عصام عبد الشافي، القوى الكبرى... مصدر سبق ذكره، ص28.
(2)سامي احمد السيد، السياسة الأمريكية ...، مصدر سبق ذكره، ص205.
(3)سمير قلاع الضروس، منطقة الساحل في التصور الأمريكي والفرنسي، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (24)، أبريل 2015، ص42.
(4)السيد علي أبو فرحة، التدخل العسكري في مالي، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد، (16)، أبريل 2013، ص42.
(5)سمير قلاع الضروس، منطقة الساحل...، مصدر سبق ذكره، ص43.
(6)مبروك كاهي، مشروع الدولة الازوادية بشمال مالي وأبعادها على المنطقة المغاربية، الدراسات الإفريقية وحوض النيل، برلين، العدد (الأول)، مارس 2018، ص319.
(7)المشهد الإفريقي، الصراع على أفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى لإسلامي، لندن، العدد (4)، سبتمبر2009، ص53.
(8)عمر عبد العاطي، إمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة، ط1، 2014، ص ص130-131.

والقيادة الوسطى التي يرتبط بها مصر والقرن الإفريقي والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وكذلك قيادة المحيط الهادي التي تشرف على الروابط العسكرية مع مدغشقر وغيرها من جزر المحيط الهادي[1]، ولكن قيادة (أفريكوم) تختلف عن غيرها بما يأتي[2]:

أ.التقليل من القوات العسكرية لكي تكون النفقات قليلة خارج الولايات المتحدة الأمريكية وزيادة الجنود العسكريين يكون للضرورة.

ب.يكون موظفوها عسكرين ومدنين ومسؤوليها من وزارة الخارجية وهيئة التنمية الدولية، وكذلك للقائد العام للقيادة نائبان أحدهما عسكري والآخر مدني.

ت.لها وظائف عسكرية كأي قيادة عسكرية أُخرى، فضلًا عن ذلك فأنها تراقب الأنشطة التمويلية التي تتم عبر وزارة الخارجية الأمريكية مما يجعلها متميزة عن غيرها من القيادات.

وهناك أسباب متعددة أدت لإنشائها[3]:

أ.**أسباب بيروقراطية وإدارية**، إذ كانت المهام الإفريقية تتوزع على أكثر من قاعدة عسكرية وبعد أحداث (11-إيلول-2001) تزايدت الاهتمامات الاستراتيجية بالقارة وهذا جعل من القيادات الأوربية غير كافية وبالتالي جاءت ضرورة إنشاء قيادة عسكرية مثل قيادة (الأفريكوم).

ب.**أسباب تتعلق بدعم دول القارة الموالية لواشطن**، إذ تكون قوات القيادة مستعدة للتدخل في أي وقت طارئ، لاسيما في المناطق التي يوجد فيها إنتاج نفط بكميات كبيرة.

ت.**أسباب تتعلق بالنفط والموارد الطبيعية**، لاسيما وإن الرئيس الأمريكي (جورج بوش) ربط بين المصالح القومية الأمريكية وحماية النفط.

ث.**أسباب تتعلق بصد نفوذ الدول الأخرى**.

وأمّا مهام وطبيعة الأهداف للقيادة، فأهدافها كما حددها (البنتاغون) هي تحقيق المصالح الاستراتيجية الأمريكية الثلاث في إفريقيا والمحيطات حولها وهي (مكافحة الإرهاب واستئصال البؤر

(1)عصام عبد الشافي، القوى الكبرى...، مصدر سبق ذكره، ص30.
(2)نزار كريم جواد الربيعي، وسيمر رحيم نعمة الخزاعي، السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص ص99-100.
(3)حمدي عبد الرحمن حسن، إفريقيا إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص186.

القائمة والمحتملة، واحتواء نفوذ الدول المنافسة كفرنسا والصين الذي يتمدد اقتصاديًا ويتنامى سياسيًا في القارة، وتأمين موارد الطاقة)[1].

والرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) أكّد على أن تكون العلاقات التجارية بينهم متكافئة وهو ما يحقق المصالح الجماعية وكذلك أكد على مكافحة الإرهاب وحلّ النزاعات المسلحة الداخلية وهذا يجعل مساعداتها أكثر فعالية[2]، وأنه أشار إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تدعم الدول التي تطبق مبدأ حقوق الإنسان وعدم ارتكاب الانتهاكات الجسيمية والتعامل بشفافية والمساءلة وإنّها لا تقبل باستغلال مساعداتها من قبل الفاسدين أو المناهضين للسياسة الأمريكية[3]، وفي السنة نفسها صرح (جون بولتون) مستشار الأمن القومي الأمريكي عن استراتيجية بلاده اتجاه القارة الإفريقية وهي تتضمن مواجهة الدول المنخرطة في القارة وعلى رأسهم الصين[4].

وعليه يمكن القول إنّ الولايات المتحدة الأمريكية (حسب وجهة نظر صناع القرار فيها) ومن خلال عقد تلك الاتفاقيات مع القارة كان هدفها هو مكافحة الإرهاب، من ناحية، ونشر الاستقرار في دول القارة بإجماعها، من ناحية ثانية، وبهذا تضمن تحقيق مصالحها في القارة.

(1)عبد المنعم طلعت، القيادة الأمريكية في إفريقيا.. الأبعاد والتداعيات، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (179)، يناير 2010، ص97. وكذلك يُنظر: عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص110.

(2) نقلاً عن: راوية توفيق، السياسة الفرنسية في إفريقيا.. الإدارة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية، مصدر سبق ذكره، ص14.

(3)نقلاً عن: راوية توفيق، السياسات الأمريكية والصينية في إفريقيا.. طبيعة الأدوار وواقع التنافس، مجلة السياسة الدولية، العدد (107)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (218)، أكتوبر2019، ص14.

(4)راوية توفيق، السياسات الأمريكية والصينية في إفريقيا.. طبيعة الأدوار وواقع التنافس، مصدر سبق ذكره، ص12.

المبحث الثاني

المصالح الفرنسية في القارة الإفريقية

تمَّ تحديد المصالح الفرنسية في القارة الإفريقية في مجالات ثلاثة الأول منها هو المجال السياسي كتعدد الزيارات الفرنسية لدول القارة والهيمنة عليها مما يجعلها ذات قوة في مجلس الأمن بسبب التأييد الإفريقي لقراراتها وضمانها كقوة دولية في المجتمع الدولي، والمجال الثاني يتمثل بالمجال الاقتصادي وهو تصريف البضائع الفرنسية في أسواق دول القارة مما يعني توسيع أسواقها والبحث عن الموارد الطبيعية والهيمنة عليها وأمّا الجانب الثالث فهو عسكري وأمني إذ تهدف من خلاله لمكافحة الإرهاب في دول القارة والسيطرة على موقعها الاستراتيجي وبناء قواعد عسكرية كقاعدتها في جيبوتي لمراقبة الخطوط البحرية.

كما أنّ فرنسا هي أقدم مستعمر أوربي في القارة الإفريقية وتعتمد على نفوذها هناك كقوة عالمية لها، وتمتلك قوة في مجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية بل حتى الثقافية[1].

وتُعد من أوائل المستعمرين[*] للقارة الإفريقية، ولا تزال مستعمره للقارة رغم استقلال الدول الإفريقية[2]، والاستعمار الحالي يسمى بالاستعمار الجديد (الحديث) أي دول القارة الواحدة مثل القارة الإفريقية تكون واقعة تحت السيطرة الاقتصادية للعديد من القوى الكبرى وهذا يعني أنّ هذه الدول تابعة لسياسة الدول العظمى بشكل غير مباشر[3]، وكذلك فرض السيطرة الأجنبية سياسيًا واقتصاديًا

(1)أمير سعيد، الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب أفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (3)، ديسمر2008، ص51.

(*)إن الدول التي قامت فرنسا باحتلالها هي: تونس، الجزائر، المغرب، بالإضافة إلى موريتانيا، والسنغال، وغينيا، ومالي، والنيجر، وتشاد، وكوت ديفوار ساحل العاج، والجابون، والكونغو برازافيل، وبنين، وبوركينا فاسو-فولتا العليا، وإفريقيا الوسطى، والكنغو الأوسط، وكذلك مدغشقر، وجيبوتي-الصومال الفرنسي، فضلاً عن جزر القمر، وعدد من جزر المحيط الهندي الأخرى وكانت دولة هي مصر في القرن السابع عشر، للمزيد من المعلومات يُنظر: يوناس بول دي مانيال، الدور الفرنسي في أفريقيا: تأريخيه وحاضره ومستقبله، مجلة قراءات أفريقية، العدد (11)، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، آذار 2012، ص ص60-61.

(2)خيري عبد الرزاق جاسم، التنافس الفرنسي-الأمريكي على القارة الإفريقية: دراسة في الأنموذج الجزائري، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، العدد (الثاني)، 1997، ص87.

(3)زياد يوسف حمد، التوجه الصيني نحو منطقة القرن الإفريقي بعد الحرب الباردة، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد (7)، يناير/كانون الثاني2020، ص ص13-14،

وثقافيًا على دولة معينة مع الاعتراف باستقلالها وسيادتها من دون استعمال أساليب الاستعمار القديم مثل الاحتلال العسكري[1]، وتُعدُّ مصر الدولة الأولى للتغلغل الفرنسي في القارة إذ قامت فرنسا باحتلالها عام (1798) وبعدها بدأ التوسع الفرنسي في القارة وبدء اهتمامها يزداد هناك رغم أنّه يعود لمدة طويلة من الزمن[2]، وتُعدُّ كذلك من الدول الأوربية المُتصدرة في القارة الإفريقية وهذا التصدر يأتي بسبب قوة نفوذها وتحركاتها، وتُعدُّ هذه التحركات الفرنسية إحدى أهم عوامل قوتها الدولية، وكذلك قدرتها النووية وكذلك تملكها مقعدًا دائمًا في مجلس الأمن[3]، وتأتي في المرتبة الأولى من ناحية النفوذ في القارة[4]، كما تحافظ على نفوذها الذي يُمثل مصلحتها العليا وسعيها للحفاظ على دورها في القارة وغير مستعده للتنازل عن مكانتها الدولية لأي قوى عالمية أُخرى كالولايات المتحدة الأمريكية[5]، وتمثل هذه المستعمرات أمبراطورية لفرنسا التي تتفاخر بها[*] وهذا يجعل لها السيادة في أوروبا[6]، ولهذا فإنّها بدأت من جديد برسم استراتيجيتها في العالم بشكل عام وفي القارة الإفريقية بشكل خاص لاسيما وأنّ انتهاء الحرب الباردة أدّى إلى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني التوسع الأمريكي نحو دول العالم ومن ضمنه دول القارة الإفريقية، وبالتالي

(1)عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص176، وللمزيد من المعلومات حول الفرق بين الاستعمار الحديث والقديم يُنظر: سعد بدير الحلواني، التاريخ الإفريقي الحديث، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1999، ص ص13-14

(2)خيري عبد الرزاق جاسم، التنافس الفرنسي-الأمريكي على القارة الإفريقية: دراسة في الأنموذج الجزائري، مصدر سبق ذكره، ص87.

(3)صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، المحرر: عبد القيوم عبد الحليم الحسن، التنافس الدولي ومذهب المساعدات المشروطة في إفريقيا، ندوة الجامعات والعمل الإسلامي في إفريقيا (العقول الفاعلية في مواجهة التحديات في إفريقيا)، الخرطوم، 2004، ص91.

(4)أياد عبد الكريم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب أفريقيا بعد الحرب الباردة (نيجيريا) أنموذجاً، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2008، ص 148.

(5)رسل ياسين مزعل العبيدي، التنافس الدولي...، مصدر سبق ذكره، ص127.

)استطاعت فرنسا خلال تاريخها الاستعماري أن تكون إمبراطورتين الأولى في القرن السابع عشر وكان ميدانها *(العالم الجديد والهند وجزر المحيط الهندي (موريشيوس بوربون) وقد تقوضت ركان هذه الإمبراطورية بعد هزيمة فرنسا في حرب السنوات السبع، أمّا الإمبراطورية الثانية فقد بدأت باحتلال الجزائر عام (1830) التي ظلت محط أنظار الفرنسيين ولاسيما بعد أن منع مبدأ (مونرو) الدول الأوروبية من التوسع في العالم الجديد في عام (1815) وبذلك أمتنعت فرنسا عن أية محاولة للتوسع في أمريكا، والتمست التوسع في القارة الإفريقية. للمزيد من المعلومات يُنظر: الهام محمد علي، بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ افريقيا الحديث، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط1، 2009، ص25، وكذلك يُنظر: عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، وشوقي الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء للطباعة والنشر، الرياض، ط2، 2002، ص266.

(6)خيري عبد الرزاق جاسم، التنافس الفرنسي-الأمريكي على القارة الإفريقية: دراسة في الأنموذج الجزائري، مصدر سبق ذكره، ص87.

يكون ذلك تأثيرًا سلبيًا على النفوذ الفرنسي في القارة[1].

وتقوم فرنسا بالعديد من الإجراءات بهدف تفعل دورها في القارة من خلال:[2]

1.تقوية العمل بين وزارة الخارجية الفرنسية ومثيلاتها في الدول الإفريقية.
2.جعل نصيب الدول الإفريقية الأكثر نموًا والتي تطبق حقوق الإنسان والديمقراطية هم الأكثر حصولاً على المساعدات الفرنسية.

تتميز العلاقات بين أوروبا الغربية بشكل عام والقارة الإفريقية بتشعب إطرها وشبكاتها وتعددها بل تشمل حتى موضوعاتها وميادينها سواء أكانت بالمجال السياسي أم الاقتصادي أم العسكري والأمني بل حتى الثقافي، وهذا يعكس المصالح الفرنسية في القارة، وكذلك يعكس أهمية مراجعتها لاسيما مع بداية القرن الحالي لما له من تأثيرات في العالم أجمع والقارة بشكل خاص[3].

وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث على مطلبين، الأول هو عن المصالح السياسية والاقتصادية الفرنسية في القارة الإفريقية والمطلب الثاني عن المصالح العسكرية الأمنية الفرنسية فيها.

المطلب الأول: المصالح الفرنسية في الجوانب السياسية والاقتصادية

أولاً: الجانب السياسي

تتمتع فرنسا بنفوذ سياسي قوي في القارة، بسبب خبرتها التاريخية فيها ولها شركات استثمارية متعددة فيها وكذلك لها تواجد عسكري ومراكز ثقافية ومساعداتها المادية لدول القارة[4].

تُشكل القارة الإفريقية أهمية كبرى لدى فرنسا وهذه الأهمية ليست بجديدة إذ وضّحها الرئيس الفرنسي الأسبق (فرانسوا ميتران) خلال مدة حكمة بقوله "بدون إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في

(1)يوناس بول دي مانيال، الدور الفرنسي...، مصدر سبق ذكره، ص60.
(2)علي عبد الحسين، الصراع والتنافس الأوروبي-الأمريكي على القارة الإفريقية، مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (4)، 2006، ص153.
(3)محمود أبو العينين، العلاقات الأوروبية-الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (140)، القاهرة، 2000، ص8.
(4)لانس غبيرية، ماض إفريقي طويل من القيادات المتعثرة، متوفر على الرابط الاتي، تاريخ الدخول، 28/2/2021: https://archive.islamonline.net/

القرن الحادي والعشرين، فالقارة الإفريقية كانت مجد فرنسا والدول الأوروبية كلها، ومنطقة نفوذها التاريخية"[1]، وفي القمة[*] الفرنسية الإفريقية التي تمَّ عقدها عام (1994) في فرنسا قال (إنّ فرنسا لن تكون هي التي تعرفونها الآن إذا تخلت عن دورها في إفريقيا)[2]، وكذلك أكّدت إحدى المجلات الفرنسية "إنّ فرنسا هي الدولة الوحيدة في العالم التي تعتمد دائمًا على تأثير حوالي عشرين دولة إفريقية لمبادرتها في الأمم المتحدة، مما يضمن لها بقاء صورة الدولة العظمى"[3]، وفي عام (1995) أكّد رئيس الوزراء الأسبق (الآن جوبيه) بـ"فرنسا يجب أن تؤكد دورها كقوة عالمية"[4]، وإنّ سياستها هي ربط ما بين وزارة التعاون الدولي مع إفريقيا ووزارة الخارجية الفرنسية لأجل ضمان التوصل مع كل قضايا القارة وهذا في عهد الرئيس الفرنسي الأسبق (جاك شيراك)[5]، وفي عام (2007) قام الرئيس الفرنسي الأسبق (نيكولا ساركوزي) بزيارة لحلفائه من الناطقين باللغة الفرنسية كـ(الجزائر، وتونس، والسنغال، والجابون) لأجل إحياء مشروع إقامة (الاتحاد المتوسطي) الذي يهدف إلى بناء اقتصاد مشترك لاسيما وأنّ لفرنسا مصالحًا مشتركة مع دول المغرب العربي، وإنّها تُعدُّ

(1)نقلاً عن: رجاء إبراهيم سليم، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (107)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير1992، ص184. وكذلك يُنظر: سفيان منصوري، سامي بخوش، استراتيجية الاتحاد الأوربي ثلاثية الأبعاد حيال الساحل الإفريقي: السياقات والمضامين، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة بانتة1-الحاج لخضر-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، العدد (1)، 2021، ص752.

(*)اول قمة عقدت بين إفريقيا وفرنسا كانت في عام (1973) في مدينة (نيس) جنوب شرق فرنسا، وبعدها تم عقد قمة ثانية في عام (1990) التي شكلت منعطفاً في السياسة الفرنسية إذ اكدت على الربط بين الديمقراطية والتنمية في القارة، وفي عام (1992) تم عقد قمة (ليبرفيل) والهدف منها مواجهة الأزمات الاقتصادية في القارة، وفي عام (1994) تم عقد قمة (بياريتز) التي تهدف لتخفيف شروط البنك الدولي لإقراض الدول الإفريقية، وفي عام (1996) تم عقد قمة (واغادوغو) وتُعد أول قمة يحضرها رئيساً فرنسياً إذ حضرها الرئيس الفرنسي الأسبق (جاك شيراك) وحضرها أكثر من (40) وفداً وتم فيها توضيح إن الحكم الديمقراطي هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة لأنها تجعل من المساعدات الفرنسية للبلدان الصناعية مستمرة، وفي عام (1998) تم عقد قمة في باريس تهدف لأنهاء النزاعات القبلية في القارة، وفي عام (2001) تم عقد قمة في (ياوندي) تهدف لتحديد العولمة، وفي عام (2020) كان من المفترض عقد قمة اخرى بين فرنسا ودول القارة ولكن لم يتم عقدها بسبب فايروس (كورونا). للمزيد من المعلومات عن القمم الفرنسية والإفريقية واهدفها ومشاركيها يُنظر في الرابط الاتي، تاريخ الدخول: 27/2/2021: https://www.france24.com/ar/

(2) نقلاً عن: خالد عبد العظيم، القمة الفرنسية-الإفريقية وتفعيل الدور المصري في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد(135)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير1998، ص214.

(3) نقلاً عن: جميل معصب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص ص95-96.

(4)نقلاً عن: زبغنيو برجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى–السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجياً، مركز الدراسات العسكرية، ط2، 1999، ص61.

(5)عبد السلام بغدادي، السياسة الأمريكية تجاه افريقيا، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد(20)، 2003، ص ص13-14.

الدولة الوحيدة التي تساندها أكثر من عشرين دولة إفريقية في الأمم المتحدة وكذلك إنشاء تجمع سياسي فرانكوني[1]، وكذلك تهدف إلى إنشاء شبكة للتعاون في المجالات المختلفة لا سيما مع الدول الفرانكفونية، وتؤكد على ضرورة هيمنة النخب الفرنسية على مركز صنع القرار في تلك الدول وعن طريق هذا التجمع تهدف فرنسا لتوسيع نفوذها للدول الأخرى في القارة وليس الاكتفاء بدول الفرانكفونية[2]، منها النفوذ الثقافي وهو واسع في دول القارة، إذ تُعدُّ اللغة الفرنسية هي اللغة السائدة في القارة ويبلغ نسبة المتكلمين باللغة الفرنسية أكثر من (30%) من سكان القارة وتُعدُّ اللغة الفرنسية هي الأقوى والأكثر استعمالاً في المؤسسات الإفريقية، ويوجد في القارة أكثر من (2.100) مدرسة فرنسية وأكثر من (1.700) مدرس فرنسي، وإنّ الحكومة الفرنسية تخصص أكثر من (2) مليار فرنك فرنسي لدعم الثقافية الفرنسية للقارة[3]، وفي زيارة الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) إلى دول القارة كـ(دولة نيجيريا، غانا) فإنّه أكد على توسيع اللغة الفرنسية وعدم انحدارها وهذا جاء في خطابه الذي قال فيه "يحب فرض اللغة الفرنسية من أجل جعل اللغة الإنجليزية هي اللغة الأولى في القارة الإفريقية"[4]، وقد أكدت الحوارات الإفريقية–الغربية الفرنسية (A.O.F) إنّه "بواسطة مدارسنا نستطيع أن نقيم علاقات مع الأهالي ليطلعوا على ثقافتنا ويعترفوا بنا، ومدارسنا في القرى والأرياف تلعب دورًا سياسيًا أكثر من دورها التعليمي والتربوي"[5]، وبهذا يتوسع المجال الحيوي والحضاري لفرنسا وراء البحر، وكذلك فإنّ فرنسا من خلال عقد القمم مع إفريقيا يكون هدفها الأساس هو تقوية نفوذها في القارة[6].

(1)Melly, Paul, and Vincent Darracq. *A New Way to Engage?: French Policy in Africa from Sarkozy to Hollande*. London: Chatham House, 2013. P.P. 4-6.

(2) آمنة محمد علي، موقع حزب الاتحاد لأجل حركة شعبية ودوره في الحياة السياسية الفرنسية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية، بغداد، العدد (56)، 2013، ص10.

(3)سيران قاسم محمود، العبودية وأثرها على التنمية في قارة إفريقيا/نماذج مختارة، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (63)، 2020، ص ص493-495.

(4)France diplomacy, macron's soft power push in Africa is key to mak-ing france great again, visit date: 2021/3/7:
https://www.france24.com

(5)نقلاً عن: محمد البشر سميلا، مظاهر تأثير التعليم الغربي في التعليم الإسلامي في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (12)، أبريل2012، ص72.

(6)هارون باه، إشكالية اللغة في إفريقيا.. ترميم ذاكرة، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (18)، أكتوبر/ديسمبر2013، ص67.

تُعدُّ فرنسا من أفضل الدول الاوروبية في المحافظة على علاقتها مع مستعمراتها السابقة إذا تمَّ مقارنتها مع الدول الاوروبية الأخرى مثل (البرتغال، وبريطانيا، وإيطاليا) ويرجع هذا لأسباب من أهمها التعاون بينهم في المجالات كافة لاسيما السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، إذ تُعدُّ الجالية الفرنسية هي أكبر جالية أجنبية في القارة وأكثرها تأثيرًا[1]، ومن خلال حقوق الإنسان فإنّ فرنسا تتدخل في الشؤون الداخلية في القارة كتدخلها في دولة ساحل العاج[2]، ويُعدُّ الحفاظ على النفوذ الفرنسي من أهم أهداف الدولة الفرنسية، لهذا وفي عام (1997) طرحت وزارة الخارجية الفرنسية مشرعًا عُرف بـ(مشروع إفريقيا) ويتضمن[3]:

1.ضرورة إقامة أنظمة سياسية في دول القارة قائمة على المبادئ الديمقراطية.
2.تقوية العلاقات الفرنسية–الإفريقية وتقليص دور المؤسسات العسكرية في القارة.
3.تدريب الشباب الإفريقي على وفق السياسية الفرنسية لكي يكونوا تابعين لفرنسا في المستقبل.
4.الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني.
5.دعم الاقتصاد الإفريقي والاهتمام بالدول التي لها موارد اقتصادية مثل دول غرب القارة.
6.التوسع بالانتشار الفرنسي في القارة ولا يشمل ذلك العسكريين والمستشارين.

ويؤكد (شارل جوسلان) وزير التعاون الدولي والفرانكوفونية الفرنسي، باهتمام دولته بالقارة لأنها تضم عددًا هائلًا من السكان ويقدر بأكثر من (مليار نسمة) وإنها غنية بالمواد المعدنية والثروات الطبيعية مما يدفع بلدي لاستغلال هذه الثروات[4].

والذي يدل على دعم فرنسا لحماية حقوق الإنسان في القارة هي عملية (سانغريس) كما تمَّ تسميتها من قبل الإعلام الفرنسي وهي عملية أطلقها الرئيس الفرنسي السابق (فرانسوا هولاند)

(1)أياد عبد الكريم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب أفريقيا بعد الحرب الباردة (نيجيريا) أنموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص151.
(2)هالة خالد حميد، حقوق الإنسان في أفريقيا: الواقع والتحديات، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (51)، 2018، ص170.
(3)بدر حسن شافعي، القمة الفرنسية–الإفريقية: محاولة للتقييم، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (144)، أبريل، ص168.
(4)سوسن حسين، العولمة.. يمكن أن تصبح فرصة العالم الثالث للتنمية والتقدم، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (146)، أكتوبر 2001، ص89.

وتتضمن التدخل الفرنسي العسكري لحماية المدنيين في جمهورية إفريقيا الوسطى لكي يتم تجنب المآسي التي قد تحصل بسبب الإطاحة بالرئيس (فرانسوا بوزيريه) وكذلك فإنّها تهدف للانتقال بالعملية الديمقراطية في البلاد[1]، وبهذا تعبر عن نفسها بأنّها "تسعى لتحقيق رسالة حضارية وثقافية عامة، وهي مساعدة الشعوب الإفريقية على التحرر والنهضة، بحسبان أنّ فرنسا هي مهد الحرية والعدالة والمساواة"[2].

وتُعدُّ فرنسا ذات دور مؤثر في الأحداث التي جرتْ في الدول العربية في عام (2011) والتي سميت بـ(الربيع العربي) ودورها كان لجانب الأنظمة الحاكمة تارة وضدها تارة أخرى، أي الوقوف مع الأنظمة الحاكمة في تونس ومصر ولكن وبشكل مختلف في ليبيا فإنّها قامت بدعم الثورة وتقديم كل أنواع المساعدات من أجل إسقاط حكم (معمر القذافي)[3]، لعلها تهدف لكسر العقوبات (الأمريكية–الغربية) وبهذا تفتح الباب أمام الاستثمارات الاوروبية في ليبيا ولاسيما استثماراتها[4]، إذ إنّها كانت مؤيدة للثورة الليبية ومناهضة لنظام (معمر القذافي) وفي (2011) كان هدف الرئيس الفرنسي الأسبق (نيكولاي ساركوزي) وضع الدور الفرنسي في المرتبة الأولى من خلال التدخل العسكري لقيادة حلف الناتو لاسيما في الأحداث الليبية تحت غطاء (حماية المدنيين)[5]، وكذلك معارضتها للحراك الشعبي ضد (زين العابدين بن علي) لأنّه يُعدُّ من حلفائها لهذا كان دورها في البداية ضد التحركات الشعبية على النظام الحاكم[6]، وأمّا في ليبيا فأنّها قامت بتأييد الحراك الشعبي وصفها رئيس الوزراء في المجلس الإنتقالي الليبي الأسبق (محمود جبريل) "إنّ فرنسا تهدف لتعويض

(1)مصطفى شفيق علام، (أنسنة) القتل: التدخل الفرنسي في إفريقيا الوسطى بين العقدي والبراجماني، مجلة قراءات افريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (20)، ص43.
(2) نقلاً عن: حمدي عبد الرحمن، صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص14.
(3)عبد الأمير الانباري، دور الاتحاد الأوروبي في دعم التغيير في ليبيا: الدوافع والمكاسب المتوقعة، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد (62)، 2015، ص102.
(4)أحمد طاهر، العلاقات الليبية-الأوروبية: بداية جديدة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (159)، يناير2005، ص199.
(5)Mikail, Barah. *France and the Arab Spring: an opportunistic quest for influence*. Fundación para las Relaciones Internacionales y el Diálogo Exterior, 2011.P.1.
(6)ibdi .P.P.6-8.

خسارتها في الثورة التونسية لاسيما وإنّ تونس تُعدُّ من مناطق النفوذ الفرنسي السابقة"[1]، وكذلك توصف السياسة الفرنسية بالغامضة ويظهر هذا من قول وزير الخارجية الفرنسي الأسبق (بيرنادرد فاليرو) "على الجميع احترام الرأي والحرية وعدم استخدام العنف"[2]، وأعرب الرئيس الفرنسي الأسبق (نيكولا ساركوزي) عن رفض فرنسا لاستخدام أي وسيلة عنف أو قوة ضد المطالبين بحقوقهم ويجب إيقاف كل أعمال العنف في ليبيا وتحقيق الديمقراطية والحرية للشعب الليبي[3].

وأصدرت الرئاسة الفرنسية بيانًا فيما يخص الوضع السياسي في ليبيا وإنّه يتضمن "يدين رئيس الجمهورية بأقصى درجات الحزم نداءات لرئيس الراحل (القذافي) غير المسؤولة واليائسة لمواصلة المعارك مهما كلف الأمر، بينما تؤكد تطورات الوضع العسكري في الميدان وتكاثر الإنشقاقات في معسكره بأنّ نهاية (القذافي) ونظامه هي من الآن فصاعدًا لا مفر منها وقريبة"، وكذلك أرسل الرئيس الفرنسي الأسبق (نيكولا ساركوزي) رسالة لرئيس الوزراء في المجلس الوطني الانتقالي (محمود جبريل) والرسالة هي" إنّ فرنسا ستستمر في الوقوف إلى جانب المجلس الوطني الانتقالي وجميع الليبيين لاستكمال تحرير بلدهم من الطغيان والديكتاتورية ومساعدتهم على تحقيق تطلعاتهم إلى الحرية والكرامة" ويبدو واضحاً أنّ هذه رسالة اطمئنان وبعد ذلك بدأت الزيارات الدبلوماسية بين البلدين مثل فتح السفارة الفرنسية في ليبيا، وبعد مقتل الرئيس الرحل (القذافي) جاء بيان من الرئاسة الفرنسية يتضمن "إنّه لحدث تاريخي المدى بالنسبة إلى ليبيا وإنّها نهاية (40) عامًا من الديكتاتورية... وتبدأ الآن مرحلة بناء دولة القانون، ومرحلة إعادة بناء الاقتصاد الليبي[4]، ولفرنسا أهداف ومصالح اقتصادية في ليبيا كالحصول على النفط والغاز الليبي وإذ ملك ليبيا ما يُقارب الـ(50) مليار برميل من الإحتياطي النفطي، وما يُقارب الـ(1.5) ترليون م^3 من إحتياطات الغاز الطبيعي، وفي مجال تصدير الطاقة (النفط–الغاز) من ليبيا إلى فرنسا فشهد هذا الجانب ارتفاعات

(1) نقلاً عن: مفيد كاصد الزيدي، العلاقات الفرنسية-الليبية: خلفية تاريخية ورؤية مستقبلية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد (55)، 2013، ص49.

(2)Mikail, Barah. Op. Cit.P.P.6-8.

(3)أحمد عبد الأمير الأنباري، دور الاتحاد الأوروبي في دعم التغيير في ليبيا: الدوافع والمكاسب المتوقعة، مصدر سبق ذكره، ص104.

(4)نقلاً عن الموقع الرسمي للدبلوماسية الفرنسية، متوفر على الرابط الاتي، تاريخ الدخول: 27/2/2021:
https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/

من (17%) قبل الحراك الشعبي الليبي إلى (33%) بعده، وأنّ فرنسا تعتمد على الطاقة الليبية بما يُقارب الـ(99%)، وفيما يخص مجال الاستثمارات فإنّ شركة (توتال) الفرنسية تسيطر على حقوق التنقيب عن النفط بنسبة (75%)[1].

وكذلك تهدف فرنسا لإعادة الإعمار في ليبيا لصالح شركاتها، ومن ثم قامت بمحاولات سياسية لإعادة التوازن في ليبيا إذ دعت لرفع تجميد الأرصدة الليبية وتمويل نفقات المجلس الوطني، وما زال دعمها لليبيا مستمرًا إذ أكد الرئيس الفرنسي السابق (فرانسوا هولاند) استعداد بلاده التام لدعم بناء ليبيا كـ(دولة ديمقراطية)[2]، وإنّ بلاده تسعى لأن يكون لها دور بارز في هذا الشأن إذ أوضحت حكومته في عام (2011) إنّ تكلفة الإعمار في ليبيا لا تتجاوز الـ(200) مليار دولار ولكن هذا الرقم يتضاعف مع استمرار التخريب في ليبيا[3]، وأنّ الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) لعب دور الوسيط في الأحداث الليبية، إذ تمَّ الاتفاق بين (حفتر والسراج) على وقف إطلاق النار وإجراء انتخابات مبكرة[4]، وأكمل البيان الصادر من الرئاسة الفرنسية "نحن واثقون من مستقبل هذا البلد ونعرف خارطة طريق المجلس الوطني الانتقالي التي تنص على مراحل متعددة في بناء الديمقراطية الجديدة، وسنكون متنبهين لكي تُنفذ خارطة الطريق هذه، وأود أن أقول نحن فخورن لأننا أسهمنا مع آخرين، وأسهمنا في تحرير الشعب الليبي ومساعدة ليبيا للتخلص من هذا الاستبداد"[5]، وكذلك فإنّ فرنسا تهدف لتولي دور قيادي لها في التحول الديمقراطي[6].

(1)عصام عبد الشافي، خريطة الأهداف والمصالح: ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟، تحليلات سياسية، المعهد المصري للدراسات، تركيا، 24يوليو2020، ص2، وكذلك يُنظر: أحمد طاهر، مصدر سبق ذكره، ص199.

(2)مفيد كاصد الزيدي، العلاقات الفرنسية-الليبية...، مصدر سبق ذكره، ص ص49-51. وكذلك يُنظر: أحمد عبد الأمير الأنباري، دور الاتحاد الأوروبي في دعم التغيير في ليبيا: الدوافع والمكاسب المتوقعة، مصدر سبق ذكره، ص105.

(3)عصام عبد الشافعي، خريطة الأهداف والمصالح: ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟، تحليلات سياسية، مصدر سبق ذكره، ص3.

(4)نادية فاضل عباس فضلي، الصراع السياسي في ليبيا ومسارات تطوره، مجله دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد (74)، 2018، ص75.

(5)نقلاً عن: الموقع الرسمي للدبلوماسية الفرنسية، متوفر على الرابط الاتي، تاريخ الدخول: 27/2/2021:
https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/

(6)عصام عبد الشافعي، خريطة الأهداف والمصالح: ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟، تحليلات سياسية، مصدر سبق ذكره، ص5.

كما أنّ لها دورًا كبيرًا في أحداث مصر وهذا الدور يظهر من خلال البيان الذي أصدرته في عام (2011) والبيان هو "تشجع فرنسا القيادات المصرية على القيام في أقرب وقت بالإصلاحات التي ستحول مصر إلى مجتمع حر ومتعدد، وستسمح لهذا البلد الكبير والصديق باحتلال كل مكانته في العالم لخدمة السلام" وفي العام نفسه تمَّ عقد للقاء بين (محمد كامل عمر) وزير الخارجية المصرية ووزير الدولة الفرنسية الأسبق (ألان جوبيه) في فرنسا ويُعد هذا اللقاء ألاول بعد سقوط نظام الرئيس المصري الراحل (محمد حسني مبارك) وتمت المناقشة حول أهمية الدولة المصرية وكيفية استقلالها وتحقيق العملية الديمقراطية فيها، وفي عام (2012) أبدت فرنسا موقفها من العملية السلمية في مصر من خلال رئيسها الأسبق (نيكولا ساركوزي) قائلاً "نهدف لنقل السلطة التشريعية من المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى مجلس الشعب المنتخب حديثًا، هذا يشكل مرحلة مهمة في عملية الانتقال الديمقراطي التي يجب أن تتواصل حتى النهاية"[1]، وهذا يدل على التقارب في العلاقات المصرية الفرنسية لاسيما وإنّ الزيارات الرسمية بين البلدين بلغت أكثر من (20) زيارة[2]، وفيما يخص الجانب الاقتصادي فلقد بلغت التجارة بين البلدين في عام (2016) ما يُقارب الـ(ملياري يورو) وهذا الرقم شهد زيادة في عام (2017) إذ بلغت التجارة بينهم ما يُقارب الـ(2.5) مليارات يورو أي إنّ نسبة الزيادة هي (27.5%) بناءً على البيانات الجمركية الفرنسية[3].

ثانياً: الجانب الاقتصادي

تشكل القارة جانبًا مهمًا في الإدراك الفرنسي من الناحية الاقتصادية، بسبب الطاقة والمعادن والثروات الأخرى التي تحتويها القارة وتحتاجها فرنسا لاستمرار تقدمها الصناعي والاقتصادي والعسكري وتنميتها وغيرها، لهذا أصبح النفوذ الاقتصادي من أبرز العوامل التي تهم الدول العظمى.

(1)نقلاً عن: الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية المصرية، تاريخ الدخول: 27/2/2021
https://www.presidency.eg/ar

(2)صحيفة بوابة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العلاقات المصرية الفرنسية: روابط وثيقة وتقارب ملحوظ، متوفر على الرابط الاتي، تاريخ الدخول: 17/3/2021.
https://gate.ahram.org.eg/News/2539320.aspx

(3)الدبلوماسية الفرنسية، فرنسا ومصر، تقرير متوفر على الرابط الاتي، تاريخ الدخول 17/3/2021.
https://www.diplomatie.gouv.fr

وتُشكل القارة مصدرًا اقتصاديًا ومهمًا لفرنسا إذ ما يُقارب الـ(مليار) شخص من سكان إفريقيا يُعدون من الطبقة المتوسطة أي إنَّهم سوق استهلاكيَّ كبيرٌ لفرنسا، لا سيما وهذه الطبقة تزداد بسبب النمو الاقتصادي الكبير منذ عام (2000)[1]، وتُعدَّ فرنسا ذات استقرار في استهلاك الطاقة (النفط والغاز)، بسبب اعتمادها الكبير على الطاقة النووية، إذ وصل استهلاكها من النفط عام (2010) ما يُقارب الـ(1.861) ألف برميل يوميًا، وإنّها تستورد ما يُقارب الـ(1.749) على وفق إحصائيات عام (2009)[2]، وأمّا استهلاكها من الغاز للعام (2010) قارب الـ(49.6) مليار متر مكعب[3]، كما أن استهلاكها للطاقة النووية للعام نفسه قارب الـ(4.02 إكساجول(*))[4]، وفي عام (2015) كان استهلاك الطاقة النووية قد قارب الـ(3.98) إكساجول[5] وفي عام (2019) فإنّه قارب الـ(3.56) إكساجول، وبهذا تُعد ثاني مُستهلكٍ للطاقة النووية بعد الولايات المتحدة الأمريكية والتي تستهلك ما يُقارب الـ(7.60) مليار متر مكعب[6]، وإنّهما يستخدمان الطاقة النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية[7]، بنسه في فرنسا (77%)[8]، وما يُقارب ربع إنتاج الطاقة الكهربائية فيها يعتمد على اليورانيوم[9]، أي إنه يشكل (25%) من إنتاج الطاقة الكهربائية في فرنسا[10].

(1)المشهد الإفريقي، مجلة قراءات إفريقية، تحرير مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (33)، يوليو/سبتمبر2017، ص114.
(2)لهب عطا عبد الوهاب، دراسات في الطاقة ...، مصدر سبق ذكره، ص104.
(3)British Petroleum Compang, 2011, op. cit. 36.
(*) إكساجول: وحدة قياس الطاقة المتجددة كالطاقة الذرية والنووية، للمزيد من المعلومات يُنظر، تاريخ الدخول2021/10/6:
https://ar.wikipedia.org
(4)British Petroleum Compang, 2011, op. cit. P.50
(5)British Petroleum Compang, *BP Statical Review of world Energg* (London: British Petroleum co., (2016), ,P.52.
(6)BP Statistical Review Of Word Energy 2020, Op, Cit, P.52.
(7)لهب عطا عبد الوهاب، دراسات في الطاقة...، مصدر سبق ذكره، ص77.
(8)محمد مصطفى الخياط، الطاقة البديلة... تحديات وأمّان، مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (164)، أبريل2006، ص104.
(9)بول ميلي وفنست دراك، هل هو أسلوب جديد للانخراط؟ السياسية الفرنسية في افريقيا من ساركوزي إلى هولاند، دراسات عالمية، مركز الأمّارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2013، ص7، وكذلك يُنظر: إسماعيل محمد دعيس، الفائض النفطي الحالي-أسبابه وآثاره الاقتصادية-، مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية-وزارة الخارجية السعودية، الرياض، العدد (3)، مارس1983، ص83.
(10)أميرة محمد، مصدر سبق ذكره، ص145.

جدول (17): يوضح مؤشرات الطاقة في فرنسا لعام (2020).

الطاقة	النفط	الغاز	الطاقة النووية
استهلاك	16.000(ألف برميل يوميًا)	43.4(مليار م^3)	(3.56) إكساجول

الجدول من إعـــداد الباحـــــث معتمـــداً على المصدريـــــن الآتيين:

1.British Petroleum Compang, BP Statical Review of world Energg (London: British Petroleum co., 2021),P.P. 18-52.

2.CIA, the world fact book, 3 March 2021 https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

وتُعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى عالميًا باستهلاك الطاقة النووية وتأتي بعدها فرنسا أي إنّها في المرتبة الثانية عالميًا في مجال استهلاك الطاقة النووية[1]. وإنّ الشكل الآتي يوضح أول أول عشر دول استهلاك للطاقة النووية بالعالم.

شكل (1) يوضح أول عشر دول مستهلكة للطاقة النووية في العالم على وفق إحصائيات عام (2019).

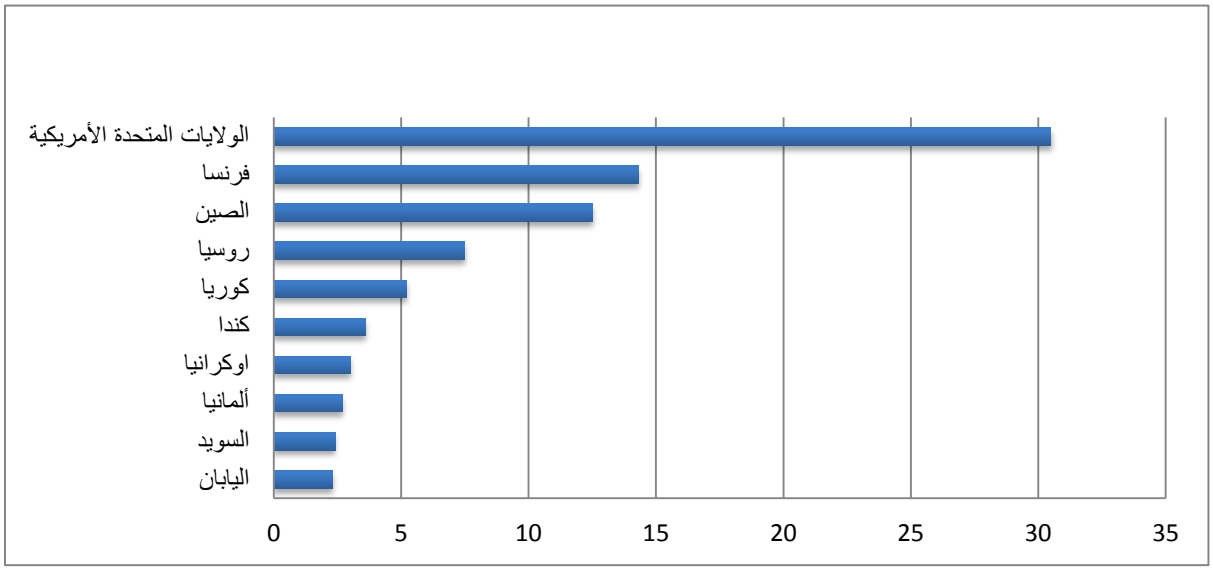

الشكـــل من إعـــداد الباحـــث بالاعـــتماد على الـــمصدرين الآتييـــن:

1.British Petroleum Compang, *BP Statical Review of world Energg* (London: British Petroleum co., 2021), P.46.

2.لهب عطا عبد الوهاب، دراسات في الطاقة–أمن الامدادات والمخاطر الجيوسياسية-، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، مملكة البحرين، ط2، 2012، ص77.

(1)BP Statistical Review Of Word Energy 2020, Op, Cit, P.52.

ومن الجدول (18) نُلاحظ عدم إنتاج فرنسا من النفط والغاز وعدم امتلاكها الإحتياط منهما، ونُلاحظ من الشكل (1) أنّها اتستهلاكها من لليورانيوم بنسبة كبيرة أي مأ يُقارب الـ(3.56) وهذا يشكل الـ(14.3%) كما تهدف لتأمين مصادر الطاقة بما فيها (النفط والغاز والمعادن الاخرى) لكي تضمن استمرار صناعتها ودعم اقتصادها وهذا يعني أنّها تحتاج إلى الحصول على الطاقة النووية وكذلك احتياجها لمادة اليورانيوم، والتي تتوفر القارة الإفريقية مما يستدعيها التخلي عن القارة.

ولتأمين تلك الموارد الأولية تعتمد فرنسا على آليات عديدة من أبرزها التجارة البينية، إذ تسعى لاستمرار علاقتها التجارية مع الدول الإفريقية وتحافظ على نفوذها في دول القارة[1]، وهي تُعدُّ في مقدمة الدول العظمى من ناحية التعامل مع تلك الدول، وهذه القارة هي مجالها الحيوي وركيزتها في التأثير بالنظام الدولي من ناحية التوازن مع الدول الأخرى؛ لأنّها تعتمد على إرثها الاستعماري كونها صاحبة أكبر المستعمرات في القارة، ولكي تسيطر عليها من الناحية الاقتصادية، فإنّها أنشأت منظمة نقدية مشتركة هي (منظمة الفرنك)[*]بها استطاعت السيطرة ومراقبة اقتصاد دول القارة[2]، وتُعدُّ الدولة الأولى في استيراد المواد الخام من الدول الفرانكفونية وهذه الدول هي المصدر الأول لفرنسا فهي تزودها بكميات كبيرة من اليورانيوم كدول (النيجر، الغابون) وكذلك الفوسفات كدول (السنغال، توغو) وكما أنّ دول المنطقة تلك تزود فرنسا بأكثر من (18) مليون طن من النفط سنويًا[3]، وكذلك تزودها تونس والمغرب والجزائر بثلث احتياجاتها من الفسفور[4]، وتقدر التجارة البينية بين فرنسا ودول القارة بما يُقارب الـ(11) مليار دولار سنويًا ومعظمها من المواد الخام[5]، وأمّا الصادرات الفرنسية لدول منطقة الفرافكفونية فإنّها تُقارب الـ(13.5) مليار دولار سنويًا وهذا يجعل

(1)أياد عبد الكريم مجيد، إثر الثروات النفطية في التنافس الدولي على القارة الإفريقية في الثروات النفطية في أفريقيا، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، العدد (68)، 2010، ص ص13-14.

(*) يبلغ عدد دول الفرنك الفرنسي خمسة عشر دولة تقع غرب ووسط أفريقيا وهي: تشاد، انغولا، أفريقيا الوسطى، توغو، الكونغو (برازفيل)، ساحل العاج، مالي، النيجر، السنغال، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، الكاميرون، بنين، الغابون، جزر القمر وبوركينا فاسو. ينظر: جميل مصعب محمود، الدور الأمريكي في أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة ناصر، القاهرة، 2001، ص192، وكذلك يُنظر: آدم بمبا، الثقافية الإفريقية مؤثرات واتجاهات، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (26)، أبريل2018، ص ص113-114.

(2)إزهار محمد عيلان، إفريقيا وقضية الاستثمارات الأجنبية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (105)، 2004، ص1.

(3)أياد عبد الكريم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب أفريقيا بعد الحرب الباردة (نيجيريا) أنموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص158.

(4)جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، مصدر سبق ذكره، ص97.

(5)بدر حسن شافعي، القمة الفرنسية-الإفريقية: محاولة للتقييم، مجلة السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص167.

فرنسا أول دول مصدرة للمنطقة بالعالم[1]، كما إنّ الصادرات الفرنسية إلى إفريقيا وجنوب الصحراء شكلت ما يُقارب الـ(2.4%) أي إنّها تبلغ أكثر من (11.1) مليار يورو على وفق إحصائيات عام (2017)[2]، ومن خلال التجارة البينية بين دول القارة وفرنسا نُلاحظ احتفاظها بمستعمراتها السابقة ولعل الموارد الأولية (النفط واليورانيوم) هما مصدر هذا الاحتفاظ، لإنّ معامل الذرة النووية فيها تعتمد على هذه الموارد وكذلك تُعد هذه الدول سوق لتصريف البضائع الفرنسية[3]، كما قامت باحتكار شراء اليورانيوم في النيجر، إذ إنّها عدت (حركة النيجريين من اجل العدالة)[*] بأنّ لها علاقة مع (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) وبهذا فإنّ فرنسا تتدخل عسكريًا لدحر الإرهاب بمقابل أخذ مناجم اليورانيوم النيجيري[4].

قامت فرنسا بشراكة العديد من الدول الإفريقية من خلال الاتفاقيات وسميت بـ(الشراكة من أجل تنمية إفريقيا)[**]، وكان أول اجتماع لهم في (8/شباط/2002) في باريس في قصر الاليزية إذ حضرها (39) رئيس دولة إفريقية[5].

(1)جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، مصدر سبق ذكره، ص97.

(2)France diplomacy, press room, visit date, 2021/3/7:
https://www.diplomatie.gouv.fr/en/

(3)خيري عبد الرزاق جاسم، التنافس الفرنسي-الأمريكي على القارة الإفريقية: دراسة في الأنموذج الجزائري، مصدر سبق ذكره، ص89.

(*) حركة النيجريين من اجل العدالة: في عام (2009) تم انشاء هذه الحركة بهدف الوقوف أمّام القوات الحكومية وإقامة علاقات مع إيران وفنزويلا والتفاوض مع الصين للاستثمار اليورانيوم وهذا جعل الحركة مهددة للمصالح الفرنسية، للمزيد من المعلومات يُنظر: السيد علي أبو فرحة، مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد، (13)، يوليو-سبتمبر2012، ص45.

(4)بوبية نبيل، التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للازمة الترقية: بين الأمننة والأغغنة، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، مركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد (1)، مارس 2018، ص154.

(**) وهي المنظمة الخاصة بـ(الشراكة الجديدة من اجل تنمية أفريقيا) والتي تأسست عام 2000. وتضطلع منظمة النيباد بمهام متعددة بدءاً من حل الصراعات التي تموج بالقارة الإفريقية وانتهاءاً بمهام التنمية وتنشيط اقتصاديات البلدان الفقيرة، إذ أصبح للنيباد مجموعتان رئيسيتان: الأولى: تعنى بالتعامل مع الصراعات والنزاعات التي تحدث بين الدول أو داخل الدولة الواحدة. والثانية: تضطلع بالتعامل مع أوضاع ما بعد الصراع، ونتيجة للدور البارز للنيباد فقد أطلق عليه ذراع الاتحاد الإفريقي واستطاعت أن تنشأ(مجلس للسلم والأمن) التابع للاتحاد الإفريقي، أياد عبد الكريم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب أفريقيا بعد الحرب الباردة (نيجيريا) أنموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص ص215-216، وكذلك يُنظر: خيري عبد الرزاق جاسم، مبادرة الشراكة الجديدة من اجل التنمية في افريقيا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد (59)، 2014، ص ص23-28، وكذلك يُنظر: علاء جمعة، قمة نيباد: المبادرة بعد ثلاث سنوات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (159)، يناير2005، ص220.

(5)خلود محمد خميس، مصدر سبق ذكره، ص264، وكذلك يُنظر: محمد البشير أحمد موسى، حقوق الإنسان والحكم الرشيد في المجتمعات الإفريقية، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، العدد (32)، أبريل-يونيه2017، ص89.

وتُعدَّ الاستثمارات الفرنسية في القارة من إحدى الأدوات الفرنسية للسيطرة على اقتصاديات مناطق نفوذها، ففي دول الفرانكفونية وساحل العاجل والغابون والسنغال، فانّ استثماراتها هي الأكبر[1]، وتحتل المرتبة الأولى بين دول العالم، إذ بلغت استثماراتها ما بين المدة الزمنية (2000-2011) أكثر من (2) مليار دولار ويشكل ما يُقارب نسبة (50%)، وقامت بالعديد من الإجراءات لتوسيع استثماراتها في القارة من جهة وتعزز التعاون الاقتصادي ولاسيما في منطقة الفرنك من جهة أُخرى[2]، وإنّها بإعتمادها على المبادئ الآتية[3]:

1. إعطاء الحرية لنقل رؤوس الأموال من فرنسا إلى الدول الإفريقية وبالعكس.
2. إعطاء التسهيل الكامل للتحويل من الفرنك الإفريقي إلى الفرنك الفرنسي، ومن خلاله إلى جميع العملات الأخرى، وهذا يختص بالعملة الإفريقية وهذا يقابله إلزام البنوك الإفريقية بإيداع ما يُقارب الـ(65%) من أموالها في البنك المركزي الفرنسي، مما يجعلها المسيطرة على أكثر من ثلثي أموال دول منطقة الفرنك الإفريقية، ويجعلها المسيطر على التجارة البينية بينها وبين دول القارة بشكل عام ومنطقة الفرنك بشكل خاص.
3. ثبات سعر التحول من الفرنك الفرنسي إلى الفرنك الإفريقي وهذا إلى يؤدي تطابق القيمة الاسمية مع قيمة السوق[4].
4. تقسيم منطقة الفرنك الإفريقي على ثلاث مناطق فرعية، ولكل منطقة بنك مركزي لإصدار العملة. وهي: البنك المركزي لدول غرب إفريقيا(CBWAC)، وبنك دول وسط إفريقيا(BMAC).
5. والبنك المركزي لجزر القمر والمايوت (CBMCI)[5].

(1)أياد عبد الكريم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب أفريقيا بعد الحرب الباردة (نيجيريا) أنموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص 158.
(2)ريم أبو حسين، الحدود الهشة وانتشار الإرهاب في إفريقيا، مجلة متابعات إفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، العدد (5)، أغسطس2020، ص ص24-26.
(3)المصدر نفسه.
(4)الافتتاحية، فرصة للتنمية لإفريقية، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (10)، أكتوبر/ديسمبر2011، ص2.
(5)أياد عبد الكريم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب أفريقيا بعد الحرب الباردة (نيجيريا) أنموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص158.

وهناك استثمارات فرنسية في قطاع المصارف وشركات التامين، إذ بلغ عدد المصارف الفرنسية في القارة ما يُقارب الـ(68) مصرفًا وبمبلغ (12) مليار دولار[1]، وتُعدَّ كذلك من الدول المُقدمِة للمنح والمساعدات لدول القارة وبلغت مساعداتها مع بداية الألفية الجديدة ما يُقارب الـ(3.1) مليار يورو، وهذا يشكل (64%) من الناتج الإجمالي الفرنسي[2]، وهدفها (كما تدعي) هو مساعدة الدول الإفريقية في إطار التنمية[*]، ومساعدتها للدفاع عن نفسها في النظام الدولي[3].

وتشكل قمة الـ(25) بين فرنسا وإفريقيا التي تمَّ عقدها في باريس عام (2010)، جانبًا اقتصاديًا مهمًا لأنّها تضمنت خمس ورشات عمل على مستوى الوزراء المعنيين وهي[4]:

1. مساعدة الدول الإفريقية على تعزيز قوانينها بهدف تشجيع القطاع الخاص وكذلك تمويلها لكي توسع إنتاجها ونموها وتحسين قدراتها.
2. العمل على بناء وتحسين القدرات التنافسية للشركات الإفريقية والعمل على التدريب المهني فيها.
3. المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات والمؤسسات في إطار يضمن للأطراف أن تخرج رابحة.
4. السيطرة على مصادر الطاقة الإفريقية عن طريق الاستثمار في قطاع الطاقة، وزيادة عدد شركاتها فيها لكي يكون الاقتصاد الإفريقي في مستوى عالٍ.
5. زيادة التعاون الفرنسي مع المهاجرين الأفارقة المقيمين فيها بهدف إنشاء شركات ورفع معدل الاستثمارات الفرنسية في بلدانهم الأصلية، وهذا يُساعد في رفع التنمية الاقتصادية.

---

(1)جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، مصدر سبق ذكره، ص179.
(2)ياسمين فاروق، فرنسا وإفريقيا ... الاتجاه نحو الانطلاق، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (165)، يوليو 2006، ص199.
(*) منذ انتهاء الحرب الباردة أعلنت فرنسا عن سياستها الجديدة تجاه أفريقيا، وهي (سياسة المساعدات) والتي أعلنها الرئيس الأسبق (فرانسوا ميتران) خلال القمة الفرنسية-الإفريقية السادسة عشر عام1990، ومضمونها: إن فرنسا سوف تكون على استعداد لتقديم المساعدات للدول الإفريقية التي تحقق إصلاحات هيكلية في الجانب السياسي والاقتصادي، بينما لا تلتزم بذلك تجاه الدولة التي لا تتخذ أي إجراءات بهذا الصدد، وقد تجسد هذا التغيير في خطاب الرئيس الأسبق(جاك شيراك) في القمة الفرنسية-الإفريقية العشرين التي انعقدت في باريس عام 1998، أذ ركز في حديثه إلى الزعماء الأفارقة، على ضرورة أن يحترم زعماء أفريقيا أسس ومبادئ الحكم الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي. ينظر: خالد عبد العظيم، مصدر سبق ذكره، ص215.
(3)جاك إندرياتي، حوار السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (63)، 1981، ص218.
(4)رسل ياسين مزعل العبيدي، التنافس الدولي...، مصدر سبق ذكره، ص138.

إنّ ما تدفعه فرنسا من مساعدات يعود إليها عن طريق السيطرة على الموارد الأولية في القارة، كون ما تدفعه لم تخسر شيء منه كونه عائدًا اليها عن طريق السيطرة على موارد القارة[1]، وفي عام (2018) تمَّ إطلاق مبادرة (الإنمائية) من قبل فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والبنك الدولي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبلدان الساحل وهدفه الأساس هو تنفيذ أكثر من (500) مشروعٍ يبدأ من عام (2018) وينتهي في عام (2022) ويكلف أكثر من (6) مليارات يورو[2].

وتُعدُّ الشركات الفرنسية كـ(توتال فينا الف) مسيطرة على ما يُقارب الـ(75%) من إنتاج دولة الكاميرون النفطي، وتمتد سيطرتها لدول أخرى كالغابون[3]، وأمّا شركة (ترانزيترا) فإنّها مسيطرة على مادة (الكولتان التنتاليوم) الذي يُعدُّ من المعادن النادرة وتحتويه الكونغو بكميات هائلة[4]، وشركة (أريفا) الفرنسية من جانبها تدير عمليات استخراج اليورانيوم في النيجر والتي تُعدُّ من أكبر المنتجين لليورانيوم في العالم[5]، وقامت الشركة باستثمار ما يُقارب الـ(200) مليون دولار أمريكي في مشروع (باكوما) الذي يستهدف استخراج اليورانيوم في القارة والذي بدأ عام (2010) على أن يصل الانتاج إلى ما يُقارب الـ(1.200) طن/للسنوات القادمة بحلول عام (2015)[6]، وأمّا في شرق القارة وتحديدًا في إثيوبيا فأنّ شركة (Alstom) الفرنسية هي المسؤولة عن توريد التوربينات ومولدات الطاقة من فرنسا إلى إثيوبيا ووقعت مع الجانب الإثيوبي على شحنة توربينات بما يُقارب (ربع مليار) دولار[7]، كما تسيطر شركة (إلفا) الفرنسية على الإنتاج النفطي في الجابون، كما إنّه في عام (2007)

(1)خيري عبد الرزاق جاسم، التنافس الفرنسي-الأمريكي على القارة الإفريقية: دراسة في الأنموذج الجزائري، مصدر سبق ذكره، ص ص88-89.
(2)ريم أبو حسين، مصدر سبق ذكره، ص24.
(3)خيدر محمد كريم، الصراع على موارد الطاقة في العالم حالة النفط الإفريقي، إطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2014، ص120.
(4)خالد حنفي علي، الشركات العالمية.. لعبة الصراع والموارد في إفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص92.
(5)طيبي محمد بهاشمي الأمين، وصافو محمد، إزمة الطوارق وتداعياتها على الأمن القومي للجزائر، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز العربي الديمقراطي، برلين، العدد (5)، أذار 2019، ص262.
(6)مصطفى شفيق علام،(أنسنة) القتل...، مصدر سبق ذكره، ص40.
(7)محمد عبد العظيم مصطفى، سد النهضة "الملف الأكثر تعقيداً في القارة والأخطر على مصر"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز العربي الديمقراطي، برلين، العدد (9)،2020، ص156.

استحوذت قرابة (150) شركة فرنسية على (68%) من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القارة[1].

تُعدُّ فرنسا ثاني أكبر مصدر لدول القارة، وثالث أكبر شريك تجاري معهم إذ يبلغ استثماراتها (30%) من الاستثمارات الأجنبية في شمال القارة و (20%) في المغرب، وهذا يعني إنّ الاستثمارات الفرنسية بين الأعوام (2014–2017) زادت بما يُقارب الـ(6%)، إذ بلغت في أنغولا ما يقارب الـ(8.7) مليار يورو، وفي نيجيريا وأكثر من (8.6) مليار يورو، وأمّا في جنوب القارة بلغت من (2.5) مليار يورو، وفي ساحل العاج (2.3) مليار يورو والسنغال (2.1) مليار يورو، وتُعدُّ كينيا وبوركينا فاسو من أكبر المستفيدين من تلك الاستثمارات إذ بلغت أكثر من (51%21.%) تواليًا[2].

ويعتزم الرئيس الفرنسي (إيمانيل ماكرون) إدخال تغييرات جذرية في العلاقات الفرنسية–الإفريقية لكي يعيد بناء السياسة الفرنسية كون القارة هي المنطلق لدولته فيها، إذ صّرح "أنا مُصِرْ على استقرار الدول، وحتى في حال عدم التزام بعض الدول بمبادئنا" وأشار إلى دول القارة "إفريقيا تستحق الاحترام والتقدير"[3].

ويبقى التواجد الفرنسي في شرق القارة الإفريقية ضعيفًا جدًا لاسيما أمام الدول العظمى الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، وتهدف السياسة الفرنسية الحالية إعادة إحياء اقتصاد البلاد في شرق القارة، من خلال استراتيجية الزيارات، كزيارته لإثيوبيا عام (2018) وعقد اجتماع مع رئيسها (أبي أحمد) وتوقيع اتفاقيات في مجالات عديدة ومنها المجال الاقتصادي ومن أبرز ما جاء فيها[4]:

1.دعم برنامج الاستثمار الجوي الأثيوبي.

(1)راوية توفيق، الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (20)، أبريل/يونيو2014، ص29.

(2)France diplomacy, press room, visit date, 2021/3/7:
https://www.diplomatie.gouv.fr/en/

(3)نقلاً عن: المشهد الإفريقي، مجلة قراءات...، مصدر سبق ذكره، ص104.

(4)الشافعي أبتديون، فرنسا والقرن الإفريقي، تقرير منشور على الرابط الاتي، تاريخ الدخول، 6/3/2021:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190325065530678.html.

2.تقوية التحضيرات للتنمية المستدامة(*) لمدينة (أديس أبابا، ودرى داوا) من خلال التعاون المركزي.

وفي عام (2018) وخلال زيارته إلى كينيا تمَّ البحث مع رئيسها (أهورو كنياتا) سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدولتين من خلال الاتفاقيات، وإنّ أهم المشاريع التجارية بينهم هي(1):

1.تقيم شركة (فينسي) الفرنسية بتقوية بناء سد (ريرو2) في شمال كينيا.

2.تقوم مجموعة (ترانسدايف) بتمديد خط سكة الحديد ما بين نيروبي ومطار الدولي بكينيا ومطار جومو كينياتا.

3.بناء ما يُقارب الـ(210) من الجسور بواسطة شركة (ماتيير) الفرنسية.

4.وبناء محطتين للطاقة الشمسية بواسطة شركة (فولتاليا) الفرنسية بقيمة (70) مليون يورو. وإنشاء خط كهربائي بقيمة (101) مليون يورو بواسطة شركة (GE Grid Solutions).

خلاصة لذلك نستنتج، أنّ الاتحاد الأوربي يملك تاريخًا استعماريًا قديمًا في القارة وحتى بعد مدة الاستقلال فانّ فرنسا حافظت على علاقاتها مع دول القارة بشكل يضمن لها استمرار نفوذها فيها ويمنحها امتيازات دولية إذ يجعلها محتفظة بمقعد دائم في منظمة الأمم المتحدة، ومن خلال الزيارات الرسمية بين رؤساء فرنسا ودول القارة نلاحظ أنّ هدفها هو الحفاظ على نفوذها في القارة وتوسعه وهذا هو الهدف الأساس الفرنسي، ولها مصالح اقتصادية كبرى ومتنوعة مع دول القارة لاسيما مع الدول الناطقة باللغة الفرنسية إذ إنّها تهدف للحفاظ على نفوذها فيها، وتوسعه بإتجاه القارة ككل من

(*) التنمية المستدامة: مبدئياً هي مفهوم اقتصادي اجتماعي مركب لإدارة وتحسين وإدامة البيئة الأحيائية للأرض، وهي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار، وأيضاً هي عملية تعنى بالتوسع للخيار المطروح للناس عامة بما يعزز كفاءتهم وقدرتهم في المجالات كافة، وكذلك هي تطوير الموارد الطبيعية بأعلى كفاءة لطوال مدة زمنية، دون الإضرار بحق الأجيال القادمة، ويمكن تعريفها بأنها عملية يتناغم فيها استغلال الموارد ووجيهات الاستثمار وجميع إنحاء التطور التكنولوجي وتعزيز المؤسسات الخدمية وغير الخدمية للسد احتياجات الإنسان وتطلعاته، أي إنها استمرار الدعم للحياة الإنسانية، واستمرار المحافظة على نوعية البيئة والمخزون طويل المدى للموارد الحية، وحق الأجيال المقبلة المطالبة بالموارد التي تحمل قيمة مساوية لتلك التي تستخدم اليوم، أي إنها تربط مطالب التنمية اليوم بضروريات التنمية الغد. للمزيد من المعلومات يُنظر: زهير الحسني، توظيف الموازنة العامة لسنة 2019 في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة كلية العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد (59)، 2020، ص9، التنمية المستدامة في إفريقيا، موضوع المؤتمر السنوي لمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (37)، يوليو2018، ص118، وكذلك يُنظر: كريم سيد كنبار، بين العالمية والإقليمية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد (50)، 2015، ص117.

(1)الشافعي أبتديون، فرنسا والقرن الإفريقي، تقرير منشور على الرابط الاتي، تاريخ الدخول، 6/3/2021: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190325065530678.html.

خلال استثماراتها ومساعداتها لها وبهذا تضمن فرنسا تحقيق مصالحها الاقتصادية، وتضمن دعم الأفارقة لها في مجلس الأمن.

إنّ الاهتمام الفرنسي بالقارة الإفريقية هو سعيها لبقاء نفوذها فيها، لكي تستطيع منافسة التواجد الأمريكي المتزايد، والتفاخر بإمبراطوريتها، وسيطرتها على ثروات القارة.

المطلب الثاني: المصالح الفرنسية في الجانب العسكري والأمني

يأخذ التواجد العسكري الفرنسي في القارة صورًا متعددة، كالتواجد بصورة قواعد عسكرية، والقيام بعمليات خاصة من قبل الجنود الفرنسيين، وتدريب الجنود الأفارقة، وتزويدهم بالسلاح والدعم اللوجستي.

تتميز العلاقات الفرنسية الإفريقية بالترابط المباشر، وكما أنّ النفوذ الفرنسي يتمثل بقواعد عسكرية في دول متعددة مثلا دول (ساحل العاج، وتشاد، وجيبوتي، ورواندا، والجزائر، والغابون) ورغم انحسار التواجد الفرنسي في القارة في عهد (شيراك وميتران) إلّا أنّه إنتعش في عهد الرئيس الفرنسي الأسبق (نيكولا ساكوزي) إذ سعى لإعادة الإرث الفرنسي وهذا يتضح من خلال زياراته لأكثر من دولة أفريقية خلال شهر واحد فقط وكان في عام (2007)[1].

يُعدُّ النفوذ العسكري الفرنسي في القارة هو الأكبر أوروبيًا فهي عكس الدول الأوروبية الأخرى كـ(بلجيكا، والبرتغال، وإسبانيا...وغيرهم) إذ ظل الأثر الفرنسي العسكري باقيًا في القارة حتى الاستقلال الذي شهدته الدول الإفريقية وبسببه حافظت على مصالحها الاقتصادية إذ إنها تملك في القارة قبل حقبة الاستقلال ما يُقارب الـ(مائة) قاعدة عسكرية[2].

(1)رسل ياسين مزعل العبيدي، التنافس الدولي...، مصدر سبق ذكره، ص 140.
(2)إجلال رأفت، السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة الدراسات الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (145)، 2001، ص10.

وبعد عقد التسعينات وما صاحبه من ارتفاع في التكلفة في بناء القواعد العسكرية والتطور التكنولوجي في الوسائل العسكرية انحسرت تلك القواعد إلى أقل من (6) فقط[1]، ورافق تقليص تلك القواعد تقليص الجنود الفرنسيين فيها إذ قل عددهم من (58.500) ألف عسكري في ستينيات القرن الماضي إلى (11.300) ألف جندي فرنسي في القارة في تسعينيات القرن الماضي[2]، مع احتفاظها بقواعد عسكرية متعددة، مما يسمح لها بالتحرك والتدخل في شؤون القارة في الأوقات الحرجة[3].

وللقاعدة العسكرية الفرنسية في جيبوتي[4]، أهمية خاصة من ناحية مراقبتها للمدخل الجنوبي للبحر الأحمر وهو الممر المائي البالغ الأهمية على المستوى التجاري والأستراتيجي لأنّه مجاور للسعودية وقربه من جميع دول الخليج وكذلك يربط خطوط التجارة العالمية بين شرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط[5]، ويتوافق تقليص الأعداد العسكرية الفرنسية في القارة مع السياسة الخارجية الفرنسية إذ إنّها تركز على الجانب الكيفي وليس الجانب الكمي[*]، وهذا الانسحاب الفرنسي لا يعني فتح المجال أمام الدول الأخرى بل إنّها تعمل معهم بشكل لا تؤثر على المناطق الفرنسية[6]، وحسب رؤيتها فإنّ هذه السياسة ستكون أكثر فعالية وأكثر قبولاً وهذا يعني عدم التراجع الفرنسي ولاسيما وإنّ العسكرين الفرنسين سيكون معهم خبراء ومستشارين[7]، وأمّا بالنسبة لتوزيع المستشارين في دول القارة موضح بالجدول أدناه:

(1)يوناس بول دي مانيال، الدور الفرنسي...، مصدر سبق ذكره، ص61.
(2)أياد عبد الكريم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب أفريقيا بعد الحرب الباردة (نيجيريا) أنموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص164.
(3)ندوة، أفريقيا اليوم: قضايا داخلية وخارجية، القاهر (1-2/فبراير/2000)، مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (140)، القاهرة، أبريل2000، ص231.
(4)راوية توفيق، السياسة الفرنسية في إفريقيا.. الإدارة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية، مصدر سبق ذكره، ص25.
(5)إجلال رأفت، السياسة الفرنسية...، مصدر سبق ذكره، ص10.
(*) هناك اسباب متعددة ادت لتقليص التواجد الفرنسي في القارة وهذه الأسباب هي: وصول جيل من الساسة الفرنسيين مثل (حكومة اشتراكية برئاسة رئيس الوزراء (ليونيل جوسبان)، إلى السلطة إذ انها لا تملك الالتزامّات مثل سالفيه مع دول القارة، وكذلك اصدار القانون الفرنسي عام (1997) كقانون ينهي التجنيد الاجباري وهذا أدى إلى تخفيض حجم القوات المسلحة والتشدد في سياسة التدخل الفرنسية في القارة. يُنظر: عبد الحميد العيد الموساوي، استراتيجية الولايات...، مصدر سبق ذكره، ص191، خالد حنفي علي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا .. رؤى وأدوات متغيرة، مصدر سبق ذكره، ص148.
(6)بدر حسن شافعي، القمة الفرنسية-الإفريقية: محاولة للتقييم، مجلة السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص167.
(7)عبد الحميد العيد الموساوي، استراتيجية الولايات...، مصدر سبق ذكره، ص193.

جدول (18): يوضح عدد الخبراء والمستشارين الفرنسيين في القارة.

ت	الدولة	عدد الخبراء والمستشارين
.1	تشاد	46
.2	الكاميرون	42
.3	ساحل العاج	40
.4	النيجر	39
.5	موريتانيا	39
.6	الغابون	35
.7	جيبوتي	32
.8	السنغال	30
.9	إفريقيا الوسطى	28
.10	توغو	27
.11	غينيا	23
.12	مدغشقر	22
.13	بنين	21
.14	مالي	20
.15	بوكينا فاسو	17
.16	جزر القمر	11
.17	أنغولا	5
.18	غينيا الأستوائية	4
.19	إثيوبيا	2
.20	ملاوي	1
المجـــــــمـــــــــــــوع		484

الجدول من إعـــداد الباحـــث بالاعتمـــاد على الـــمصدر لآتـــي:
عبد الحميد العيد الموساوي، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال القارة الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2014، ص193.

وفي مجال محاربة الإرهاب فإنّ فرنسا قامت بعملية (سرفال أو القط المتوحش) عام (2010) في مالي والتي نصّت على السيطرة على العمليات الهجومية المنفذة من قبل المنظمات الإسلامية المتطرفة (الإرهابية) لتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل، وفي عام (2012) تمت المباشرة من قبل المركز الفرنسي لهذه العملية، وبعدها بعام واحد تمَّ إطلاقُها فعليًا وهدفها الأساس هو توقف الهجمات

الإرهابية والحركات المتمردة لاسيما في مدنية (كونا) في مالي[1]، كما أنّ فرنسا أرسلت (4) ألف مقاتل متمرس إلى مالي[2]. وفي عام (2013) أعلنت وزارة الدفاع الفرنسية عن مشاركة ما يُقارب (1) ألف جندي فرنسي، يتمركزون غرب القارة لمواجهة القرصنة[3]، وكذلك عززت فرنسا من قواتها في (مالي) ضد حركة (أنصار الدين) المرتكزة فيها[4]، وإنّها باعت لمصر (24) طائرة من طراز (رافال) وغيرها من صفقات عسكرية تقارب الـ(5.7) مليار دولار منها طائرات مروحية من طراز (ميسترال) بقيمة (950) مليون يورو في عام (2015)[5]، وأشار الرئيس الفرنسي (إيمانيل ماكرون) إلى عزمه على إيجاد الحلول المناسبة لمعالجة ظاهرة الإرهاب وشدد على المطالب الأمنية والقضاء على (الفقر والتقشف) المسببات لتلك الظاهرة والاهتمام بالحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، والمبادئ الديمقراطية[6].

وفيما يخص الإتفاقيات الدفاعية بين فرنسا ودول القارة، فقد تمَّ توقيع العديد من اتفاقيات الدفاع مع عدد من الدول الإفريقية ومنها (الكاميرون، وإفريقيا الوسطى، وجزر القمر، وساحل العاج، وجيبوتي، الجابون، والسنغال، وتوجو) ولها اتفاقيات تدريب وتعاون عسكري مع هذه الدول وغيرها مثل (رواندا، ووبوروندي، والكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية)[7].

وعليه فإنّ القواعد العسكرية الفرنسية تُعدُّ ذراع فرنسا للتحرك بكل حرية في دول القارة من خلال مستشاريها وخبرتها في التعامل مع دول القارة، وكذلك فأنها تستطيع تحقيق أهدافها العسكرية وجمع المعلومات عن قدرات الأفارقة.

---

(1)عبد العزيز العيوطي، إبعاد السياسة الخارجية الإسبانية تجاه إفريقيا، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد (8)، إيار 2020، ص101.
(2)بول ميلي وفنست دراك، هل هو أسلوب...، مصدر سبق ذكره، ص9.
(3)راوية توفيق، السياسة الفرنسية في إفريقيا.. الإدارة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية، مصدر سبق ذكره ص31.
(4)محمد تفسير بالدي، لمحات عن الاستشراق الأفريقاني، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (44)، إبريل2020، ص119.
(5)سلوى بن جديد، السياسة الفرنسية تجاه الإرهاب بين إفريقيا والشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (204)، أبريل2016، ص125
(6)المشهد الإفريقي، مجلة قراءات...، مصدر سبق ذكره، ص104.
(7)راوية توفيق، السياسة الفرنسية في إفريقيا.. الإدارة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية، مصدر سبق ذكره، ص31.

مما تقدم يمكن القول أنّ الأهداف السياسية للولايات المتحدة الأمريكية هو تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان في دول القارة بهدف تحقيق مصالحها وتطوير علاقاتها مع القادة الأفارقة بما يخدم مصالحها والحدَّ من النفوذ الفرنسي وأمّا أهدافها الاقتصادية فتتمثل بالوصول لمصادر الطاقة والسيطرة عليها بشكل كامل وبالوسائل والطرق كافة كالشركات والاستثمارات إذ من خلالها تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على الأسواق الإفريقية وتكون الصادرات الأمريكية بالمرتبة الأولى، وصرف بضاعتها، ويكون لديها البيانات كافة المتعلقة بنهوض القارة ويكون الدور الأكبر للشركات الأمريكية هو عدم نهوض صناعات القارة وبهذا تكون تابعة لها وهذا يعني السيطرة الأمريكية عليها، ومن ناحية الوسائل السياسية المتمثلة بنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وعن طريق العولمة تنشر مبادئها وهذا يعني تغلغلها في قلب القارة الإفريقية والسيطرة عليها، وكذلك فأنّها ومن خلال عقد الاتفاقيات مع دول القارة تهدف إلى مكافحة الإرهاب ونشر الاستقرار في دول القارة بأجمعها وبما إنّ مكافحة الإرهاب يكون من خلال القوات الأمريكية وحتى تدريب الجنود الأفارقة فإنّها تستطيع التغلغل فيها والتحرك بحرية مطلقة.

وكذلك فرنسا التي تُعدُّ من الدول الأوروبية المسيطرة على القارة الإفريقية بشكل تام إذ إنّ نفوذها فيها يمنحها امتيازات دولية وإنّ توسع نفوذها يجعل من دول القارة داعمة لقراراتها في منظمة الأمم المتحدة وإنّها ومن خلال الزيارات الرسمية بين رؤساء الدولة الفرنسية ودول القارة تهدف للحفاظ على نفوذها وتوسعه وهذا هو الهدف السياسي الفرنسي، كما أنّ لها مصالحًا اقتصادية كبيرة ومتنوعة في القارة لاسيما مع الدول الناطقة باللغة الفرنسية إذ إنّها تهدف للحفاظ على نفوذها في هذه الدول وكذلك توسعة هذا النفوذ لكي يشمل كل القارة ويتم ذلك عن طريق الاستثمارات والمساعدات الفرنسية للقارة وبهذا تضمن فرنسا مكانتها في النظام الدولي وكذلك تضمن دعم الأفارقة لها في مجلس الأمن، أي إنّ السبب الرئيس للاهتمام الفرنسي بالقارة الإفريقية هو السعي لتحقيق أهداف عدة، أبرزها أن يكون لها دور رئيس فيها، ومن خلاله تستطيع منافسة التواجد الأمريكي المتزايد في القارة الإفريقية، والاحتفاظ بنفوذها وبمصالحها فيها، ومن خلال القواعد العسكرية الفرنسية فإنّها تستطيع التحرك بشكل واسع وبكل حرية في القارة.

الفصل الثالث

طبيعة التنافس الأمريكي/الفرنسي في القارة الإفريقية وآفاقه المستقبلية

المبحث الأول: التنافس في الجوانب المختلفة.

المطلب الأول: التنافس في الجانب السياسي.

المطلب الثاني: التنافس في الجانب الاقتصادي.

المطلب الثالث: التنافس في المجال العسكري والأمني.

المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية للتنافس الأمريكي/الفرنسي في القارة الإفريقية.

المطلب الأول: مشهد تصاعد التنافس.

المطلب الثاني: مشهد تراجع التنافس.

المطلب الثالث: مشهد استمرار التنافس.

الفصل الثالث

طبيعة التنافس الأمريكي/الفرنسي في القارة الإفريقية وآفاقه المستقبلية

شهدت السنوات الأخيرة تحولات في علاقات الدول، ونلتمس ذلك في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا إذ كانا في القرن الماضي ضمن تحالف مشترك ضد الاتحاد السوفيتي، واستمر هذا التحالف حتى بعد تفككه عام (1991)، ولكن مع انتهاء وجوده ومع بداية القرن الحادي والعشرين بدأت تلك العلاقات تأخذ منحى آخر لاسيما في القارة الإفريقية، إذ إنّ التوسع الأمريكي صاحبه آثار سلبية على النفوذ الفرنسي في القارة وهو سبب مهم لاختلاف تلك العلاقات، إذ أصبحت بعد ذلك علاقة تنافسية، ويبرز تنافسهم من خلال السعي الأمريكي لأضعاف النفوذ الفرنسي في القارة وبهذا فإنّ النفوذ الأمريكي يتوسع فيها من دون استخدام وسائل العنف، وفي بالمقابل فإنّ الجانب الفرنسي يهدف لتوسيع نفوذه على حساب النفوذ الأمريكي وبشكل سلمي، وفي هذا الفصل ستتم الإشارة إلى جوانب التنافس الأمريكي والفرنسي على وفق مبحثين، سيكون المبحث الأول عن التنافس في جوانبه المختلفة وبثلاث مطالب، المطلب الأول عن طبيعة ذلك التنافس في الجانب السياسي، بينما المطلب الثاني عن طبيعة تنافسهم في الجانب الاقتصادي، أمّا المطلب الثالث هو عن طبيعة ذلك التنافس في الجانبين العسكري والأمني، وأمّا المبحث الثاني سنتطرق فيه عن مستقبل التنافس الأمريكي والفرنسي في القارة وسُيقسم على ثلاثة مطالب، ففي المطلب الأول سنتطرق إلى تصاعد التنافس بينهم والمطلب الثاني محوره سيكون عن تراجع التنافس بينهم، وأمّا المطلب الثالث محوره سيكون عن استمرار ذلك التنافس في القارة الإفريقية.

المبحث الأول

التنافس في الجوانب المختلفة

يبرز التنافس الأمريكي والفرنسي في القارة الإفريقية من خلال السعي الأمريكي لإضعاف النفوذ الفرنسي فيها وبهذا فإنّ نفوذها يتوسع من دون استخدام وسائل العنف، وفي المقابل فإنّ فرنسا تهدف لتوسيع نفوذها على حساب النفوذ الأمريكي وبشكل سلمي، مما يجعلهم متنافسين في القارة الإفريقية.

في عام (2006) أعلنت لجنة الشؤون الفرنسية الخارجية بمجلس الدفاع والشيوخ ومنذ عام (2000) يوجد انخراط دولي متجدد في إفريقيا، ولاسيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند، ويمسون المصالح الفرنسية ويلزم إعادة النظر بالدور الفرنسي في هذه القارة، وبهذا يظهر التنافس الفرنسي مع هذه الدول لاسيما تنافسها مع الولايات المتحدة الأمريكية[1].

إنّ هدف الولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية هو تعزيز نفوذها هناك وما ينتج عنه من هيمنة بشكل كامل[2]، وتظهر هذه الهيمنة من خلال المبادرات الأمريكية لإنشاء قوات تابعة لها بهدف حلّ النزاعات الداخلية في دول القارة وعملها لتقوية المنظمات الاقتصادية لكي تكون تابعة لها كمنظمة الوحدة الإفريقية[3]، ومن جانبها فإنّ فرنسا تُعدُّ إفريقيا مجالها الحيوي الذي تحقق فيه تطلعاتها لإعادة إحياء إرثها الاستعماري القديم[4]، وأكد وزير الخارجية الأمريكية (وارن كريستوفر) عام (1996) خلال رئاسة (بيل كلنتون)، "إنّ بلاده ستزيد نفوذها في إفريقيا، حتى لو كانت بالتطاول على النفوذ الفرنسي"[5]، وإنّه يمثل تزايد النشاط الأمريكي في القارة الإفريقية مما يجعله تنافسًا للنفوذ الفرنسي فيها[6].

(1)بول ميلي وفنست درارك، هل هو أسلوب...، مصدر سبق ذكره، ص15.
(2)محمود مصعب جميل، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، مصدر سبق ذكره، ص95.
(3)علي عبد الحسين، الصراع والتنافس...، مصدر سبق ذكره، ص ص159-167.
(4)محمود مصعب جميل، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، مصدر سبق ذكره، ص95.
(5)نقلاً عن: خالد حنفي علي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا .. رؤى وأدوات متغيرة، مصدر سبق ذكره، ص149.
(6)محمود أبو العنينين، مصدر سبق ذكره، ص24.

ترجع السيطرة الأوروبية على القارة الإفريقية لمدة زمنية سابقة، وظلت تلك السيطرة من دون منافسة أمريكية حتى نهاية التسعينيات، إذ قبل ذلك راعت الولايات المتحدة الأمريكية المصالح الأوربية لاسيما الفرنسية منها في القارة وسمحت لها بلعب دور متميز[1]، وساندتها لأنّها ساعدتها في الوقوف أمام التوسع الشيوعي[2]، وعلى وفق قول (جورج بول) أحد مسؤولي الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأسبق (جون كينيدي) "عدتّ الولايات المتحدة الأمريكية، أنّ القارة الإفريقية مسؤولية خاصة بالأوروبيين"[3]، ويرجع الطمع الأوروبي في القارة للقرون الماضية وحافظت الدول الأوروبية على مصالحها فيها حتى نهاية التسعينيات، وفي نهاية القرن الماضي برز التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لاسيما فرنسا[4].

بعد أحداث (11-أيلول-2001) شهدت القارة اهتمامًا أمريكًا من خلال حصر توسع المنافسين لها لاسيما حصر النفوذ العسكري الفرنسي[5]، ولا يقتصر ذلك على الجانب العسكري فقط بل يشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والإعلامية أيضًا لأنّها ترغب في السيطرة على العالم وفرض هيمنتها عليه[6]، وأثر ذلك على المصالح الأوروبية لاسيما الفرنسية منها في القارة، كونها أصبحت بمواجهة الهيمنة الأمريكية العالمية[7]، مما دفع بفرنسا إلى زيادة أعداد تواجدها في القارة بهدف مواجهة تلك الهيمنة[8]، كما أنّها من أكثر الدول الأوروبية اندفاعًا لتحقيق الاستقلالية من الولايات المتحدة

(1)دحماني العيد، الهندسة السياسية الخارجية للقوى الكبرى والدول الصاعدة في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة (1991-2019)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضاف، الجزائر، المجلد الأول، العدد (2)، 2018، ص ص978-979.

(2) خالد حنفي علي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا .. رؤى وأدوات متغيرة، مصدر سبق ذكره، ص149.

(3)نقلاً عن: محمود أبو العنينين، مصدر سبق ذكره، ص12.

(4)صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، التنافس الدولي ومذهب...، مصدر سبق ذكره، ص90.

(5)عبد السلام عارف، التحرك الصهيوني المعاصر في إفريقيا، معهد الدراسات الاسيوية والإفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1986، ص72.

(6)زياد يوسف حمد، التنافس الدولي في منطقة القرن الإفريقي، مصدر سبق ذكره، ص191.

(7)راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، متوفرة على الرابط الآتي، تاريخ الدخول3/5/2021:.http://islamport.com/w/amm/Web/135/4485.htm

(8)زياد يوسف حمد، التنافس الدولي في منطقة القرن الإفريقي، مصدر سبق ذكره، ص200.

الأمريكية[1]، وهذا ما أكّده رئيسها الأسبق (جاك شيراك) إذ أعلن في أول زيارة له لواشنطن "إنّه ليس من المعقول أو المقبول أن نتخيل أن تكون الإرادة والقرار لأمريكا دائمًا، بينما تقوم أوروبا بدفع فاتورة الحساب"، كما صّرح وزير الخارجية الفرنسي الأسبق (هوبير فيدرين) بأنّ الدبلوماسية الفرنسية في القرن الحادي والعشرين ستكون لمواجهة الاحتكار الأمريكي[2].

تهدف كلتا الدولتين لتحقيق مصالحهما المختلفة في القارة ولأنّهما على يقين بأنّ هذا الأمر لا يمكن إنجازه إلّا من خلال التنافس إذ أنّ فرنسا هي المسيطرة على معظم دول القارة وإنّها تحتل النصيب الأكبر من السيطرة على الأراضي ومقابل سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، لهذا يُعدان متنافسين[3].

ترجع فكرة الهيمنة العالمية الأمريكية لعوامل عديدة ثابتة وهي عوامل متعلقة بموضوعات سياسية واقتصادية وتكنولوجية وعسكرية ومكنتها من أنْ تبني تحالفًا دائمًا مثل حلف الناتو وهذا يعني الانتشار الأمريكي في جميع أنحاء العالم وبه تتحقق هيمنتها العالمية[4]، إذ كان الانتشار السوفيتي السابق هو المهدد للمصالح الفرنسية في القارة الإفريقية ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي المهدد الرئيس لتلك المصالح هناك[5].

قامت فرنسا بتكثيف علاقاتها مع دول القارة لصد التوسع والنفوذ الأمريكي فيها، إذ قامت بإنشاء شبكة مواصلات في الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية بشكل واسع إذ تهدف لربط مناطق القارة بعضها ببعض وربطهم بها، وتقسم شبكة المواصلات على خطين رئيسين، الأول: خط الطيران

(1)لعالية منصوري، ولعجل محمد لمين أعجال، التنافس الأمريكي-الأوروبي (الواقع والآفاق)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضاف، الجزائر، العدد (10)، 2018، المجلد الأول، ص408.

(2)نقلاً عن: سعيد اللاوندي، أمريكا-أوروبا العولمة والعولمة المضادة!، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (142)، 2000، ص129.

(3)راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، متوفرة على الرابط الآتي، تاريخ الدخول3/5/2021:.http://islamport.com/w/amm/Web/135/4485.htm

(4)صابون محمد راشد، التنافس الفرنسي-الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة، دار النهضة، القاهرة، 2011، ص71.

(5)إجلال رأفت، السياسة الفرنسية...، مصدر سبق ذكره، ص10.

بين جنوب وشرق القارة، وخط بين غرب وشمال القارة ويتفرع هذان الخطان إلى خطوط فرعية متعددة تربط القارة بعضها ببعض، وفي مجال السياسة الثقافية فأنّها متميزة عن جميع الدول بتلك الخاصية[1]، وبوجه عام يعمل الجانب الثقافي من أجل زيادة النفوذ الفرنسي، وبهذا تصد الدول المنافسة لها ولايات المتحدة الأمريكية[2].

كما أنّ الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية بدأ في حقبة التسعينيات من القرن الماضي إذ أنّها كانت تعتمد على حلفائها (فرنسا وبريطانيا) لحماية مصالحها هناك، وبعد تلك المدة بدأ التزاحم الأمريكي للمصالح الفرنسية لذلك وظّفت فرنسا كل إمكانياتها وأدواتها السياسية والاقتصادية ولعسكرية لأجل حماية مصالحها بل ولتوسيعها[3].

تؤكد واشنطن على الدول الإفريقية بالاعتماد على نفسها وفك تعاونها مع فرنسا لاسيما في وقت بدأ به التقليص الفرنسي لوجوده في القارة الإفريقية وتعزز وجودها في القارة، وجاء هذا التوسع الأمريكي مع التخوف الفرنسي لقوتها في القارة لهذا جاءت فرنسا بأعمال جديدة لكي تقوي تواجدها في القارة كالتجارة البينية[4]، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الشؤون الدولية بدأ تنافسها مع حلفاء الأمس من بينهم الدول الأوروبية، وهنا برزت أهمية القارة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية وبما أنّها تهدف للسيطرة عليها، فهذا أدّى لخلق التنافس بينها وبين فرنسا[5]، كما أنّ تفكك الاتحاد السوفيتي أدى إلى إضعاف التحالف الوثيق بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، والعمل على إلغاء مبررات هذا التحالف ومن ثم جعل لأوروبا كيانها المستقل من توجّه السياسات الأمريكية، بعد أن تحررت من المظلة الأمنية الأمريكية. وحسب المفكر الألماني (جوزف جوفي) هناك ثلاثة تحولات كبرى طرأت على الساحة الأوروبية، والعالمية بعد سقوط الاتحاد

(1)إجلال رأفت، السياسة الفرنسية...، مصدر سبق ذكره، ص ص13-14.
(2)محمود أبو العينين، العلاقات الأوروبية-الإفريقية...، مصدر سبق ذكره، ص12.
(3)كاظم ناجي حسين، مصدر سبق ذكره، ص238.
(4)جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية، مصدر سبق ذكره، ص79.
(5)المصدر نفسه، ص173.

السوفيتي وهي[1]:

1.لم تعد أوروبا بحاجة إلى الحماية الإستراتيجية الأمريكية.

2.لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى الساحة الأوروبية.

3.الأعمال الأمريكية غير المضبوطة على الساحة العالمية، أي إنّها لا تعطي قيمة كبيرة للاتحاد الأوروبي.

تُعدُّ الولايات المتحدة الأمريكية ذات نفوذ سياسي عالمي وتهدف للحفاظ على نفوذها بشتى الطرق، ومن جانبها فإنّ فرنسا تُعدُّ أيضاً ذات نفوذ سياسي في القارة الإفريقية ولا تتنازل عن نفوذها لأي قوى عالمية أخرى وهذا سبب وجود تنافس الأمريكي والفرنسي في تلك القارة في جميع الجوانب بما فيها الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، وكما يأتي:

المطلب الأول: التنافس في الجانب السياسي

تُعدُّ منطقة الفرانكفونية التي تسيطر عليها فرنسا أكبر تجمع سياسي في العالم تعطي لفرنسا ثقلاً كبيرًا في القارة[2]، وإنّ هدف هذا التجمع السياسي هو مناهض للتيار الإنكلوسكوني الأمريكي وبهذا يتم الحدَّ من التوسع الأمريكي في القارة[3]، وفي المقابل نجحت الولايات المتحدة الأمريكية بالتعامل مع مجموعة من دول القارة كالسنغال التي تُعدُّ من أقرب الحلفاء لفرنسا، إذ بنت قاعدة عسكرية فيها وهناك العديد من اتفاقيات التعاون في مجال التدريب العسكري والطيران، وكذلك هناك العديد من الشركات النفطية الأمريكية فيها، وهنا جاء الاتهام الفرنسي بأنّ حكومة واشنطن تهدف لتحل محلها في دول القارة[4]، وفي المقابل فإن الرئيس الفرنسي الأسبق (جاك شيراك) أكّد على عزم بلاده على

(1)نقلاً عن: كاظم ناجي حسين، الاستراتيجية الأمريكية...، مصدر سبق ذكره، ص239.
(2)كاظم ناجي حسين، الاستراتيجية الأمريكية...، مصدر سبق ذكره ص238.
(3)راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، متوفرة على الرابط الآتي، تاريخ الدخول3/5/2021.: http://islamport.com/w/amm/Web/135/4485.htm
(4)زياد يوسف حمد، التنافس الدولي في منطقة القرن الإفريقي...، مصدر سبق ذكره، ص201.

توسيع علاقاتها مع دول القارة بأجمعها[1]، وكذلك أكد الرئيس السابق (فرانسوا هولاند) على الاحتفاظ بـ(الخلية الإفريقية) وهي وحدة استشارية للشأن الإفريقي في قصر الإليزيه وهدفها دبلوماسي يركز على توسيع النفوذ الفرنسي في الدول الأنجلوفنية في شرق إفريقيا وجنوبها وليس الاقتصار على الدول الفرانكفونية في غرب القارة وتكون تحت مسؤولية (هليلين لوغال) مستشارة الرئيس الفرنسي[2].

وكذلك عملت فرنسا على توسيع علاقاتها مع الدول الإفريقية وليس الاقتصار على دول منطقة الفرانكونية واستغلال فرنسا لعضويتها في الاتحاد الأوروبي لكي تقوي موقفها في القارة وكذلك فإنّها تسعى لزيادة المعونات والقروض للدول الإفريقية وعدم الاقتصار على التجارة والاستثمار وإنّها تهدف لانضمام الدول الإفريقية الأخرى للمنطقة الفرانكونية[3]، وهذه السياسة الفرنسية (توسيع نفوذها خارج دول منطقة الفرانكونية) يعتمدها كل الرؤساء الفرنسيون كالرئيس الفرنسي الأسبق (نيكولا ساركوزي) إذ إنّه عمل من خلال منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على تحقيق الأهداف الفرنسية وجهوده أدّت لحفاظ فرنسا على حضورها وصوتها في قضايا دول القارة الإفريقية بل حتى في وقت انخفضت به أعداد القوات العسكرية الفرنسية، ولكن دورها لا يمكن التغافل عنه، وكذلك فإنّها قامت بتوسيع مجالها الاقتصادي بعيدًا عن شركائها التقليدين كنيجيريا[4]، وقامت كذلك بتوجهات عسكرية تجاه القارة ومنها إدخال دول أخرى من غير الشركاء التقليدين في استراتجيتها العسكرية الجديدة في دول القارة[5]، وفضلًا عن ذلك، ومن خلال القنوات الرسمية والاستشارات، عمل المسؤولون الفرنسيون إلى ضرورة احترام الأسس الرسمية الإفريقية بهدف اطمئنان القادة الأفارقة لمكانتهم وإنّ باريس تتعامل معهم كأي قائد محترم في العالم[6].

(1)حمدي عبد الرحمن حسن، سياسات التنافس الدولي في أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص58.
(2)بول ميلي وفنست دراك، هل هو أسلوب...، مصدر سبق ذكره، ص26.
(3)صابون محمد رشيد، التنافس الفرنسي-الأمريكي...، مصدر سبق ذكره، ص ص180-182.
(4)بول ميلي وفنست دراك، هل هو أسلوب...، مصدر سبق ذكره، ص14.
(5)شمسة بوشنافة، دور فرنسا...، ص377.
(6)سلوى بن جديد، مصدر سبق ذكره، ص126.

وفي عام (2013) وأثناء وجود أزمات في دولة مالي لم تتدخل القوات الفرنسية إلّا بعد الطلب الرسمي من قبل حكومة مالي فعندها انخرط الرئيس الفرنسي السابق (فرانسوا هولاند) ووزراؤه في مشاورات مع عدد من رؤساء دول غرب إفريقيا ومن جانبها أعربت الحكومات الإفريقية عن تقديرها لحكومة فرنسا وتحفيزها للحكومات الإفريقية على اتخاذ الإجراءات اللازمة، وفي عام (2014) قامت القوات الفرنسية بعملية (بارخان) وإنّها تمتاز بمنطق الضم والتقاسم للوسائل وبعمليتين منفصلتين هما (سيرفال في مالي وإيبرفيى في تشاد) وإنّ عملية (بارخان) تضم أكثر من (3) آلاف عسكري وما يرفقهم من دعم للوجستي كالطائرات هليكوبتر الذي وصل عددها إلى (20) و(200) سيارة مقاتلة و(3) طائرات من دون طيار ومدرعات، مما يعني توسع النفوذ الفرنسي خارج دول منطقة الفرانكفونية[1].

وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على ما يسمى بـ(دبلوماسية الزيارات)[*]، وكذلك تُعدُّ الزيارات من قبل المسؤولين الأمريكيين لدول القارة الإفريقية تنافسًا للنفوذ الفرنسي فيها، وهذا ما أعلنته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (كوندوليزا رايس) بالتعاون مع ليبيا لأنّها أوفت بالتزاماتها تجاه حكومة بلدها وكذلك يلزم الجانب الأمريكي التجاوب معها عن طريق الحوافز الإيجابية مع تنازلات ليبية لواشنطن وهذا يجعل من العلاقات الليبية–الأمريكية أفضل من مثيلتها العلاقات الليبية–الفرنسية وبالتالي حرمان فرنسا من توسيع نفوذها في دول الشرق الأوسط ودول شمال القارة الإفريقية والحدَّ من حصولها على ميزات تفضيلية تجارية في أسواق القارة وقطع الطريق عليها للحد من محفزات التمدد الفرنسي داخل القارة[2]، وكذلك هدفت هذه الزيارة، التي شملت كلاً من (ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب) إلى الردَّ على الاهتمام الفرنسي المتزايد بالدول الإفريقية ولاسيما في ضوء زيارات

(1)سلوى بن جديد، مصدر سبق ذكره، ص127.

(*)أي تكثيف زيارات المسؤولين الأمريكيين لدول القارة وإعدادها لكي يكون لها دور إقليمي وتعاون عسكري واقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتهدف هذه الزيارات كما أكدت التقارير الأمريكية، إلى رفض أي وضع يسمح للدول الاستعمارية التقليدية بتوسيع نفوذها، للمزيد من المعلومات يُنظر: خديجة فلاح، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهدي-أم البواقي-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص103.

(2)عمار حمدي، توجه الولايات...، مصدر سبق ذكره، ص165.

الرئيس الفرنسي الأسبق (نيكولا ساركوزي) من أجل إحياء الدور الفرنسي في دول القارة وهذا يعني تحسين مركزها الإقليمي والدولي[1]، وفي المقابل لتلك الزيارات، قام وزير الخارجية الفرنسية الأسبق (هوبير فيدرين) عام (2001) بزيارة إلى منطقة البحيرات العظمى لحلّ الصراع فيها[2]، وكذلك قام الرئيس الفرنسي الأسبق (جاك شيراك) عام (2004) زيارة إلى ليبيا التي تهدف إلى تقوية علاقات بلده مع ليبيا وتسوية كل الخلافات بينهم وتمَّ إبرام اتفاق معها في جانب المواصلات والصناعة والسياحة والتعليم وغيرها من الاتفاقيات[3]، وكذلك عقد اتفاقيات مع (الجزائر) التي تنص على تطوير الجيش الجزائري ومده بالسلاح والعتاد[4]، وعقد اتفاقية مع دول الساحل تحت عمل إطار مؤسسي يحمل اسم (مجموعة 5 الساحل) والهدف منها مواجهة التحديات الأمنية والإقليمية[5].

وفي مجال تدريب الأفارقة فإنّ فرنسا تنافس الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشروع الـ(Recamp)[*]، وفي عام (2008) طرح الرئيس الفرنسي الأسبق (نيكولا ساركوزي) أربعة مقترحات لسياسة بلاده اتجاه دول القارة وهي[6]:

1. الحوار مع الدول الإفريقية لتكثيف اتفاقيات التعاون السابقة، وإعادة صياغة العلاقات الثنائية على مبدأ الشفافية.
2. استخدام الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا لمساعدة الأفارقة على بناء نظامهم الذاتي الجماعي.

(1)المصدر نفسه، ص366.
(2)محمود مصعب جميل، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، مصدر سبق ذكره، ص108.
(3)احمد طاهرة، مصدر سبق ذكره، ص200.
(4)Melly, Paul, and Vincent Darracq, cit, P.P. 4-6.
(5)سلوى بن جديد، مصدر سبق ذكره، ص126.
(*)يُمثل عام (1997) بداية البلورة لهذا المشروع الفرنسي ويهدف المشروع الفرنسي إلى تدريب وتكوين (الجيوش) الإفريقية بصورة تدريجية لتمكنهم من ضمان أمن القارة ويكون المشرف على التدريب هي منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، ويهدف مشروع (Recamp) الفرنسي إلى بناء قدرات أفريقيا لحفظ الأمن، إذ يقوم على أساس إحداث وحدات عسكرية في الدول القارة الإفريقية وحشدها في شكل قوات حفظ السلام، ويكلف مشروع (Recamp) الفرنسي بما يُقارب الـ(20%) من ميزانية التعاون العسكري مع أفريقيا، وبهذا تبتعد الجنود الأفارقة من تدريب القوات الأمريكية مما يعني تقاربها من القوات الفرنسية، للمزيد من المعلومات يُنظر: شمسة بوشناقة، مصدر سبق ذكره، ص378، وكذلك يُنظر: إجلال رأفت، السياسة الفرنسية...، مصدر سبق ذكره، ص12.
(6)بول ميلي وفنست دراك، هل هو أسلوب...، مصدر سبق ذكره، ص13.

3.جعل الدول الأوروبية لاسيما فرنسا "الشريك الرئيسي لإفريقيا في مجال تحقيق السلام والأمن".

وكذلك فإنَّ فرنسا تهدف للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشروع (Recamp) في مجال التدخل ويتمثل في دعم عمليات حفظ الأمن تحت إشراف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وتستفيد القوات الإفريقية في الاضطلاع بهذه المهمة، من التجهيزات والمعدات الفرنسية الموجودة أو المخزنة في إفريقيا، كما تُسهم الدول الشريكة كـ(الولايات المتحدة الأمريكية) في دعم الموصلات الاستراتيجية، ويشمل مشروع (Recamp) دورات تدريبية عدة في السنغال والغابون في عام (2001) والكوزال في الطوغو في السنة المذكورة نفسها وإنَّ التدريب يجمع دول المجموعة الاقتصادية أي إفريقيا الغربية (CEDEAO) فضلًا عن تشاد وتنزانيا في سنة (2002) ودورة دولا (Douala) سنة (2006) وذلك بدعم فرنسي كبير على المستوى المالي والتقني وبمشاركة رمزية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتسهيل عملية التدريب، من مشروع (Recamp) يمكن معرفة الرغبة الفرنسية لتخليها عن مساحتها في القارة لصالح قوات حفظ الأمن، ويقوم البرنامج متعدد الأطراف باشترك كل من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية الإفريقية والاتحاد الأوروبي في ضمان الأمن الإفريقي، ويُعد هذا أهم تحول تعرفه السياسة (الإفريقية–الفرنسية)[1].

إنّ الولايات المتحدة الأمريكية ترفع شعار (تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان) إلّا أنّهما شعاران تستغلهما لتحقيق مصالحها والمتمثلة بتطوير علاقتها السياسية مع دول القارة ويكون النظام السياسي الإفريقي تابعًا لها مما يؤدي للحدَّ من النفوذ الفرنسي والانفراد بالسيطرة على تلك الدول، إذ إنّها تشكل نخبًا من القادة الموالية للغرب بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص[2]، فقد نجحت بتكوين تجمعات سياسية من خلال استقطاب الأفارقة بما يخدم مصالحه، فقد قامت الولايات المتحدة باستقطاب (أسياس أفورقي) في أريتريا، و(يوري موسوفيني) في أوغندا، و(ميليس زناوي) في

(1)شمسة بوشناقة، مصدر سبق ذكره، ص ص379-380.
(2)راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، متوفرة على الرابط الآتي، تاريخ الدخول3/5/2021: http://islamport.com/w/amm/Web/135/4485.htm.

إثيوبيا، و(ولوران كابيلا الابن) في زائير (الكونغو حاليًا) وبهذا تخرق المصالح الفرنسية[1]، ويلاحظ على دول منطقة الفرانكفونية أنّها أصبحت أكثر ميلاً للاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية واستبدال النفوذ الفرنسي بآخر أمريكي[2]، ويُعدُّ نشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من الأهداف الأساسية في الاستراتيجية الأمريكية، ويؤدي نشر الاستراتيجية الأمريكية في القارة لتحجيم النفوذ السياسي الفرنسي ومن جانبها فإنّ فرنسا تنشر حقوق الإنسان والديمقراطية على وفق مصالحها في القارة وهذا يخلق تنافسًا بين الطرفين في القارة الإفريقية[3]، ويمثل مشروعها "قانون حول التنمية"[*] الذي يهدف إلى إيجاد مراقبة على الأنظمة المتبعة في دول القارة[4].

وإنّ فرنسا تركز بالتزامها الدائم بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وعلى مبدأ الاحترام المتبادل لهوية الدول الإفريقية واستقلالها وهذا ما أكّد عليه الرئيس الفرنسي السابق (فرانسوا هولاند) الذي أكد على أنّ إفريقيا وفرنسا شريكان[5]، وفي المقابل فأنّ الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ أساليبًا مختلفة للتدخل في القارة كانتشارها العسكري في نيجيريا بذريعة كون النظام السياسي نظام دكتاتوري عسكري وبعيدًا من النظام الديمقراطي وأنه عديم الشرعية على وفق النهج الأمريكي السياسي[6]، وأنّها دعمت موقف الحكومتين الرواندية والأوغندية الداعم لتحالف قوى معارضة في دولة الكونغو الديمقراطية بقيادة (لوران كابيلا) واستمر الدعم لحين إسقاط نظام (موبوتو) وهذا التدخل الأمريكي جاء تحت حجة دعم حركة التحول الديمقراطية في القارة[7].

---

(1)صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، التنافس الدولي ومذهب...، مصدر سبق ذكره، ص88.
(2)عمار حمدي، تواجه الولايات...، مصدر سبق ذكره، ص365.
(3)صابون محمد راشد، التنافس الفرنسي-الأمريكي...، مصدر سبق ذكره، ص68.
(*) يُعد قانون حول التنمية القانون الأول في تاريخ فرنسا لحد من استغلال الفرنسي لخيرات الإفريقية لا سيما الحد من (فرانس أفريك) من خلال استبداله بـ(هيلين لو غال) مما يؤدي لتوسيع النفوذ الفرنسي في القارة الإفريقية، وانهُ يهدف لإصلاح القانون لاسيما وان القانون يختص بتطوير الدول النامية كدول القارة الإفريقية كإعفائها من الضرائب وعدم اخذ الفوائد من القروض الفرنسية، للمزيد من المعلومات يُنظر: كورانتيان دوتريب، وجود فرنسا في إفريقيا ..وما تبقى من العلاقات، ترجمة: سيدي. م.ويدراغو، مجلة قراءات افريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (29)، يوليو-سبتمبر2016، ص129.
(4)كورانتيان دوتريب، مصدر سبق ذكره، ص129.
(5)بول ميلي وفنست درارك، هل هو أسلوب...، مصدر سبق ذكره، ص24.
(6)محمود مصعب جميل، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، مصدر سبق ذكره، ص86.
(7)عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص127.

تهدف الولايات المتحدة الأمريكية لنشر ثقافتها الدعائية في القارة بهدف تأثير آيديولوجي على الرأي العام الإفريقي لاسيما وأنَّها طرحت فكرة دولة غير استعمارية بل على العكس فهي تعمل على مساعدة جميع الدول الإفريقية في الحصول على استقلالها[1].

ويمكن القول: إنَّ السياسة الأمريكية في القارة تهدف إلى[2]:

1. دعم العلاقات الأمريكية الإفريقية في مجالها الدبلوماسي والهدف منه تحقيق الوجود السياسي الأمريكي في القارة من خلال المشاركة في الأحداث السياسية الجارية هناك والذي ينتج عنه تفردها في السيطرة سياسيًا على القارة وتنحية فرنسا وتحقيق الهيمنة الأمريكية.
2. استقطاب دول القارة للجانب الأمريكي مما يزيد دعم تلك الدول لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.
3. دعم الاستقرار السياسي في دول القارة مما يسهل التدخل الأمريكي في هذه الدول.
4. تسوية الصراعات الإقليمية وبشكل سلمي وإبراز الدور الأمريكي في هذه التسوية.

في السودان يظهر التنافس الأمريكي والفرنسي من خلال المساندة الفرنسية لنظام الإنقاذ في السودان وهذا النظام تعدّه الولايات المتحدة الأمريكية العدو الأول لها، إذ دعمت فرنسا هذا النظام بسبب رؤيتها لإيجاد مراكز لها في منطقة البحيرات العظمى لاسيما بعد تراجع نفوذها واستخدامها لنظام الإنقاذ في الوساطة بين الجماعات الإسلامية في الجزائر، والأهم لديها هو تحول السودان إلى دولة بترولية وهذه المساندة الفرنسية أدّت إلى تأجيل تطبيق الخطط الأمريكية التي عملت على صدَّ أعمال نظام الإنقاذ في السودان وعدته غير شرعي ويمثل عدو الأول لها[3].

ويُعدُّ الجانب الثقافي من أحد مجالات التنافس الأمريكي والفرنسي في القارة الإفريقية، إذ تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال العولمة لفرض ثقافتها على جميع أنحاء العالم بما فيه القارة الإفريقية، وفي المقابل نجد أنّ الاتحاد الأوروبي وعلى رأسهم فرنسا تهدف لتثبيت ثقافتها في القارة

(1)محمود مصعب جميل، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 46.
(2)صابون محمد راشد، التنافس الفرنسي-الأمريكي...، مصدر سبق ذكره، ص68-69.
(3)صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، التنافس الدولي ومذهب...، مصدر سبق ذكره، ص93.

وترفض الثقافة الأمريكية وأنّها تهدف للحفاظ على لغتها في القارة[1]، ولهذا تعمد فرنسا على عولمة قيمها والقيم الأوروبية من خلال وصف الوزير الفرنسي الأسبق (فرنسوا فيون) إذ إنّه أكّد على تحديد أوروبا لذاتها من خلال اتباعها منهج خاص بها يروج عن قيمها العالمية وليس الاقتصار بالقارة الأوروبية فقط[2]، وبربط التعاملات الدولية بلغتها وليس باللغة الإنجليزية (الأمريكية)[3]، ومن خلال الفرانكفونية تجعل ثقافتها تمتد اتجاه المناطق التي كانت تحت السيطرة البرتغالية والإسبانية بل أوسع من ذلك[4]، مما يجعلها دولة عظمى وهذا ما أكّده المفكر الفرنسي (فرناند برودل) بقوله "إنّ فرنسا تحافظ على مركزها بين الدول العظمى بفضل اللغة الفرنسية"[5]، وكذلك تحرص على ربط الطلاب الأفارقة معهم من خلال إرسالهم إلى فرنسا وإنشاء جماعات تنطق باللغتين العربية والفرنسية، ولكن الاستقطاب الأمريكي للطلاب من خلال عدم تعقيد الشروط للحصول على الشهادات الأمريكية جعل نفوذ فرنسا في تراجع مما جعلها تقلل من شروط الحصول على الشهادات الفرنسية ومن هذه الشروط هو تقليل الوقت للحصول على شهادة الدكتوراه وعدم مطالبتهم بالمستوى العالي من العلمية، وقامت بطبع الكتب وعرض الأفلام التي تذكر الأفارقة بإلغاء العبودية باللغة الفرنسية بهدف إبعاد السياسة الأمريكية وتوسع سياستها الثقافية[6]، وبهذا تسيطر فرنسا على العقول والأرواح للأفارقة ويُعدُّ هذا برنامجها للاستعمار الجديد[7]، وتلتبس الأفكار والقيم وسلوك المجتمع الغربي (الفرنسي) محل القيم

(1)فوزية العشماوي، الحوار بين الحضارات والخصوصيات الثقافية، مجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت، العدد (534)، 2003، متوفر على الرابط الآتي، تاريخ الدخول 2/4/2021:
http://www.arabphilosophers.com/Arabic/adiscourse/aeast-west/Islam_and_West/Civilizations_Dialogue_and_Cultural_Sepecifities.htm

(2)نقلاً عن: سعيد اللاوندي، أمريكا-أوروبا العولمة والعولمة المضادة!، مصدر سبق ذكره، ص130.

(3)سوسن حسين في لقاء مع د. جاك أتالي، الحضارة الغربية تحمل بداخلها جذور انهيارها، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (144)، أبريل2001، 119.

(4)بطرس بطرس غالي، الفرنكوفونية والحواريين الثقافات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (146)، أكتوبر2001، ص9.

(5)نقلاً عن: محمد سيد أحمد، مؤتمر للفرنكوفونية في لبنان، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (146)، أكتوبر2001، ص21.

(6)دخالة مسعود، العلاقات الأوروبية الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005، ص212.

(7)خديجة فلاح، السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص112.

والسلوك والأفكار التي كانت سائدة وهذا يعني السيطرة السياسية والثقافية والحضارية[1]، وفي المقابل فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية تستغل الخلفية الاستعمارية الفرنسية في القارة وتُعدُّ نفسها المحرر لهم من خلال تصريح السفير الأمريكي (إوارد غابريال) في المغرب بقوله "لنقلها بكل تواضع، نحن، متواجدون كشركاء في هذه المنطقة لأنّنا أمريكا، بكل ما يمثله ذلك من نموذج سياسي، واقتصادي، وثقافي ناجح وجذاب، ولأنّنا لسنا أوروبيين بالإرث التاريخي لأوروبا في إفريقيا"[2].

وتستغل فرنسا إساءة الرؤساء الأمريكيين للأفارقة كالرئيس السابق (دونالد ترامب) الذي وصفهم بـ(الحثالة) مما يدل على الإساءة لهم وهذا يقلل من شأن الأفارقة وبالتالي يضعف العلاقة الأمريكية بدول القارة[3].

وعليه فإنّ طبيعة التنافس السياسي الأمريكي والفرنسي يظهر من خلال توسيع كل منهما سياسته على حساب الآخر واستخدام الطريق السلمي من خلال الزيارات الرسمية واحترام الأفارقة وتقديم المشاورات لقاداتهم ونشر ثقافتهم، مما يجعل من الأفارقة ضمن سيطرتهم.

المطلب الثاني: التنافس في الجانب الاقتصادي

صّرح وزير التجارة الأمريكي السابق في إحدى خطبه قائلاً "إنّ إفريقيا هي حدود للمصدرين والمستثمرين الأمريكيين، إنّها ذات خيرات كثيرة، وكذلك فإنّه عبر عن تنافس دولته مع فرنسا بقوله "الولايات المتحدة الأمريكية لن تتنازل عن أي سوق إفريقي للدول الأوروبية، الشركاء التقليدين لإفريقيا"[4] مما يؤكد دخول الجانب الاقتصادي ضمن إطار التنافس بين الدولتين.

(1)نعيمة كرولي، فرنسا من ثورة الجياع إلى لعبة الأمم، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط1، 2020، ص177.
(2)نقلاً عن: بيروم فاطمة، مصدر سبق ذكره، ص303.
(3)نقلاً عن: مجموعة مؤلفين، التوجهات الدولية تجاه القارة الإفريقية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط1، 2020، ص ص59-60.
(4)نقلاً عن: بيروم فاطمة، دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لمدة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018، ص303

ويشكل النفط مدخلاً أساسيًا للدور الأمريكي في القارة الإفريقية لاسيما مع زيادة الاستهلاك العالمي بشكل عام لاسيما في بداية الألفية الجديدة والذي من المتوقع أن يصل إلى (59%) بحلول عام (2050) وزيادة الاستهلاك الأمريكي له بشكل خاص[1]، في عام (2017) كان هناك ارتفاع بالطلب العالمي على الطاقة بما يُقارب الـ(3.2%) في السنة الواحدة، ومن ضمن الدول العالمية هي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وهذا له أثر كبير على العلاقات بين البلدين إذ إنّها تكّون علاقة تنافسية[2]، لاسيما وأنّ أمريكا تستهلك من النفط ما يُقارب الـ(19.4) مليون برميل يوميًا وأنّها تستورد ما يقارب الـ(2.4) مليون برميل يوميًا، من احتياجاتها النفطية، ومنها النفط الإفريقي وهذا يجعلها مهمة لديها[3].

في بداية عام (2000) نشر مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية الأمريكي تقريراً يلزم مراجعة واشنطن لسياستها اتجاه دول القارة لأنّ لديها مصالحًا عديدة في القارة وإنّها تعتمد على أكثر من (15%) من النفط الإفريقي ولها استثمارات في دول عديدة كـ(أنجولا، ونيجيريا، وغيرها)[4]، وحسب تصريح الرئيس المندوب لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكية (لانتوني ليك) الذي قال "في المستقبل القريب فإنّ دول القارة الإفريقية ستسهم في الواردات النفطية لبلده مثلما تسهم منطقة الشرق الأوسط لا بل أنّها تُعدُّ البديل المستقبلي للنفط الشرق الأوسط"، وطبقًا لتقرير مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية في عام (2005) "ما وراء التدخل: الموقف الأمريكي الاستراتيجي تجاه إفريقيا"[5]، وفي عام (2015) وصل الاعتماد الأمريكي على النفط الإفريقي لـ(25%)[6]، فإنّه في نهاية العقد الحالي ستصبح إفريقيا جنوب الصحراء مهمة كمصدر لواردات الطاقة الأمريكية تمامًا كما هو الحال بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، وكذلك فإنّ منطقة غرب القارة الإفريقية تمتلك مصادر للطاقة بكميات كبيرة

(1)شمسة بوشنافة، دور فرنسا...، مصدر سبق ذكره، ص366
(2)رسل ياسين مزعل العبيدي، التنافس الدولي...، مصدر سبق ذكره، ص ص145-146.
(3)Bp Statistical Review Of Word Energy 2020, Op, Cit, P. 21.
(4)حمدي عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة، مصدر سبق ذكره، ص197.
(5)نقلاً عن: شمسة بوشنافة دور فرنسا...، مصدر سبق ذكره، ص ص367-368.
(6) نقلاً عن: دحماني العيد، مصدر سبق ذكر، ص979.

ولاسيما خليج غينيا وهذا يعني ارتفاع صادرات النفط من القارة الإفريقية للولايات المتحدة من نسبة (15%) إلى أكثر من (20%) وبهذا فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية نجحت في اختراق المصالح الفرنسية في الدول الفرانكفونية، إذ إنّها وسعت علاقتها التجارية مع السنغال ووقعت شركاتها عقودًا نفطية مع الكونغو برازفيل وجيبوتي إلى جانب استثارتها في جزر القمر، وأن فرنسا لا ترغب في خسارة مكانتها في هذه الدول مما يؤدي لتنافسهم في الجانب الاقتصادي[1].

وفيما يتعلق بالمساعدات، فإنَّ المساعدات الفرنسية لدول القارة في عام (1980) مثلت الـ(36%) من دخل فرنسا القومي وزادت لتصل إلى (56%) عام (1990) أي أكثر من (34) مليار فرنك فرنسي وفي عام (2015) وصلت مساعداتها لـ(12.8) مليار يورو ويرى الفرنسيون أنَّ مساعدة الدول الإفريقية تعني مساعدة أنفسهم لأن فرنسا تقوي نفوذها الاقتصادي من خلال تلك المساعدات[2]، ومن جانبها وفي عام (1998) طرحت الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال شركاتها عقد شراكة مع دول المغرب العربي بهدف إقامة منطقة تجارية حرة وترابطها معهم[3]، وتحمل اسم (أيزنستات) التي تهدف لتوسيع التجارة بين بلاده ودول المغرب العربي بل تحقيق الاندماج الاقتصادي، وتثبيت التعاون والتبادل الحر[4]، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة مشروع تعاون اقتصادي مع هذه الدول بهدف إقامة منظمة للتجارة الحرة لكي تنافس الدول المرتبطة مع أوروبا[5].

ويُعد قمة العشرين (بين دول القارة وفرنسا) والتي عقدت عام (1998) أكد وزير التجارة الأمريكية الأسبق (وليام ديلي) "هناك العديد من الدول الإفريقية على استعداد للخروج من دوائر الاستعمار

(1)المصدر نفسه، ص ص367-368.
(2) المصدر نفسه، ص97، وكذلك يُنظر: مقال متوفر على الرابط التالي، تاريخ الزيارة: 2021/15/8:
https://www.france
(3)راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، متوفرة على الرابط الآتي، تاريخ الدخول3/5/2021:
http://islamport.com/w/amm/Web/135/4485.htm.
(4)سعيد اللاوندي، "ماراثون" أوروبي-أمريكي على النفوذ في المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (156)، 2000، ص34.
(5)صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، التنافس الدولي ومذهب...، مصدر سبق ذكره، ص91.

الفرنسي"، وعدت فرنسا أنّ السياسة الأمريكية في القارة تقوم على مبدأ المصلحة فقط أي بعيدة عن مبادئ التكافؤ، وانتقدت فرنسا سياسة الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون) الذي رفع شعار "شراكة لا تبعية مع إفريقيا" فإنّ الاستقطاب للدول الإفريقية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لا تعمل بهذا الشعار وأنّها لا تقدم المساعدات إلّا على وفق شروط[1]، وكذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية برفع شعار (للتجارة لا للمساعدات) وهذا الشعار يؤدي إلى فتح الأسواق الأمريكية وزيادة نفوذها في دول القارة[2].

وفي السودان يظهر التنافس الأمريكي الفرنسي بكل وضوح، إذ حصلت فرنسا في عام (1980) على حق التنقيب عن النفط، وإنتاجه في مساحة تقدر بما يُقارب الـ(120 ألف كم^2) وتقع هذه المنطقة بين ملكال وبور، وقد أظهرت تقديرات المهندسين الفرنسيين أنَّ المنطقة المستهدفة تمتلك مخزونًا ضخمًا من النفط. وقد اضطرت فرنسا في عام (1985) إلى تعليق عملياتها في التنقيب عن النفط في السودان، بسبب الحرب في جنوب السودان. وأنَّها قد احتفظت بعلاقات وثيقة مع نظام الحكم في الخرطوم، إذ أنّها وفّرت له الدعم اللوجستي والعسكري، وبالمقابل فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية وفي إطار سياستها الرامية إلى عزل نظام الإنقاذ قدمت العون والدعم لجماعات التمرد السودانية في كل من أوغندا، وإريتريا، وإثيوبيا. وحاولت الإدارة الأمريكية جاهدة منع الشركات غير الأمريكية من استغلال النفط السوداني، فمارست ضغوطًا على الشركات غير الأمريكية كـ(الشركات الفرنسية)[3].

أنَّ التنافس الأمريكي الفرنسي في القارة يظهر جليًا من خلال المساعدات الاقتصادية التي تقدمها هاتان الدولتان لدول القارة، إذ من خلال تلك المساعدات تأتي الشروط السياسية بتبعية هذه الدول الإفريقية للدول المانحة، فمثلا في عام (1984) صرّح وزير الخارجي الأمريكي (دين راسك) بقوله

(1)دخالة مسعود، العلاقات الأوروبية...، مصدر سبق ذكره، ص198، وكذلك يُنظر: عصام محمد عبد الشافي، القوى الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص ص38-39.
(2)صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، التنافس الدولي ومذهب...، مصدر سبق ذكره، ص88.
(3)حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟ أي مستقبل، مصدر سبق ذكره، ص109.

"إنّ برنامج المساعدات الخارجية في الستينيات والسنوات السابقة والقادمة تهدف لتطبيق المصالح الأمريكية إذ أن السياسة الأمريكية من دونها ستكون بخطر" ولعل هذا الخطر يأتي من نفوذ الدول الأخرى في القارة مثل فرنسا[1]، وفي عام (2019) أكّد الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) على دعمه الاقتصادي لدول القارة وإنّه يهدف للإلغاء ديون دول القارة[2].

ويمكن استشراف المنافسة الأمريكية للدول الأوربية لاسيما فرنسا منهم، من خلال حديث الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون) في عام (1996)، الذي قال في إحدى خطبه وهو في زيارة لدول القارة، قال "إنّ إفريقيا تمثل الحدود الأخيرة للمصدرين والمستثمرين الأمريكيين، وفيها إمكانيات كثيرة ولقد سبق وأن ترك رجال الأعمال والمال الأمريكيون الأسواق الإفريقية لزمن طويل، لتكون منطقة نفوذ لمنافسينا من الدول الأوروبية"[3].

وفيما يتعلق بالمبادرات التجارية بين فرنسا ودول القارة وكذلك بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول القارة فإنّ فرنسا تبقى الممول الأول لإفريقيا بين دول الاتحاد الأوروبي والثانية عالميًا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، والتجارة بينها وبين دول القارة الإفريقية تمثل (15%) من الواردات و(10%) من الصادرات أي (50) مليون دولار على وفق احصائيات عام (2005)[4]، وفي عام (2019) بلغ التبادل بينهم ما يُقارب الـ(555) مليار دولار[5]، وأمّا التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول القارة الإفريقية فإنّ الواردات تُقارب الـ(7.5%) و(21%) من الصادرات الإفريقية أي إنّها تمثل (70) مليار دولار، وهذا يعني وجود الأولوية للولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما تعارضه

(1)نقلاً عن: جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، مصدر سبق ذكره، ص42.
(2) مقال متوفر على الرابط التالي، تاريخ الزيارة: 2021/15/8: https://www.france
(3)نقلاً عن: دخالة مسعود، العلاقات الأوروبية...، مصدر سبق ذكره، ص164.
(4)شمسة بوشنافة، دور فرنسا...، مصدر سبق ذكره، ص385.
(5) مقال متوفر على الرابط التالي، تاريخ الزيارة: 2021/15/8: https://www.france

فرنسا ولهذا تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في الجانب الاقتصادي[1]، وهدف المبادرات الأمريكية هو ربط الاقتصاد الإفريقي بها أي هيمنتها عليه لاسيما مجال الطاقة ولها مبادرة "ايزنستات"[*].

ومن خلال الزيارات في نهاية القرن الماضي والتي قام بها المسؤولون الأمريكيون كقيام وزير الخزانة الأمريكي (روبرت روبن) خلال رئاسة الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون)، بجولة مطولة في القارة الإفريقية، وكذلك قام (ديلي) رئيس البعثة التجارية الأمريكية بزيارة دول جنوب القارة كـ(كينيا، وساحل العاج، ونيجيريا) في تسعينيات القرن الماضي، والهدف من الزيارة هو وضع اتفاق تجاري بين الدول الإفريقية والولايات المتحدة الأمريكية التي تمَّ اقتراحها من قبل إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلنتون) وتشمل البعثة (15) صناعيًا أمريكًا وتشمل قطاعات الاتصالات والتكنولوجيا الإعلامية مع (أي كي كي وبانامسات) والبتروكمائية مع (شيفرون ودويون وأترون ومونساتنو) وتشمل كذلك القطاعات الزراعية والغذائية مع (كأراغيل وكوكاكولا) وأيضًا يشمل المواد الصيدلية مع (فايزر) وتهدف هذه الزيارة لتبديل وسيلة تقديم المساعدات الأمريكية بالتجارة الأمريكية، وعلى العكس من السياسة الاقتصادية الأمريكية فإن فرنسا لا تشجع سياسة المساعدة لدول القارة الإفريقية وبهذا فإنّ اقتصاد هذه الدول يكون قوي ويضمن لها الاستقرار وهذا يجعل من فرنسا قريبة من الدول الإفريقية لأنّها تمت على المساعدات وهذا يجعل من التنافس الأمريكي والفرنسي بازرًا بصورة واضحة في القارة الإفريقية بجانبه الاقتصادي[2].

(1)شمسة بوشنافة، دور فرنسا...، مصدر سبق ذكره، ص385.

(*)في نهاية القرن الماضي من خلالها تم ربط دول شمال القارة (الجزائر، وتونس، والمغرب) بها وسميت هذه المبادرة في عام (2002) بـ(البرنامج الأمريكي الاقتصادي في منطقة شمال إفريقيا) وهدف هذه المبادرة هو فك الروابط بين دول القارة الإفريقية وأوروبا، للمزيد من المعلومات يُنظر: بيروم فاطمة، مصدر سبق ذكره، ص303.

(2)عمران سلمان، حرب صامتة أسلحتها المال والنفوذ السياسي، التنافس الأمريكي الفرنسي على افريقيا يدخل مرحلة جديدة، مجلة البيان، العراق، متوفر على الرابط الآتي، تاريخ الدخول، 6/4/2021:
https://www.albayan.ae

ومن خلال مُبادرة قانون النمو والفرص في إفريقيا (الأغوا) وهو منافس لإتفاقية (لومي)[*] فإنّ الهدف هو توسيع قاعدة النفوذ الأمريكية واستقطاب الدول الإفريقية والسعي لإقامة منطقة تبادل حر وكذلك من خلال إنشاء بنك لتمويل الصادرات والمصادقة على تشريع يسمح بدخول المزيد من المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الأمريكية دون قيود جمركية، والذي يؤدى أيضاً إلى زيادة التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول القارة الإفريقية من (1% إلى أكثر من 28% وفق احصائيات عام 2008) وهذا يشكل (6.18) بليون دولار[1]، وكذلك رفع المساعدات التي قرارتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) من (0.7%) إلى (0.16%) من الناتج القومي الأمريكي وهو ما سيؤدي إلى زيادة قيمة المساعدة السنوية من (19) مليار دولار أمريكي سنوياً إلى (91) مليار دولار، وفي عام (2000) ارتفعت المساعدات الأمريكية للقارة الإفريقية من (750) مليون إلى ما يُقارب الـ(مليار) في عام (2004) فضلًا عن صندوق مكافحة الإيدز بقيمة (15) مليار دولار على مدى (خمس) سنوات التي تبدأ من عام (2000) وفي عام (2003) التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بإعفاء الدول الإفريقية من ديون بقيمة (2.4) مليار دولار في عام (2004)[2]، ويُعدُّ صندوق الاستثمارات (OPIC) الخاص بتمويل الاستثمارات الأمريكية في مناطق ما وراء البحر الذي يبلغ رأس ماله (350) مليون دولار والذي يُعد منافساً للاستثمارات الفرنسية، ومن خلال الصندوق يتم دعم التجارة البينية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول القارة الإفريقية وهذا يجعل من الدول المنافسة لها مقيدة بالتحركات[3].

(*) إتفاقية لومي: وهي إتفاقية تهدف لربط الاتحاد الأوروبي مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء ودول المحيط الهادي والبحر الكاريبي. وقد وقع في إطارها أربع إتفاقيات بدأت الأولى عام (1975) وتوسعت العضوية لاحقًا حتى وصلت العضوية إلى (69) دولة في اتفاقية لومي الرابعة التي طبقت في المدة من (1995-2000)، صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، التنافس الدولي ومذهب...، مصدر سبق ذكره، ص90، وكذلك يُنظر: رتيبة برد، الاستراتيجية الإفريقية للاتحاد الأوروبي، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (28)، أبريل-يونيه2016، ص ص40-42.

(1)عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص118-119.

(2)شمسة بوشنافة، دور فرنسا...، مصدر سبق ذكره، ص366.

(3)محمود مصعب جميل، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، مصدر سبق ذكره، ص70.

وكذلك فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تدخلان في تنافس في جانب الاستثمارات في دول القارة، وقد احتلت الاستثمارات الفرنسية في منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية المرتبة الثانية بمبلغ يُقارب الـ(155) مليار دولار بعد الولايات المتحدة الأمريكية والتي يبلغ حجم استثماراتها ما يُقارب الـ(249) مليار دولار، وتبقى فرنسا المستثمر الأول في صناعة الكيمائيات والصناعات الزراعية والغذائية[1]، ففي عام (2014) بلغت تجارتها ما يقارب الـ(400) مليار دولار[2]، وتُعد فرنسا المستثمر الأول في كل من سيشل، (الكونغو وبرازافيل)، وساحل العاج، والمغرب، وموريشيوس، والكاميرون وأنَّ عدد شركاتها العاملة في القارة أكثر من (27.33) في عام (2001) وإنَّ إجمالي الشركات الفرنسية (22.119).

ومن خلال العولمة فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تهدف لربط الاقتصاد الإفريقي بالاقتصادي العالمي مما يعني السيطرة الأمريكية على الاقتصاد الإفريقي وبالتالي تبعد السيطرة الفرنسية عنه[3]، إذ إنّها تستخدم نفوذها في صندوق النقد الدولي من خلال طرح فكرة المشاركة بين القطاعات الخاصة بديلاً عن النفوذ الفرنسي الذي يأخذ طريق المساعدات المباشرة وهذا يجعل الأبواب مفتوحة أمّام الأسواق الأمريكية[4]، إذ من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية التحكم باقتصاديات الدول النامية ومنها الدول الإفريقية، وهذا يظهر جليًا من خلال تطبيق أكثر من (20) دولة أفريقية لسياسة الصندوق الدولي، وبهذا يتوسع النفوذ الاقتصادي الأمريكي في القارة على حساب النفوذ الفرنسي مما يجعل فرنسا تزيد من تجارتها في القارة[5]، ومن خلال المسؤولية الاقتصادية لفرنسا اتجاه دول القارة الإفريقية فإنها غيرت التزامات المالية إلى

(1)شمسة بوشنافة، دور فرنسا...، مصدر سبق ذكره، ص388.
(2) موسوعة ويكيبيديا، مقال متوفر على الرابط التالي، تاريخ الزيارة: 2021/8/15:
https://ar.wikipedia.org/wiki.
(3)صابون محمد راشد، التنافس الفرنسي-الأمريكي...، مصدر سبق ذكره، ص73.
(4)المصدر نفسه، ص179.
(5)جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، مصدر سبق ذكره، ص81.

مؤسسات عالمية مثل الصندوق الأوروبي للتنمية وإنَّ هدفها هو تحقيق التبعية الإفريقية لها وليس للمؤسسات الدولية الاقتصادية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية[1].

يُعدُّ إنشاء الأسواق المشتركة ومناطق جمركية واحدة ضمن نطاق المنظمات من أهم الأساليب الفرنسية لتقليص التوسع الأمريكي في القارة ومن هذه المنظمات هي: (سادك، وايكواس، وكوميسا، وتجمع الساحل والصحراء[*] وغيرها من المنظمات)[2]، وفي المقابل فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تستفيد من هذه التجمعات الاقتصادية الإقليمية في القارة لتقوية تعاونها الاقتصادي معها[3].

إنَّ دول القارة الإفريقية هي المتضرر الوحيد من المنافسة بين الطرفين، إذ مقابل الاستثمارات الفرنسية في المناطق الاقتصادية المهمة، لا تحتل إفريقيا إلّا نصيبًا ضئيلاً لا يعكس الأهمية الاستراتيجية التي توليها فرنسا، وهو ما يفسر استراتيجية القوى الكبرى في المنطقة التي تعتمد على عدّ القارة مصدر الطاقة والموارد الأولية فقط، فحسب مكتب التحليل الاقتصادي في الولايات المتحدة فإنَّ نصيب إفريقيا من الاستثمارات المباشرة الخارجية، بلغ عام (2000) ما يُقارب الـ(1.1) مليار دولار مقابل (1.9) بالنسبة للشرق الأوسط، و(21) مليار دولار بالنسبة لآسيا الباسفيك، و(19.9)

(1)دخالة مسعود، العلاقات الأوروبية...، مصدر سبق ذكره، ص227.

(*) السادك: هو تجمع تم انشاءه عام (1992) وانه بديل عن مؤتمر التنسيق والتنمية في الجنوب الإفريقي، ويضم اكثر من (14) دولة، وفي شرق القارة يوجد تجمع السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا اسمه (الكوميسا) وان هدفها هو إنشاء منظمة تجارة حرة، وفي شرق القارة يوجد منظمة (الإيجاد) وكذلك تعرف باسم (الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر)، واحداث التجمعات في القارة هي (كوميسا) الذي تم إنشاءه عام (1998) هدفها هو التنسيق السياسي والاقتصادي بين دول الأعضاء، وفيما يخص (ايكواس) فانه تجمع اقتصادي تن انشاءه من قبل دول غرب القارة عام (1975) ويعتبر ناتج عن اتفاقية لاجرس التي تم توقيعها من قبل (15) دولة من دول المنطقة وبعد الجهود المبذولة وتوحيد سياتها واقتصادها من قبل هذه الدول تم انشاء هذا التجمع الذي يضمن لها الاستقرار الامني، للمزيد من المعلومات يُنظر: خالد حنفي علي، الإقليمية الجديدة في أفريقيا: أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء، مجلة الساسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (144)، ص ص185-191، وكذلك يُنظر: مجموعة باحثين، الموسوعة الإفريقية، اليوبيل الذهبي لمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، المجلد (5)، مايو1997، ص ص169-187، طارق عادل الشيخ، التجمعات الإفريقية.. مقومات النجاح ومعوقات التكامل، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (169)، يوليو2007، ص ص123-129، وكذلك يُنظر: محمد عاشور مهدي، التكتلات الاقتصادية في افريقيا.. الطموحات والواقع، مجلة قراءات افريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، يوليو2014، ص ص58-69.

(2)حمدي عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة، مصدر سبق ذكره، ص194.

(3)صابون محمد راشد، التنافس الفرنسي-الأمريكي...، مصدر سبق ذكره،171.

مليار دولار بالنسبة لأمريكا اللاتينية، و(76.9) مليار دولار بالنسبة لأوروبا، ويرجع أسباب ضعف نصيب الاستثمارات في إفريقيا لعوامل عدة منها: ضعف الاقتصاد الإفريقي ولاسيما درجة لتصنيع المواد الأولية ونسبة المواد المصنعة أي حجم الصادرات، لهذا نرى تدني مستوى دخل الأفراد في دول القارة[1]، وإنّ الاستثمارات الفرنسية في القارة الإفريقية عام (2015) تراجعت بما يُقارب الـ(5%) وإنّها قاربت الـ(0.7) مليار دولار[2].

إنَّ التنافس الأمريكي والفرنسي في القارة في جانبه الاقتصادي ينحصر بالحصول على مصادر الطاقة لاسيما النفط وفي الحصول على الاستثمارات لشركاتهم وكذلك في تقديم المساعدات من قبلهم إذ تكون هذه المساعدات أكبر وأكثر وبشروط أقل يجعل دول القارة تابعة لهم وكذلك في زيادة التجارة البينية.

المطلب الثالث: التنافس في المجال العسكري والأمني

للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تدخلات عسكرية عديدة في دول القارة الإفريقية سواء أكان التدخل عن طريق تقديم المساعدات اللوجستية أم إرسال المقاتلين لأجل مكافحة الإرهاب والقيام بالمهام العسكرية هناك، وهذه التدخلات الأجنبية (الأمريكية والفرنسية) أنما تدل على التواجد العسكري الأمريكي والفرنسي في القارة وسعي كلتا الدولتين في إبراز قوتهما في القارة الإفريقية.

منذ أحداث (11-أيلول-2001) والولايات المتحدة الأمريكية تحارب الإرهاب في جميع أنحاء العالم بما فيه القارة الإفريقية[3]، وهناك ما يُقارب الـ(34) دولة إفريقية ينمو بها تنظيم القاعدة مثل كينيا وأوغندا، ولهذا شجعت الولايات المتحدة الأمريكية الدول الإفريقية من أجل التعاون معها في حربها ضد الإرهاب[4]، وإعلانها مساندة جميع الدول لها وإزاحة كل المنافسين لها في هذا المجال[5].

(1)شمسة بوشنافة، دور فرنسا...، مصدر سبق ذكره، ص389.
(2) فرنسا والعلاقات الاقتصادية غير عادلة مع إفريقيا، مقال متوفر على الرابط الآتي، تاريخ الزيارة: 2021/8/15: https://www.aa.com.tr/ar/
(3)نقلاً عن: صابون محمد راشد، التنافس الفرنسي-الأمريكي...، مصدر سبق ذكره، ص74.
(4)خديجة فلاح، السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص ص103-104.
(5)صابون محمد راشد، التنافس الفرنسي-الأمريكي...، مصدر سبق ذكره، ص74.

في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي وتحديدًا في القمة (الفرنسية–الإفريقية) لعام (1998) قامت فرنسا باستقطاب دول القارة وإبعادها من الولايات المتحدة الأمريكية وفي عام (1999) استضافت فرنسا وزراء خارجية دول القارة وبحثت معهم قضايا الأمن والتنمية ودعمها لهم استعدادها لحل النزاعات بينهم ويلاحظ على الأسلوب الفرنسي الذكاء بتقليص النفوذ الأمريكي بالقارة وبشكل سلمي[1].

تتنافس الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في تحجيم النزاعات الداخلية في القارة إذ يهدف كلاً منهما أن يسبق الآخر في ذلك[2]، وللولايات المتحدة الأمريكية تدخلات في ليبيريا تهدف لوقف ومنع الصراعات وإنهاء النزاعات وتكثيف التواجد العسكري الأمريكي في دول القارة وبهذا يتحقق الاستقرار فيها[3]، كما تهدف لتحسين القدرات العسكرية للقوات الإفريقية لكي تعتمد على نفسها في نشر الأمن[4]، وللتدخلات العسكرية الأمريكية في صراعات القارة الإفريقية صور متعددة كتدخلها في الصراع السياسي في الكونغو (برازافيل) المتمثل بإقصاء الحاكم العسكري الذي قام بانقلاب ضد الرئيس المنتخب (باسكال ليسويا) من الحكم[5].

وتُمثل ظاهرة العنف السياسي من أهم الآليات التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع نفوذها في القارة الإفريقية على حساب النفوذ الفرنسي، فتمثل القضايا الأمنية التي تعرفها دول القارة بالعنف السياسي إذ تشهد الحروب الأهلية والنزاعات الحدودية[6]، وجانبيها تُعدُّ فرنسا التغبير في المفاهيم والالتزامات العسكرية والأجنبية من التدخل إلى التعاون من سمات أسلوبها إذ تقوم بتدريب القيادات الإفريقية في المنظمات والجيش الإفريقي[7]، وتقوم بتقديم المساعدات العسكرية والتقنية

(1)دخالة مسعود، العلاقات الأوروبية...، مصدر سبق ذكره، ص200.
(2)صابون محمد راشد، التنافس الفرنسي-الأمريكي...، مصدر سبق ذكره، ص169.
(3)عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص121.
(4)راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، متوفرة على الرابط الآتي، تاريخ الدخول3/5/2021:.http://islamport.com/w/amm/Web/135/4485.htm
(5)جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، مصدر سبق ذكره، ص68.
(6)المصدر نفسه، ص105.
(7)صابون محمد راشد، التنافس الفرنسي-الأمريكي...، مصدر سبق ذكره، ص171.

بهدف تعزيز هيمنتها وسيطرتها على مستعمراتها القديمة مما يجعل الدول الإفريقية بتبعية سياسية وعسكرية واقتصادية لها[1].

ويتضح التنافس الأمريكي والفرنسي في الجانب العسكري من خلال مهام وطبيعة الأهداف للقيادة (الأفريكوم)، التي زادت مشاركاتها الأمنية والعسكرية لاسيما بعد عام (2001) وفي عملياتها تشارك دول القارة الإفريقية كـ(الجزائر، وتونس، والمغرب، وموريتانيا، والسنغال، ونيجيريا، ومالي، والنيجر، وتشاد) وتهدف القيادة إلى دعم التعاون بينها وبين الدول فيما بينهم في مجال مكافحة الإرهاب، وللجنود الأمريكيين مشاركات عديدة في تدريب القوات الإفريقية للتصدي للإرهاب، وهذا يشكل منافسة للتواجد الأوروبي في دول القارة لاسيما التواجد الفرنسي[2].

وفي عام (2008) أصبحت القارة الإفريقية بأجمعها عدا (مصر) تحت حماية القيادة العسكرية الأمريكية (أفريكوم)[3]، وتجعل علاقاتها العسكرية أكثر عمقًا مع دول القارة[4].

وإنَّ مجال عمالها يمتد في جميع الدول الإفريقية باستثناء (مصر) لأنّها تقع ضمن القيادة الوسطى للولايات المتحدة الأمريكية ومع ذلك فإنّ مصر تتعاون مع قيادة (أفريكوم) في المسائل الأمنية والعسكرية التي تخص دول القارة وهذا يعني أنَّ قيادة (أفريكوم) تعمل في (53) دولة إفريقية[5]، وكذلك لـ(قيادة الأفريكوم) أهداف كما حددها (البنتاجون)، هي تحقيق المصالح الاستراتيجية الأمريكية الثلاث في إفريقيا والمحيطات حولها وهي مكافحة الإرهاب واستئصال البؤر القائمة والمحتملة وتأمين موارد الطاقة[6].

(1)خديجة فلاح، السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص111.
(2)عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص ص113-114.
(3)زياد يوسف حمد، التنافس الدولي في منطقة القرن الإفريقي، مصدر سبق ذكره، ص196.
(4)محمود خلف، الاستراتيجية الأمريكية لـ"قيادة إفريقيا" العسكرية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (168)، أبريل2007، ص191.
(5)عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص101.
(6)عبد المنعم طلعت، القيادة الأمريكية...، مصدر سبق ذكره، ص97.

لكي تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على تفوقها العسكري في القارة الإفريقية فإنّها تعمل على حماية قواعدها العسكرية في القارة ومن هذه القواعد هي قاعدة (افريكوم)[1].

وتهدف لاحتواء نفوذ الدول المنافسة لها كفرنسا والصين الذي يتمدد اقتصاديًا ويتنامى سياسيًا في القارة[2]، وتعمل كذلك لتكثيف وجودها العسكري في إفريقيا لأسباب متعددة منها تأمين منابع النفط الإفريقي ومحاربة الإرهاب لاسيما في خليج غينيا إذ إنّها عملت على عقد اتفاقيات عسكرية مع الكاميرون والغابون وغينيا الاستوائية وعلى وفق اتفاقيات مع القوات الأمريكية للتدخل في مطارات هذه الدول، كما تهدف لاستخدام قواعدها الجوية في نيجيريا وساحل العاج وبنين في حال حدوث اضطرابات في هذه المنطقة، ولها قاعدة دائمة في جيبوتي وإنّها تضمن السيطرة على المنطقة البحرية التي يمر بها ربع إنتاج نفط العالم وتسمح لها بالسيطرة على الطريق الشرقي لخط النفط الرئيس في هذه المنطقة، الذي يمتد من خط أنابيب بور سودان في الشرق إلى خط أنابيب تشاد والكاميرون وخليج غينيا في المغرب، واتحتفاظها بموقع جديد في أوغندا يُمَكِّنها من السيطرة على جنوب السودان ومن ثم منابع النفط وكذلك لها تواجد عسكري في مطار (عنتيبي) بأوغندا ومطار (نيروبي) في كينيا وقاعدة (ديزازيت) في إثيوبيا إلى جانب قاعدتها في خليج غينيا في جزيرة ساوتومي، كقاعدة إقليمية على غرار كوريا الجنوبية، ودخلت دول شمال إفريقيا (المغرب العربي) تحت مسؤولية هذه القيادة مما يدل على سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على جميع دول القارة وهذا ما لا ترغب به فرنسا لهذا يأتي التنافس الأمريكي الفرنسي في القارة بجانبه العسكري[3].

(1)اسراء رشيد عبد الله البياتي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي بعد عام 2001، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2014، ص157.
(2)عبد المنعم طلعت، مصدر سبق ذكره، ص97. وكذلك يُنظر: عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص110.
(3)شمسة بوشنافة، دور فرنسا...، مصدر سبق ذكره، ص ص368-369.

وفي المقابل فإنَّ فرنسا دعمت مجموعة من دول القارة منها السنغال إذ صّرح مستشار رئيسها الأسبق (عبده ضيوف) بالقول "إنَّ القواعد العسكرية الفرنسية أفضل بكثير من قوات الجيش الإفريقية مما يعني أنّ لها أثر في استقرار السنغال وهذا يعني إزاحة التواجد الأمريكي فيها"[1].

وكذلك فإنّ فرنسا تحتفظ بأكثر من (10) ألف فردًا عسكريًا منتشرين في دول العالم، ومنهم ما يُقارب الـ(4) ألف فرد في منطقة غرب إفريقيا ودول وسط إفريقيا فيوجد ما يُقارب الـ(2) ألف ويوجد ما يُقارب الـ(270) فردًا يشاركون في عمليات مكافحة القرصنة في خليج عدن[2]، ولها نفوذ عسكري ويكون نفوذها على شكل قواعد عسكرية وجنود منتشرة في العديد من الدول الإفريقية وأنَّ قواعدها العسكرية متوزعة في دول القارة التالية (ساحل العاج، وتشاد، وجيبوتي، ورواندا، والجزائر، والغابون) أي لها قواعد عسكرية عددها (6) فقط[3].

ويُمثّل وجود القاعدة الأمريكية في جيبوتي منافسًا للقاعدة العسكرية الفرنسية[4]، وكما أنَّ جيبوتي وافقت على التواجد الأمريكي على أراضيها وهذا ضمن تكوين اتصال بين الولايات المتحدة الأمريكية وجيبوتي وفي عام (2002) استقرت القوات الأمريكية في قاعدة (ليمونيه) وبلغ عدد هذه القوات ما بين الـ(900) جندي إلى الـ(1.9) ألف جندي، وتعمل على مكافحة الإرهاب، وهذه الخطورة الأمريكية أُستقبلت بترحيب من قبل جيبوتي بل وافقت كلاً من إثيوبيا وبنين وإريتريا على الترحيب باي تواجد أمريكي على ارضيها[5]. وخريطة (5) توضح مواقع القواعد العسكرية الأمريكية والفرنسية في القارة الإفريقية.

(1) نقلاً عن: دخالة مسعود، العلاقات الأوروبية...، مصدر سبق ذكره، ص198.
(2)بول ميلي وفنست دراك، هل هو أسلوب...، مصدر سبق ذكره، ص11.
(3) المشهد الإفريقي، مجلة قراءات...، مصدر سبق ذكره، ص 104، وكذلك يُنظر: يوناس بول دي مانيال، الدور الفرنسي....، مصدر سبق ذكره، ص 61.
(4)حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، مصدر سبق ذكره، ص129.
(5)دخالة مسعود، العلاقات الأوروبية...، مصدر سبق ذكره، ص186.

خريطة (5): توضح مواقع القواعد العسكرية الأمريكية والفرنسية في القارة الإفريقية.

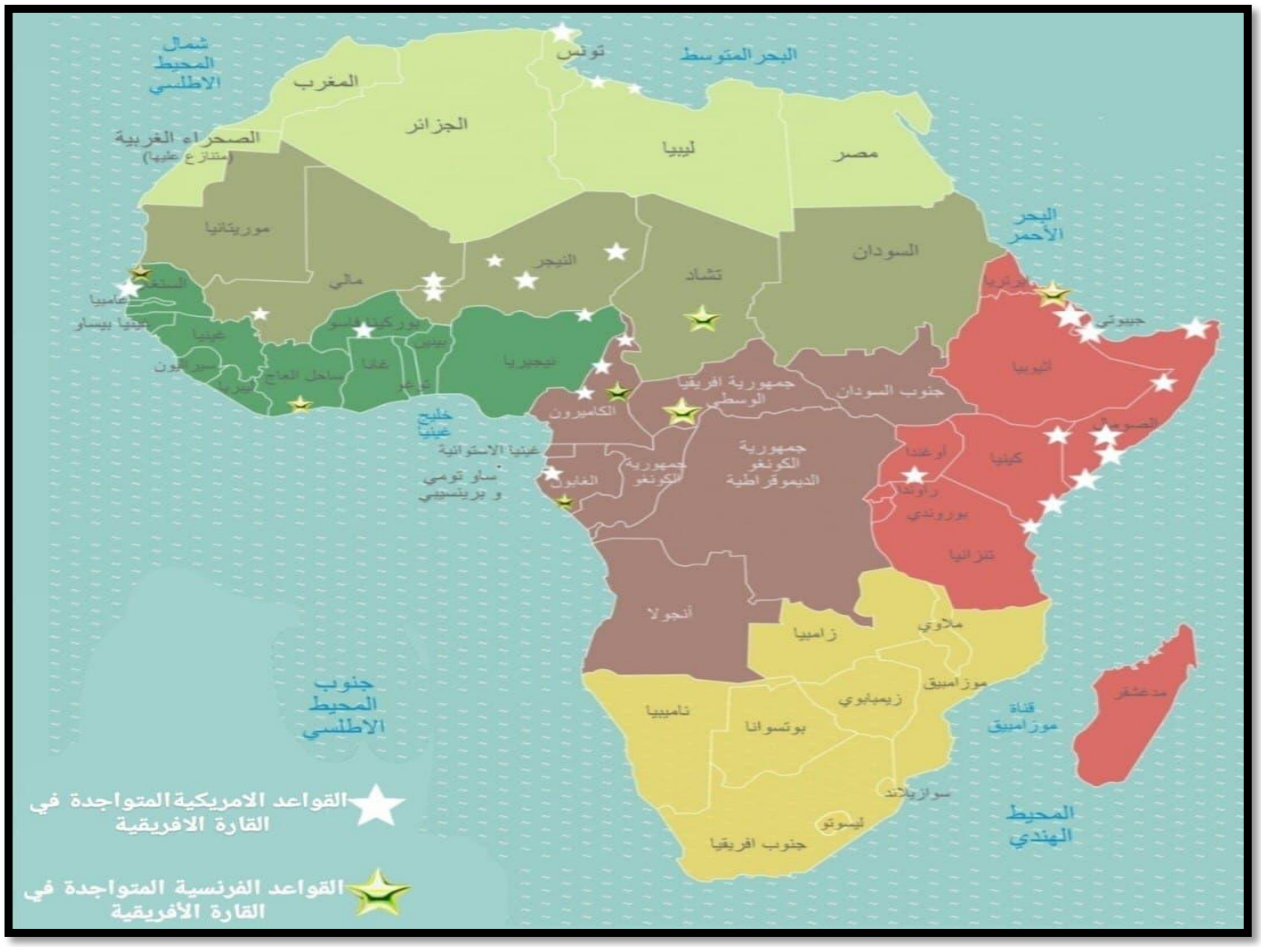

الخريطـــة من إعـــداد الباحث بالاعتمـــاد على المصـــادر التالية:

1. هوبير فيدرين، وباسكال بونيفاس، أطلس العالم الشامل، ترجمة: إنطوان الهاشم، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ط1، 2010، ص16.
2. حسان صادق حاجم، وسعد عبيد علون، التنافس الأمريكي-الصيني على الطاقة في إفريقيا، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط1، 2020، ص208.
3. محمد جواد علي، الدور الفرنسي في إفريقيا، قضايا دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (37)، 1999، ص8.
4. ياسمين فاروق، فرنسا وإفريقيا ... الاتجاه نحو الانطلاق، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (165)، يوليو 2006، ص ص200-201.
5. CIA, the world fact book, 19 June 2021 https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

وفي عام (2012) قامت الحكومة الفرنسية بدعم المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأنّها تهدف لنشر (3) آلاف عسكري من قوات دول غرب إفريقيا في مالي، وتساندها فرنسا بالدعم اللوجستي والاستخباري ولكن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أنَّ التحضيرات العملية التي طرحتها دول المجموعة لا تزال ضئيلة وغير واضحة المعالم، ولكن بتأييد المملكة المتحدة تمكنت فرنسا من إرسال مئات من العسكريين للاضطلاع بمهام تدريب عناصر "البعثة الدولية لدعم مالي بقيادة أفريقية" وإعادة بناء الجيش المالي الممزق والمفتقر إلى الانضباط العسكرية، مما أدى لانتشار التواجد العسكري في مالي' وجاء التأكيد من المسؤولين الفرنسيين على الحكومات الإفريقية بتقديرات كبيرة من قبل الحكومة الفرنسية وهذا أدّى إلى التدخل الفرنسي العسكري في مالي بشكل متواصل[1].

مما سبق يتضح أنَّ القواعد العسكرية والانتشار العسكري والاتفاقيات العسكرية التعاونية بين كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مع دول القارة تهدف لتوسع نفوذهما في دول القارة بهدف إزاحة نفوذ الآخر وهذا يشكل تنافس بينهم في الجانب العسكري.

(1)بول ميلي وفنست درارك، هل هو أسلوب...، مصدر سبق ذكره، ص ص22-27.

المبحث الثاني

الآفاق المستقبلية للتنافس الأمريكي/الفرنسي في القارة الإفريقية

يحصر المحللون السياسيون التنافس الأمريكي والفرنسي في القارة الإفريقية بين مشاهد مستقبلية ثلاثة، فما أنْ يكون هذا التنافس بحالة تراجع أي يكون تعاونًا بين المتنافسين، أو يكون التنافس في حالة تصاعد أي أنَّ التنافس بينهم يصل لحالة الأزمة بل يدخل حتى مرحلة الصراع ولكن لا يدخل مرحلة الحرب، والكثير من المحللين يرون باستمرار التنافس بينهما لاسيما في القارة الإفريقية، فعليه سنقسم هذا المبحث على ثلاثة مطالب وهي كالآتي:

المطلب الأول: مشهد تصاعد التنافس

تُعد كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا دول غربية مما يعني وجود تعاون بينهم (كما سيرد لاحقاً) ورغم هذا التعاون فيوجد انفراد باتخاذ القرارات من الدولتين؛ لأن لكل منهم رؤيته الاستراتيجية للحفاظ على نفوذه ومصالحه، وكذلك لكل منهم مصالحه وأهدافه في القارة، ولا تهدف للمشاركة مع غيرها من الدول بهذه المصالح، لهذا يشهدان تصاعدًا في التنافس بينهما[1].

هناك تمرد، أوروبي ضد الهيمنة الأمريكية وفي نفس الوقت فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لديها تخوف من تعاظم الدور الأوربي على الرغم من الانسجام الظاهر بينهما، ورغم تطابق آرائهما حول معظم القضايا العالمية، فلا يمكن تجاهل مواضع الخلاف لاسيما في جانبه الاقتصادي والسياسي والعسكري[2]، فمع نهاية الخمسينات من القرن الماضي وبداية استعادة القارة الأوروبية لعافيتها السياسية والاقتصادية، بدأت الشكوك حول السلطة الأمريكية وهدفها للدخول في حرب شاملة مع الاتحاد السوفيتي السابق لاسيما بعد أزمة كوبا وهذا ما اظهرته فرنسا في منتصف الستينات مع

(1)عمار شرعان، التنافس الدولي...، مصدر سبق ذكره، ص76.
(2)عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص155.

وصول الرئيس الفرنسي الأسبق (شارل ديغول) للسلطة والذي هدف لتكون فرنسا هي القائدة للقارة الأوربية[1]، وعن قضايا القارة الإفريقية ففي عام (1994) وبسبب النزاع الكاميروني النيجيري وصراعهما على جزيرة باكاشي، وقفت فرنسا مع حكومة الكاميرون مما جعلها في مواجهة مع التيار الأمريكي (الأنجلوسكسونية)[2]، الذي وقف مع نيجيريا باعتبارها الشريك الأول للولايات المتحدة الأمريكية والمصدر الثالث للنفط لها[3]، بل جعلهم في مرحلة صراع داخل النفوذ السياسي الفرنسي[4].

إنَّ أصل التصاعد في التنافس الأمريكي والفرنسي في القارة هو نقاط خلاف عدة ومنها التي ترجع للقرون الماضية، كاحتلال فرنسا لكندا وفرجينيا[5]، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تمَّ عقد مؤتمر يالطا الذي أبعد الدور الأوروبي (الفرنسي والبريطاني) من الساحة الدولية وتمَّ تقسيم مناطق النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق[6]، وفي عام (1953) سعت فرنسا لعقد شراكة مع ألمانيا لإنتاج الفولاذ والفحم واستهلاكه وتصديره مما يعني جعل فرنسا قوة رئيسة بالاتحاد الأوروبي وجعلها ذات ثقل بالنظام الدولي وهذا ما لا ترغب به الولايات المتحدة الأمريكية[7]، كما أنَّ نهاية الحرب الباردة أدت إلى غياب الإحساس بالخطر الذي كان يمثله الاتحاد السوفيتي، وأنّه أدّى إلى تقوية الخلاف الفرنسي/الأمريكي بسبب الهيمنة الأمريكية والدور الريادي الذي أصبحت تتمتع به وتهميشها لمختلف القوى الأخرى بما فيهم فرنسا التي ظهر تراجعها في أوروبا وفي إفريقيا وشمل مختلف الجوانب، ويرى (فيليب روحي) في كتابه (العدو الأمريكي) أنَّ

(1)السيد أمين شلبي، أمريكا والعالم ...، مصدر سبق ذكره، ص259.
(2)مركز سمت للدراسات، سياسات الهيمنة للقوى الكبرى في إفريقيا.. الدلالات والمآلات، مقال متوفر على الرابط الآتي، تاريخ الدخول: 2/5/2021: .https://smtcenter.net/archives/slider
(3)راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، متوفرة على الرابط الآتي، تاريخ الدخول3/5/2021:.http://islamport.com/w/amm/Web/135/4485.htm
(4)مركز سمت للدراسات، سياسات الهيمنة للقوى الكبرى في إفريقيا.. الدلالات والمآلات، مقال متوفر على الرابط الآتي، تاريخ الدخول: 2/5/2021: .https://smtcenter.net/archives/slider
(5)نعيمة كرولي، مصدر سبق ذكره، ص ص177-179.
(6)علي صبح، الصراع الدولي في نصف قرن (1945-1995)، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2006، ص15.
(7)سيمر اظاهر، التنافس الأمريكي-الفرنسي في الوطن العربي (لبنان أنموذجا)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد (34)، 2007، ص ص62-63.

أصول النزعة الفرنسية المعادية لأمريكا تعود إلى وجود نزعة فرنسية ذات جذور تاريخية لمعاداة الولايات المتحدة الأمريكية التي لا مثيل لها في العالم، وهناك من يرى أنَّ النزعة الفرنسية المعادية لواشطن ليست نزعة قصيرة المدى، فهي على العكس أي إنّها راسخة في التاريخ وأنَّ كانت العلاقات بين الدولتين وفي حالة مقارنتها مع حرب فيتنام والحرب الباردة وحرب (الثلاثون عام) فإنّها لا تؤرخ لأنّ هذه العوامل اجتمعت في النزعة الفرنسية من القرن (التاسع عشر) وجميع الانقسامات الداخلية الحالية في فرنسا تعادي السياسة والهيمنة الأمريكية وهناك وصف لأحد المحليين الفرنسيين" إذا كان من المعروف أن تمثال الحرية قد أنجز قبل تجهيز قاعدته بزمن طويل، فإنّ نصب العدو الأمريكي الذي أقامه الفرنسيون، ما زال غير متكمل فكل جيل يسهم فيه ويثبته أمّا قاعدته فهي قديمة تعود أسسها إلى العداء ما بين عصر التنوير والعالم الجديد"، ويرى (شارل لكان) بأنّ "هدف فرنسا باستعادة دورها كقوة عظمى، اصطدمت ببروز الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى في بداية القرن العشرين كما أنَّ العداء الأمريكي وهو أيضًا نتيجة قرنيين من المنافسة بين فرنسا والقوى الأنجسكسونية(*) ووضعية التابع التي وجدت فيها فرنسا في داخل حلف الأطلنطي"، ولقد لخص ملف جريدة العالم الفرنسية في مقال (باميريك مال إيمي) أسباب هذا الصراع في رغبة الدولتين للعب دور عالمي، ويرى (لثيري وولتن)" فإنّ إدارة واشنطن في فرض قيم مناهضة للاستعمار"، والثقل المتنامي للإمبراطورية الأمريكية على الساحة الدولية، وثقافة الجماهير والتي مصدرها (هوليوود) وهي عاصمة لوس أنجلوس في ولاية كاليفورنيا) والتي بدأت تضمن الهيمنة الأمريكية، كل هذه الأسباب كانت كفيلة بتغذية الكراهية لأمريكا في كل طبقات المجتمع الفرنسي وفي كامل الخيال السياسي ومنذ تلك المدة لم يتغير شيء[1].

وفي عام (2000) ومع فوز الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) بالرئاسة الأمريكية فإنّ

(*) قبل استقلال الدول الإفريقية كانت تقسم حسب اللغة الناطقة بها فان الدول الناطقة بالفرنسية تسمى بـ(الفرانكفونية)، وأمّا الناطقة باللغة (الانكليزية) فتسمى بـ(انكلوفون أو الأنجسكسونية) لهذا نجد هذين الاسمين، أمين إسبر، أفريقيا سياسيًا...، مصدر سبق ذكره، ص15.

(1)نقلاً عن: شمسة بوشنافة، دور فرنسا...، مصدر سبق، ص401.

علاقاتها مع فرنسا وصلت إلى أسوأ مستوياتها[1]، فضلًا عن ذلك فإنّ الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) انتقد تصريحات الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) فيما يخص التكوين للجيش الأوروبي[2]، وهذا الخلاف ليس بجديد إذ في عام (2003) أكدت فرنسا على لسان رئيسها الأسبق (شيراك) على إقامة مشروع (الاتحاد الدفاعي المشترك)[3].

للولايات المتحدة الأمريكية العديدة من المبادرات في القارة من بينها مبادرة (إنشاء قوات حفظ السلام في القارة) وهذه المبادرة جاءت بمعارضة من قبل فرنسا إذ إنّها تمثل تدخلًا أمريكيًا في شؤون القارة الداخلية مما يؤدي إلى تزاحم النفوذ الفرنسي فيها[4]، وفي المقابل لفرنسا مبادرة "استراتيجية الساحل"[(*)] وهدفها هو تطويق النفوذ الأمريكي ودوره في المنطقة[5]، ويظهر تصعيد المنافسة بينهم من تصريح وزير الخارجية الأمريكية الأسبق (وارن ماينور كريستوفر) في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلنتون) بمهاجمة الحكومة الفرنسية وهذا أدّى لنشوء أزمة بين الدولتين ورغم احتوائها لأدت لدخول البلدين في حلقة صراع ومن ورائه تهدف الأداة الأمريكية لكسر السيطرة الفرنسية في القارة، وعملت فرنسا لكي تعارض الدول والمستعمرات له من قبل كـ(دول الفرانكوفونية) لأنّها لا تريد التدخل الأجنبي في أراضيها[6].

تُعدُّ الخلافات الأمريكية والفرنسية في القارة الإفريقية من العوامل التي تجعل من التنافس الأمريكي والفرنسي في حالة تصاعد وهذا الخلاف يظهر من خلال طريقة نشر الاستقرار في القارة

(1)السيد أمين شبلي، الولايات المتحدة وأوروبا.. صفحة جديدة حقاً؟، مصدر سبق ذكره، ص42.
(2)نعيمة كرولي، مصدر سبق ذكره، ص179.
(3)إبراهيم غالي، الاتحاد الأوروبي: استراتيجية للدفاع المشترك، مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (156)، أبريل2004، ص140.
(4)مراد بن قيطة، وفاطمة الزهراء بويدة، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الإستراتيجية الفرنسية، مخبر التنمية المستدامة والحكم الرشيد، الجزائر، دفاتر المتوسط، العدد (5)، 2016، ص229.
(*) تقدمت (8) دول أوروبية وهي (فرنسا، وألمانيا، والدانمارك، واسبانيا، وإيطاليا، والبرتغال، والسويد، وهولندا) برسالة على المفوضية الأوروبية مطالبة إياها بوضع استراتيجية من اجل الساحل، أي قامت الدول الأوروبية بربط امن لدول الساحل بها. للمزيد من المعلومات يُنظر: خديجة فلاح، السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص113.
(5)المصدر نفسه.
(6)صابون محمد راشد، التنافس الفرنسي-الأمريكي...، مصدر سبق ذكره، ص77-79.

فمن جانبها فإنّ حكومة واشطن تستخدم مشاريع ومبادرات عديدة مثل مشروع السلام والاستقرار في دول شرق القارة والذي يهدف لحل مشكلة الغذاء وكذلك مبادرتها لانتشار القوة الإفريقية وتجهيزها وتدريبها والتي يبلغ قوامها (15) آلاف جندي للتدخل في حالة نشوب أزمات إنسانية في دول القارة، وجاء الاعتراض الفرنسي لمشروع الولايات المتحدة الأمريكية وعدته تدخلاً في الشؤون الداخلية لدول القارة الإفريقية وإذا تمَّ الاتفاق مع دول القارة الإفريقية على مشروع قوات حفظ السلام فيجب أن تكون تلك القوة تحت سيطرة الأمم المتحدة وتوجيهها والاعتراف بدور منظمة الوحدة الإفريقية في مجال حفظ السلام، وفي المقابل عارض وزير الخارجية الأمريكية الأسبق (كريستوفر) السياسة الفرنسية في القارة الإفريقية ودعاها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول القارة الإفريقية[1].

بعد أحداث (11-أيلول) وما شهدته الولايات المتحدة الأمريكية من أعمال إرهابية جعلت منها قوى تهدف للسيطرة على جميع أنحاء العالم وإنْ كلّفها ذلك الدخول في صراع مع قوى أخرى وهذا ما فعلته في القارة الإفريقية تحت رداء الأمن العالمي وكانت القوى التي دخلت معها الصراع هي القوى الاستعمارية التقليدية للقارة الإفريقية ولاسيما فرنسا، وإنّها تهدف للسيطرة على النفط السوداني[2]، وتمَّ تصنيف عاصمة السودان (الخرطوم) من أسوأ (عشرة) عواصم بين دول العالم مما يجعل تدخل القوى الخارجية فيها سهل لأجل رفع المستوى الاقتصادي فيها[3].

ولا يخلو الجانب الاقتصادي من مؤشرات تصعيد التنافس الفرنسي والأمريكي إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتأمين مصالحها الاقتصادية في دول القارة الإفريقية، وفي شمال القارة يتعمق التنافس بينهم لاسيما بعد تقديم الولايات المتحدة الأمريكية مشروع تعاون اقتصادي يضم كلاً من (الجزائر، وتونس، والمغرب) والهدف منه إقامة منظمة تجارة حرة وأنّه يصب لصالحها[4]، وأمّا فرنسا التي أكدت وعلى لسان وزير التعاون (شارل جوسلين) بأنَّ "فرنسا توفر معظم المساعدات، وتحصل

(1)جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص106.
(2)حمدي عبد الرحمن حسن، سياسات التدخل الخارجي في قضية جوب السودان، مجلة قراءات افريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، إبريل-يونيو 2011، ص41.
(3)وائل عبد الغني، المشهد الإفريقي، مجلة قراءات افريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (5)، يونيو 2010، ص92.
(4)محمود أبو العنينين، مصدر سبق ذكره، ص23.

أمريكا على معظم الفوائد الاقتصادية"[1]، وترى الولايات المتحدة الأمريكية أنَّ فرنسا توسع نفوذها في القارة إذ إنّها تضم دولاً غير ناطقة باللغة الفرنسية، وهذا سببه مساعداتها؛ لهذا تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقناع دول القارة الإفريقية بأنَّ المساعدات الفرنسية لا يمكن تطويرها، مما يجعل القارة تتخلى عن هذه المساعدات الفرنسية[2]، ويشكل النفط الإفريقي بؤرة صراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لاسيما في غرب القارة التي تشكل المنتج الرئيس للنفط والغاز فيها وتُعدُّ غانا التي تقع في غرب القارة الإفريقية أكبر مستخرج للذهب فيها بغض النظر عن الطاقة[3]. وشكل (2) يوضح تراجع التجارة البينية بين فرنسا وإفريقيا جنوب الصحراء، وهذا التراجع بسبب الانخراط الدولي في القارة ولهذا تهدف فرنسا من التخلص منهم وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

شكل (2): يوضح واردات البضائع التجارية وصادراتها من الاقتصادات النامية في إفريقيا جنوب الصحراء واليها، كنسبة مئوية من مجموع واردات البضائع التجارية الفرنسية وصادراتها.

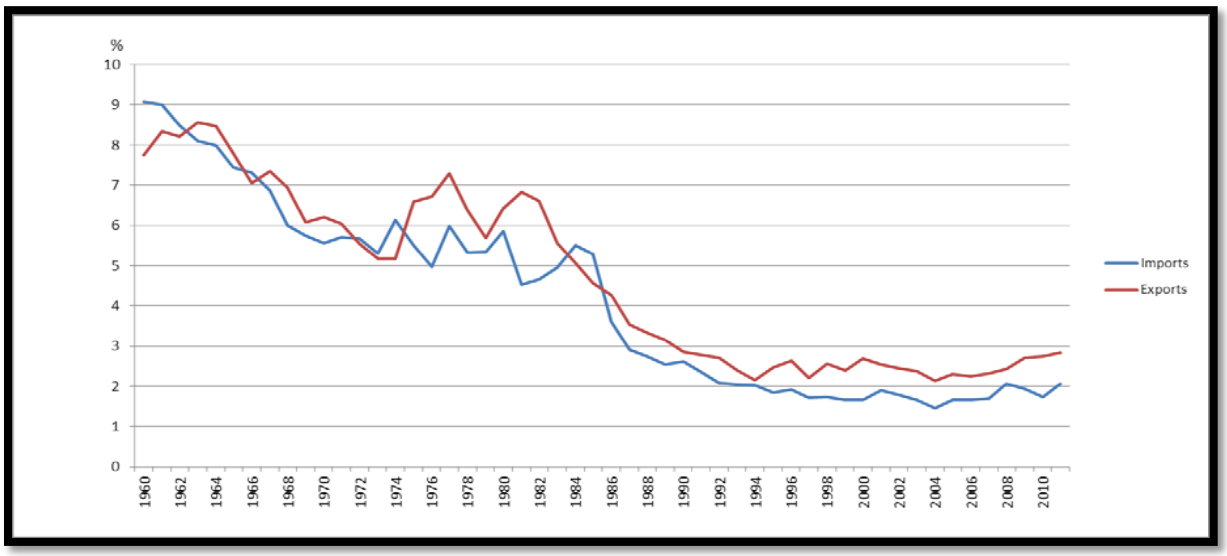

المصدر: بول ميلي وفنست درارك، هل هو أسلوب جديد للانخراط؟ السياسية الفرنسية في إفريقيا من ساركوزي إلى هولاند، دراسات عالمية، مركز الأمّارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2013، ص46.

(1)نقلاً عن: حمدي عبد الرحمن، افريقيا وتحديات العصر؟ أي مستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ص96-97.
(2)نسرين رياض، مصادر الطاقة مستقبلها في القارة الإفريقية في ظل التحديات السياسية والاقتصادية، مجلة قراءات افريقية، العتبة العباسية المقدسة، كربلاء، 2018، ص256.
(3)وائل عبد الغني، المشهد الإفريقي، مصدر سبق ذكره، ص92.

مما سبق يمكن القول إنَّ الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا جعل التنافس بينهم في حالة تصاعد وهذا التصاعد قد يصل إلى خلق أزمة بل حتى يصل إلى مرحلة صراع، ولكن لا يدخل مرحلة الحرب لأنّ الحرب تضر بكل منهما وتنفع الدول المنافسة لهما كـ(الصين وغيرها)

المطلب الثاني: مشهد تراجع التنافس

إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها من الدول الغربية لاسيما فرنسا، يستخدمون القوة العسكرية للحفاظ على نفوذهم في القارة ومواجهة كل التهديدات التي تواجهها، ومحاصرة النفوذ الصيني المتزايد فيها[1]، ويرجع التعاون الأمريكي الفرنسي في القارة إلى القرن الماضي (أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية)، إذ أرسل الرئيس الأمريكي الأسبق (دوايت ايزنهاور) نائبه (ريتشاد نيكسون) إلى إفريقيا، وقام بزيارة ثماني دول بهدف تحليل الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية فيها، وله العديد من الاقتراحات من أهمها ضرورة التشاور والتنسيق مع القوى الأوروبية (لاسيما فرنسا) لأنّها تحتفظ بهيمنتها الكبيرة في القارة[2]، وفي عام (2007) ومع فوز الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) للمرة الثانية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، جعل كل من الدول الأوروبية لاسيما (فرنسا وألمانيا) على استعداد للتعاون مع الإدارة الأمريكية وهذا لصالح الولايات المتحدة الأمريكا لصد التحديات العالمية الجديدة التي تواجهها[3].

وبعد عام (2007)، نلاحظ تعاون بين الطرفين، لأنّ النزعة المعادية من قبل فرنسا للولايات المتحدة الأمريكية قد استقرت في الجانب الثقافي المشترك لاسيما منذ نهاية القرن التاسع عشر لكي تكون فيما بعد سمة من سمات الهوية الثقافية القومية وتستقل أكثر فأكثر[4]، وكذلك للولايات المتحدة الأمريكية العديد من الأهداف المشتركة مع الدول الأخرى كفرنسا ومن هذه الأهداف هو (نشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان) ومما يعني تنمية العلاقات الأمريكية مع الدول العظمى كفرنسا ويكون التعاون من خلال المؤسسات العالمية كـ(الأمم المتحدة) وكذلك من خلال المؤسسات الإقليمية

(1)حمدي عبد الرحمن، صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص13.
(2)حمدي عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة، مصدر سبق ذكره، ص192.
(3) السيد أمين شبلي، الولايات المتحدة وأوروبا.. صفحة جديدة حقاً؟، مصدر سبق ذكره، ص43.
(4)شمسة بوشنافة، دور فرنسا...، مصدر سبق ذكره، ص401.

كـ(التعاون الإقليمي) وهذا يعني وجود تعاون أمريكي فرنسي في الجانب السياسي[1]، ويتضح هذا من خلال تدخلهم في إسقاط نظام الرئيس الليبي السابق (معمر القذافي) إذ إنَّ تدخلهم كان باسم القيم الإنسانية ونشر الحرية والديمقراطية في ليبيا[2]، وفي المجال الدبلوماسي يوجد تعاون بينهم وهذا ما أكده (شارل جوسلان) وزير التعاون الدولي والفرانكوفونية الفرنسي، الذي أكّد على وجود التشاور وتبادل الآراء بينهم وأنه يتيح فرص التعاون وتوضيح الأمور الشائكة بين الجانبين[3].

وفي المجال الاقتصادي يوجد تصريح على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (مادلين أولبرايت) "بأنَّ السياسة الأمريكية تهدف لتكوين تحالفات تعاونية مع الدول الأوربية وأنَّ هذا يمثل أولويات في السياسة الأمريكية"[4]، وشهدت دول القارة في نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة إنخراطًا دوليًا فيها وهذا جعل الدبلوماسيون الفرنسيون يعبّرون عن قلقهم أزاء مصالحهم وعلاقتهم مع دول القارة لاسيما فيما يتعلق بالدعم الذي تحظى به فرنسا من قبل مستعمراتها الإفريقية السابقة لأنَّها تعتمد على دعمها المضمون في أي مفاوضات دولية، وتحظى بدعم ما بين (15–20) دولة إفريقية وتخشى من تراجع هذا العدد، لهذا رأت نفسها مضطرة للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية للوقوف أمّام هذه الانخراط الدولي في القارة، ويوجد منافسين آخرين لها في القارة من أبرزهم الصين لاسيما في الجانب الاقتصادي لهذا فإنَّ التبادل التجاري بين فرنسا ودول القارة تراجع بشكل ملحوظ لاسيما بعد بداية الألفية الجديدة التي تشكل بداية انخراط واضح للدول كـ(الولايات المتحدة الأمريكية والصين) المنافسة لها في إفريقيا، وهذا يعني أنَّ وجد الدول المنخرطة حديثًا في القارة تؤثر بشكل سلبي على الطرفين[5].

وفي الجانب العسكري فإن للصين مشروعًا لبناء قاعدة عسكرية لها في جيبوتي مما أثار حساسية فرنسا التي تمتلك أكبر قاعد عسكرية لها خارج أراضيها وأثار حساسية الولايات المتحدة الأمريكية

(1)صابون محمد راشد، التنافس الفرنسي-الأمريكي...، مصدر سبق ذكره، ص76.
(2)نقلاً عن: حمدي عبد الرحمن، صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص14.
(3)سوسن حسين، العولمة.. يمكن أن تصبح فرصة العالم الثالث للتنمية والتقدم، مصدر سبق ذكره، ص90.
(4)نقلاً عن: دخالة مسعود، العلاقات الأوروبية...، مصدر سبق ذكره، ص165.
(5)بول ميلي وفنست دراك، هل هو أسلوب...، مصدر سبق ذكره، ص ص41-45.

أيضًا إذ وصفت هذا المشروع الصيني بأنّه محاولة للسيطرة الصينية على الممرات البحرية التجارية[1]، ويوجد تعاون بين الدول الغربية بشكل عام وبين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة للوقف أمّام الدول المنخرطة في القارة الإفريقية لاسيما بعد عام (2000) كالصين[2]، التي بدأت تغلغلها في القارة[3]، وبروزها كإحدى القوى العالمية القادرة على موازنة الهيمنة الأمريكية، وبالمقابل فإنَّ فرنسا دخلت مع الصين في مرحلة أزمة بعد دخولهما التنافس في القارة إذ غزت صناعة الغزل والنسيج الصينية الأسواق الإفريقية عام (2005)[4]، وإنَّ الصين تتبع سياسة مغايرة للسياسة الأمريكية والفرنسية، كونها لا تتدخل في الشؤون الإفريقية الداخلية ولا تشترط لاستثماراتها شروط مسبقة ولا تنشر أيدلوجيتها أو أفكارها أو هويتها أو لغتها في القارة مما يتطلب تعاون امريكًا فرنسيًا للوقوف أمّام هذا التغلغل[5]، وكذلك فإنَّ شركاء إفريقيا الغربيين (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) وجدوا أنفسهم أمّام مواجهة تحد دولي متمثل بوجود الصين ودول أخرى في إفريقيا وهذا يجعلهما في مرحلة تعاون لكي تصد هذه الدول[6]، وكذلك تهدف فرنسا للوقوف أمّام الدول الصاعدة الأخرى كـ(اليابان، والبرازيل وتركيا) التي عزَّت حضورها الدبلوماسي والاقتصادي في دول القارة الإفريقية لأنّها تسعى لتأمين الطاقة والبحث عن فرص اقتصادية وسعيها للحصول على مقعد في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

إنَّ البرازيل نجحت بالوصول مع دول القارة الناطقة باللغة البرتغالية، وأمّا تركيا فهي مدفوعة بحيادية اقتصادية وذات نمط إسلامي معتدل تمكنت من ارتياد آفاق اقتصادية واسعة وتعزيز شبكة علاقتها الدبلوماسية في إفريقيا[7]، وللرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) زيارات عديدة لدول القارة

(1)نهى بكر، هل تعرق القوى الكبرى نهضة القارة الإفريقية؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (216)، أبريل2019، ص140.
(2)نهى بكر، هل تعرق، مصدر سبق ذكره، ص ص14-15.
(3)نعيمة كرولي، مصدر سبق ذكره، ص179.
(4)ياسمين فاروق، فرنسا والتقارب الصيني-الأوروبي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (167)، يناير2007، ص ص94-96
(5)مركز سمت للدراسات، سياسات الهيمنة للقوى الكبرى في إفريقيا.. الدلالات والمآلات، مقال متوفر على الرابط الآتي، تاريخ الدخول: 2/5/2021 .https://smtcenter.net/archives/slider
(6)بول ميلي وفنست درارك، هل هو أسلوب...، مصدر سبق ذكره، ص ص39-40.
(7)المصدر نفسه ص ص14-15.

كزيارته إلى الصومال التي تسببت بحصول شركات تركية على عقود استثمارية في القارة ولتركيا تحركات عديدة في السودان الهدف من ورائها هو تعزيز علاقاتها معها ومع كل دول القارة مما يجعلها منافسًا لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في الوقت نفسه[1]، وفي عام (2003) نظمت اليابان قمة (تيكاد-3) التي تدعم الاستثمارات اليابانية في القارة[2]، ومن بين الأدوات التي تستخدمها فرنسا لصد هذه الدول هي تقديم المساعدات لدول القارة وعدم الاكتفاء على دول المستعمرات السابقة، ولتعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية فوائد لهم إذ أدّى إلى إرتفاع التبادل التجاري بين فرنسا ودول القارة الإفريقية والتي بلغت ما يُقارب الـ(200) مليار على وفق احصائيات عام (2012) [3].

شكل (3): يوضح واردات البضائع التجارية الفرنسية وصادراتها من إفريقيا جنوب الصحراء وإليها.

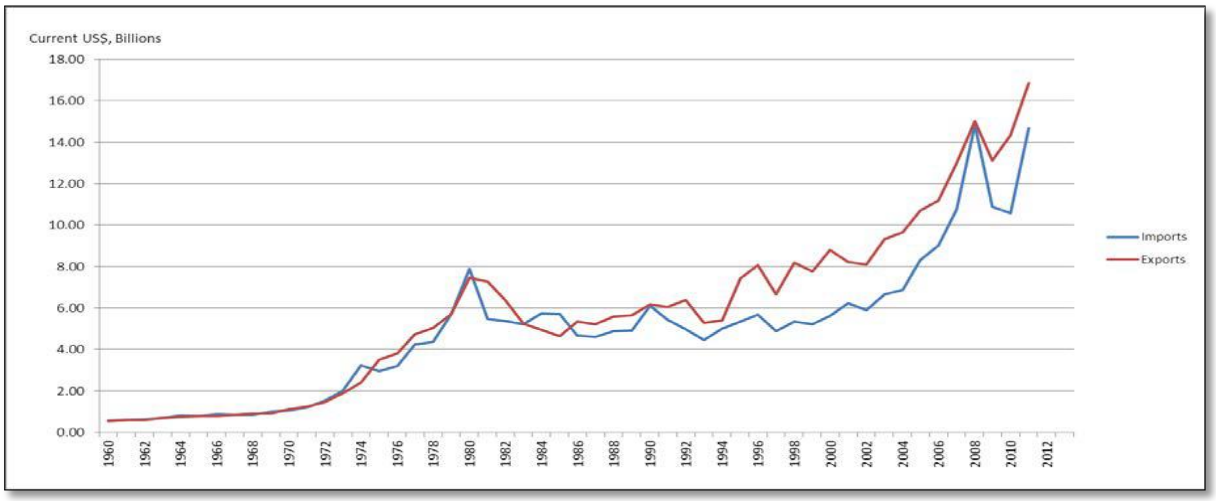

المصدر: بول ميلي وفنست دراك، هل هو أسلوب جديد للانخراط؟ السياسية الفرنسية في إفريقيا من ساركوزي إلى هولاند، دراسات عالمية، مركز الأمّارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2013، ص45.

(1)مركز سمت للدراسات، سياسات الهيمنة للقوى الكبرى في إفريقيا.. الدلالات والمآلات، مقال متوفر على الرابط الآتي، تاريخ الدخول: 2/5/2021:

https://smtcenter.net/archives/slider.

(2)طارق عادل الشيخ، الصين وتجديد سياستها الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (156)، 2000، ص153.

(3)بول ميلي وفنست دراك، هل هو أسلوب...، مصدر سبق ذكره، ص ص39-40.

والتعاون بينهما لم يؤثر على ارتفاع التبادل التجاري بين فرنسا ودول القارة بل شمل الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا، وشكل (4) يوضح ارتفاع كمية التبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول القارة.

شكل (4): يوضح الصادرات الأمريكية للقارة الإفريقية.

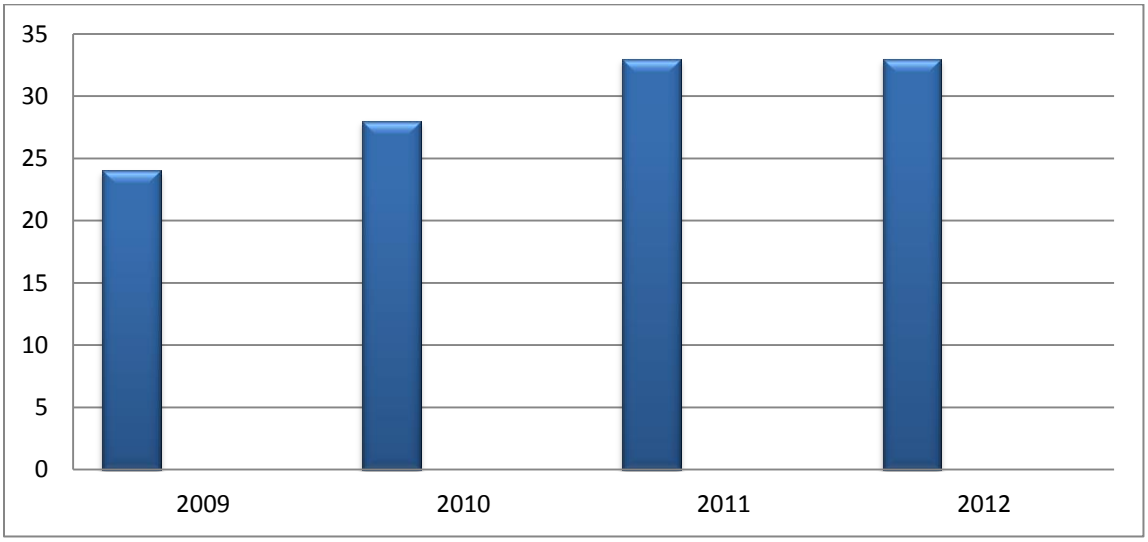

المصدر: حسان صادق حاجم، وسعد عبيد علون، التنافس الأمريكي-الصيني على الطاقة في إفريقيا، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط1، 2020، ص64.

إنَّ التنافس (الفرنسي–الأمريكي) يمنح فرنسا بعض الوقت لكي تؤثر على دول القارة، بسبب علاقتها القوية معهم، ولكنها تبقى في خشية من الإصرار الأمريكي لخروجها من دول القارة، في المقابل تهدف فرنسا للبقاء في القارة من خلال تقسيم المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية وتحديد نفوذهما[1].

تهدف فرنسا بقدر الإمكان أن تبقى قريبة من الولايات المتحدة الأمريكية في مجال محاربة الإرهاب لاسيما في القارة الإفريقية[2]، إذ يوجد نوع من التفاهم بينهما في هذا الشأن[3]، كما في

(1)دحماني العيد، الهندسة السياسية...، مصدر سبق ذكر، ص980.
(2)سلوى بن جديد، مصدر سبق ذكره، ص125.
(3)مركز سمت للدراسات، سياسات الهيمنة للقوى الكبرى في إفريقيا.. الدلالات والمآلات، مقال متوفر على الرابط الآتي، تاريخ الدخول: 2/5/2021: https://smtcenter.net/archives/slider.

عملية (سرفال أو القط المتوحش) إذ صّرح وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (ليون بانيتا) عند بداية هذه العملية بأنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تدعم وتقدم المساعدات المطلوبة لفرنسا في مكافحتها لـ(الإرهاب والجماعات الإجرامية) [1]، ويُمثل المشروع الأمريكي الذي ينص على إنشاء وتدريب وتجهيز القوات الإفريقية وعددها (10) ألف جندي للتدخل في الأزمات الإنسانية في جميع دول القارة وبهذا تكون دول القارة آمنة إذ تقوم هذه القوات بحماية الدول من الكوارث وبهذا الشأن أعربت الإدارة الأمريكية عن استعدادها للتعاون مع الاتحاد الأوربي لتنفيذ هذا المشروع[2]، وكذلك في منطقة الساحل الإفريقي يوجد تعاون أمريكي وفرنسي لمحاربة الإرهاب، فلقد قدَّمت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم اللوجيستي والاستخباري لفرنسا في عام (2013) خلال التدخلات العسكرية في مالي، وقدمت ما يُقارب الـ(180) طن من الوقود، و ما يُقارب (700) طن من المعدات و(600) شخصًا لهم تعاون في منطقة إفريقيا وأسهمت الولايات المتحدة الأمريكية بنقل القوات العسكرية الإفريقية في رواندا بطائرتها الـ(سي.17)، وكذلك في النيجر يوجد تعاون بينهم إذ التقى القادة العسكريون الفرنسيون والأمريكيون وجسد هذا اللقاء استخدام طائرات (الريبر) الأمريكية التي تعمل من دون طيار [3]

رغم الإمكانيات الأمريكية العالمية فإنّها لا تسعى للسيطرة على القارة الإفريقية بالكامل بل إنّها تهدف للتعاون مع فرنسا لِما لها من خبرة في التعامل مع دول القارة ولهذا فإنَّ حكومة واشنطن تحتاج وباستمرار للدعم الفرنسي في القارة[4]، تحت ضغط ظروف الدول الإفريقية ولاسيما كثرة الحروب وعدم الاستقرار السياسي وكثرة الانقلابات وعجز فرنسا منفردة من ضمان الأمن والسيطرة على الأوضاع، كما أنّها لا تمتلك الوسائل العسكرية التي تؤهلها للتحكم في الحروب الأهلية الجديدة كما في أزمة البحيرات الكبرى[5]، واستمرت شركاتها في الحصول على حصة كبيرة من الأعمال

(1)عمار شرعان، التنافس الدولي...، مصدر سبق ذكره، ص76.
(2)صابون محمد راشد، التنافس الفرنسي-الأمريكي...، مصدر سبق ذكره، ص80.
(3)مراد بن قيطة، وفاطمة الزهراء بويدة، مصدر سبق ذكره، ص230.
(4)محمود مصعب جميل، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، مصدر سبق ذكره، ص79.
(5)شمسة بوشنافة، دور فرنسا...، مصدر سبق ذكره، ص ص379-380.

والتي تُقارب الـ(25%) ولها فوائد بعدم ارتباطها بسياسة رابط المساعدات بشروط معينة[1]، تلك الشروط التي حدتها المؤسسات المانحة.

إنَّ الديمقراطية لها ضرورة في استقرار المناخ السياسي لأنَّ المساعدات الاقتصادية تدفع به إلى الامام ويرى البنك الدولي أنّ العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي علاقة سببية' وتُعدُّ الدول الإفريقية من أفقر الدول في العالم وأكثرها اعتمادًا على المساعدات الخارجية، وأنّها تقارب الـ(350) مليار دولار على وفق احصائيات عام (1999) أي ربع الناتج الإجمالي للقارة، ولهذا تمارس الدول المانحة ضغوطًا عليها[2]، وهذا الاعتماد تصاعد فقد وصل لِما يُقارب الـ(25.11) مليار دولا على وفق إحصائيات عام (2014)[3]، وفي هذا المجال، فهناك اتفاق (تعاون) أمريكي وفرنسي لتقديم المساعدات لدول القارة الإفريقية التي لا تطبق الأنظمة الديمقراطية، فمثلاً تمَّ تجميد المساعدات الدولية (الأمريكية والفرنسية) في تعليق معظم المساعدات عقب محاولة الانقلاب عام (2009) في مدغشقر[4]، وتمثل مصر أهم شريك لفرنسا ونيجيريا وساحل العاج وجنوب إفريقيا[5].

يتضح التعاون الأمريكي الفرنسي في القارة الإفريقية من خلال إدارتهم لشؤونها وسعيهم معًا للوقوف امام التحديات التي تؤدي لتراجع نفوذهم فيها وأنّ تعاونهم يؤدي لزيادة نفوذهم في دول القارة وهذا يشمل كل الجوانب بما فيها الجانب السياسي والجانب الاقتصادي والجانب العسكري والأمني أي إنَّ تعاونهم في القارة يكون لتحقيق مصالحهما إذ إنّهم متعاونتان في مكافحة الإرهاب من ناحية ومتعاونتان للوقوف أمّام الدول الصاعدة التي ترى بالقارة فرصة لتأمين احتياجاتها الأولية.

---

(1)بول ميلي وفنست درارك، هل هو أسلوب...، مصدر سبق ذكره، ص ص41-49، وان المساعدات الممنوحة بها مضار على دول القارة وتتمثل المضار بـ: سلب ثروات القارة الداخلية أو تعسير الطرق للاستفادة منها من دول القارة، وبهذا يعتمد سكان القارة على السلع الخارجية، وتقليل من التعاون المتبادل بين دول القارة، مما يتح للتدخل الخارجي بسهولة، وتكون الدول الإفريقية تابعة للأسواق الخارجية، سلوى يوسف درويش، مصدر سبق ذكره، ص36.

(2)صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، التنافس الدولي ومذهب...، مصدر سبق ذكره، ص ص94-95.

(3) أحمد عبد، المساعدات العالمية، مقال متوفر على الرابط التالي، تاريخ الزيارة 2021/8/16: https://www.mofaic.gov.ae/ar-ae/mediahub/news/

(4)بول ميلي وفنست درارك، هل هو أسلوب...، مصدر سبق ذكره، ص30.

(5) محمود أبو العنينين، مصدر سبق ذكره، ص24.

المطلب الثالث: مشهد استمرار التنافس

ترى فرنسا أنَّ تحالفها (تعاونها) مع الولايات المتحدة الأمريكية يصب في صالح الأخيرة لأنّ الهدف الأمريكي هو الهيمنة على العالم بصورة عامة والقارة الإفريقية بشكل خاص وترى فرنسا بأنّها رؤية أمريكية للسيطرة على القارة وتحقيق تلك الهيمنة لاسيما بعد ما قالته وزيرة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية السابقة (مادلين أولبرايت) بأنَّ "زعماء العالم (ضمنهم فرنسا) الذين يصرون على أنّ العالم ما يزال–أو يجب أن يستمر–متعدد الأقطاب، عليهم أنَّ يُراعوا أنَّ دورهم الخاص ينبغي أن يتفق والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم...فالتحالفات (التعاون) الفاعلة ليست خيارًا لها، وإنّما تأتي تحقيقًا لزعامة الولايات المتحدة الأمريكية"[1]، وتؤكد "بأنَّ أمريكا هي (الأمة–الضرورة) وهي صاحبة المسؤوليات العالمية، ومستعدة لعمل كل شيء وقتما تريد. وليعلم الجميع أننا نفعل ما نريد ونغير ما نشاء، ولا تقف في طريقنا عقبات لأنَّ العالم لنا، العالم للأمريكان"[2] مما يدل على عدم الرغبة الأمريكية لتعاونها مع فرنسا، في وقت تمتلك فيه فرنسا أكثر من (60) مليون إفريقي يتكلمون لغتها، ومدارسها منتشرة في جميع دول القارة فضلاً عن مؤسساتها الثقافية[3].

تُعدُّ فرنسا ذات نزعة استقلالية ولها مناطق نفوذ في القارة الإفريقية، ومن جانبها فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية وبعد انتهاء الحرب الباردة تُعدُّ القوة المسيطرة على النظام العالمي، وبسبب غياب الانسجام في النظر بينهم في مناطق النفوذ لذا تهدف حكومة واشطن بفرض سيطرتها على مناطق النفوذ الفرنسي وهذا ما تعارضه فرنسا التي تهدف للحفاظ على نفوذها في المناطق التي تسيطر عليها[4]، كما أنَّ تزايد الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية ولَّد قلقًا فرنسيًا لكونه يؤثر في الأنشطة الفرنسية من نواحٍ عديدة، إذ يلعب دورًا في إعادة الصيغة التجارية بين فرنسا ودول القارة، وإنَّ

(1)نقلاً عن: زياد يوسف حمد، التنافس الدولي في منطقة القرن الإفريقي، مصدر سبق ذكره، ص ص192-201.
(2) نقلاً عن: سعيد اللاوندي، أمريكا-أوروبا العولمة والعولمة المضادة!، مصدر سبق ذكره، ص130.
(3)زياد يوسف حمد، التنافس الدولي في منطقة القرن الإفريقي، مصدر سبق ذكره، ص ص192-201.
(4)سالم محمد الزبيدي وحسن الساعوري، الاتحاد الإفريقي...، مصدر سبق ذكره، ص73.

الشركات الفرنسية لاسيما النفطية منها تكون ذات تنافس وبشكل حاد ولاسيما بعد الألفية الجديدة لوجود تحركات دولية ومنها الشركات الأمريكية[1].

إنّ هدف قوات (حفظ السلام) الأمريكية تشكيك التحالف (الإفريقي–الفرنسي) بمقابل تقديم الولايات المتحدة الأمريكية كل الدعم السياسي والعسكري للدول الإفريقية ذات الثقل سياسي كمساعدتها للسنغال كإحدى الدول الرئيسة في القارة الإفريقية[2].

ويظهر استمرار التنافس بينهم من خلال المُبادرة الأمريكية عام (1996) التي تُعدُّ منافسة لمشروع (Recamp) الفرنسي–لإنشاء قوة لمواجهة الأزمات (ACRI) والتي تحولت منذ بداية إدارة (بوش الأبن) إلى ما يعرف بمبادرة قوات عمليات الطوارئ الإفريقية (ACOTA) والتي أصبحت جزءًا من جهود المجموعة الأمنية لدعم قوات حفظ السلام الإفريقية، وتهدف المُبادرة إلى تدريب ما يُقارب الـ(50) ألف إفريقي على مدى (6) سنوات وتتركز الجهود الأمريكية في دعم قدرات وإمكانيات حفظ السلام في القارة وتم ابرامه عام (2002)[3]، واستمر هذا البرنامج على المجالات الآتية[4]:

1. المساعدة التدريبية في إطار تدريب قوات عمليات الطوارئ الإفريقية (ACOTA) والتي تكونت في عام (2004) ومُبادرة للأزمات الإفريقية (ACRI) ويدير المُبادرة مكتب إفريقيا بوزارة الخارجية الأمريكية، إذ يتم توفير الدعم والتدريب لقوات من دول مختارة من القارة وتمَّ تدريب أكثر من (12) ألف جندي إفريقي وفقًا وبلغت تكلفة البرنامج لعام (2004) ما يُقارب الـ(15) مليون دولار أمريكي، ويقوم الأمريكيون بتدريب تسعة كتائب، بينما تتولى الجيوش الإفريقية تدريب أعداد أخرى، باستخدام المعدات والتجهيزات الأمريكية، ويتولى برنامج (ACOTA) تدريب ونشر وحدات عسكرية، بالتنسيق مع العمليات الجارية في حفظ الأمن، كما أنَّ هناك اتفاقًا على أنَّ

(1)بول ميلي وفنست درارك، هل هو أسلوب...، مصدر سبق ذكره، ص41.
(2)صابون محمد راشد، التنافس الفرنسي-الأمريكي...، مصدر سبق ذكره، ص82.
(3)شمسة بوشنافة، دور فرنسا...، مصدر سبق ذكره، ص ص381-382.
(4)المصدر نفسه، ص ص382-883.

(ACOTA) سيكون البرنامج الأساس أو النموذج لمُبادرة عمليات حفظ الأمن العالمي (GPOI).

2.حفظ السلام الإقليمي في إفريقيا وفي هذه الحالة، تتلقى هذه القوات في الدول الإفريقية تجهيزًا وتدريبًا على عمليات حفظ السلام، واستفادت كلاً من النيجر، والسنغال، وغينيا من الوحدات العاملة في سيراليون، وليبيريا، وكذلك الدعم المقدم لحفظ السلام في الكونغو، وبوروندي، والسودان، وساحل العاج.

3.تعزيز قوات حفظ السلام الدولية (EIPC) ويدار هذا البرنامج من خلال مكتب الشؤون السياسية والعسكرية، ويهدف إلى مساعدة عدد من الدول الخارجية لتطوير قدراتها المؤسسية وجعلها أكثر كفاءة في حفظ الأمن وقد استفادت منه (30) دولة منها غانا، وكينيا، والمغرب، وتونس، وجنوب إفريقيا، ومن خلال هذه القوات تهدف الولايات المتحدة الأمريكية لإبعاد وتحجيم النفوذ الفرنسي في دول القارة وهذا ما ترفضه فرنسا.

وجاء ردّ الفعل الفرنسي للتحدي الصيني وغيرها من الدول المنخرطة في القارة الإفريقية، بأنّها حاولت إنشاء قنوات اتصال مع هذه القوى كـ(الصين) لمناقشة جميع القضايا المتعلقة بالقارة، وكذلك لتبادل وجهات النظر والتعبير عن أوجه القلق والمخاوف وربما كسب النفوذ أيضًا، إذ أنشأت وزارة الخارجية الفرنسية منتدى الحوار الخاص بها للتداول بكل قضايا القارة، ويكون انعقاد هذا المنتدى بشكل سنوي وبتناوب بين العاصمة الفرنسية (باريس) والعاصمة الصينية (بكين) وبين أعضاء "إدارة إفريقيا ومنطقة المحيط الهندي" في وزارة الخارجية الفرنسية ونظرائهم من وزارة الخارجية الصين، وهناك أيضًا حوار سنوي مشابه مع جنوب إفريقيا، وهناك محاولات فرنسية لبناء شراكات استراتيجية مع البرازيل والهند (وغيرهم من الدول المنخرطة في القارة) وتهدف فرنسا لزيادة قوتها من جانب وصد المنافس الرائيس لها وهي الولايات المتحدة الأمريكي[1].

(1)بول ميلي وفنست درارك، هل هو أسلوب...، مصدر سبق ذكره، ص51.

ويوجد تعاون بين الشركات الفرنسية والصينية، إذ توفر الصين الأيادي العاملة المنخفضة للأجور[1]، وفي المقابل تُعدُّ التكنولوجيا الفرنسية أكثر تقدمًا، لهذا فإنّ الشركات الصينية والفرنسية تعمل بشكل مشترك وتوفر الشركات الصينية المعدات والمكونات اللازمة للعمل (البنية التحتية) وتقوم الشركات الفرنسية بتوفير ما يعادل البرمجيات (أي التقنية الحديثة)، فمثلاً في عام (2013) في العاصمة الصينية (بكين) وبحضور الرئيس الفرنسي السابق (فرانسوا هولاند) والرئيس الصيني (شي جين بينغ) والرئيس التنفيذي للشركة (الفا) (لوك أورسيل) تمَّ توقيع سلسة من الاتفاقيات مع الشركات الصينية الكبرى مثل (CNNC) المؤسسة الصينية للطاقة النووية (CGNPC) هدفها تطوير الشراكة الفرنسية–الصينية، وهذا يجعل من فرنسا منافسًا للولايات المتحدة الأمريكية[2].

ولفرنسا تعاون مع الصين من خلال "المركز الصيني الدولي لمكافحة الفقر (IPRCC)" وهو مؤسسة مقرها في العاصمة الصينية (بكين)، أنشئت بجهد مشترك بين الحكومة الصينية برنامج الأمم الإنمائي، ومنذ عام (2010) نظمت هذه المجموعة البحثية سلسة من المؤتمرات حول عدد من الموضوعات التي شارك فيها مندوبون من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومسؤولون من الصين والدول الإفريقية ودخلت فرنسا كذلك في حوارات ثنائية مع الصين حول موضوع المساعدات التنموية لإفريقيا كالندوة التي عقدت في العاصمة الفرنسية (باريس) عام (2007)، ومن أبرز أمثلة التعاون بينهما هو مشاريع المساعدات للتنمية، إذ شهد عام (2010) طرح مشروع من قبل وزارة الخارجية الفرنسية والوكالة الفرنسية للتنمية على الصين يتعلق بالغابات في حوض نهر الكونغو، والوكالة حددت الغابات كمجال تعاون لأن فرنسا ذات خبرة في هذا الموضوع، وتهدف من خلال هذا المشروع للتعاون مع الصين لتوسيع نفوذها ومنافسة النفوذ الأمريكي[3]، ولـ(الصين) فائدة من تعاونها مع باريس، وهذا ما أكّده رئيسها (هوجينتاو) بعدها دولة كبرى وأنّها تحتفظ بمقعد دائم في مجلس

(1) ياسمين فاروق، فرنسا والتقارب الصيني-الأوروبي، مصدر سبق ذكره، ص95.
(2)بول ميلي وفنست درارك، هل هو أسلوب...، مصدر سبق ذكره، ص51.
(3)المصدر نفسه، ص52.

الأمن ولها قيادة بالاتحاد الأوروبي وبإمكانها الوقوف أمام الولايات المتحدة الأمريكية[1]، بسبب تصريح الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) بعزمه على السيطرة على القارة وإبعاد الدول الآسيوية[2]، وتهدف لإقناع الدول الإفريقية لاسيما الدول الفونكفونية بعدم نجاح المساعدات الأوروبية لها لاسيما المساعدات الفرنسية والآسيوية[3].

إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تهدف لتحجيم النفوذ الفرنسي في دول القارة الإفريقية وبشكل سلمي وبالمقابل فإنّها تملأ الفراغ بعد إنسحاب الأخيرة من دول القارة وتقليص قواعدها العسكرية فيها[4]، وبالمقابل فرنسا تلجأ للتعاون مع دول أخرى للوقوف أمّام الولايات المتحدة الأمريكية، فمثلاً تعاونها مع الصين أدّى إلى توازن الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي[5]، وهما يتشاركان بقضايا كاستقرار السودان فمن خلال علاقة الصين بالرئيس السابق للسودان (عمر البشير) تمكنت من القيام بدور فاعل في إقناعه بقبول نشر بعثة الأمم المتحدة في دارفور (اليوناميد) وترى فرنسا بأنَّ موقفها بشأن السودان أقرب للصين من الولايات المتحدة الأمريكية[6]، وأنها تساند السودان رغم الحصار الأمريكي[7].

وتتعدد التدخلات العسكرية والأمنية، الأمريكية والفرنسية في القارة الإفريقية والهدف من ورائها هو حفظ السلام وإنهاء النزاعات الداخلية في القارة وهو الذي جعلهم في سباق فيما بينهما من أجل تحقيق الاستقرار في القارة، وإنَّ التعاون في المجال العسكري والأمني بين دول القارة الإفريقية والولايات المتحدة الأمريكية الهدف من ورائه هو تحسين قدرات دول القارة لتعمل مع المشكلات الأمنية والعسكرية فيها وهذا يؤدي لتأخير الدور الفرنسي[8]، وتمثل دولة جيبوتي استمرارا واضحًا

(1)طارق عادل الشيخ، الصين وتجديد سياستها الإفريقية، ص152.
(2)نعيمة كرولي، مصدر سبق ذكره، ص231.
(3)دخالة مسعود، العلاقات الأوروبية...، مصدر سبق ذكره، ص167.
(4)جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، مصدر سبق ذكره، ص107.
(5)ياسمين فاروق، فرنسا والتقارب الصيني-الأوروبي، مصدر سبق ذكره، ص94.
(6)بول ميلي وفنست دراك، هل هو أسلوب...، مصدر سبق ذكره، ص42.
(7)أمير سعيد، مصدر سبق ذكره، ص49.
(8)صابون محمد راشد، التنافس الفرنسي-الأمريكي...، مصدر سبق ذكره، ص78.

للتنافس (الأمريكي–الفرنسي) في القارة، إذ إنّها تتميز بوجود قاعدة أمريكية وتُعدُّ قاعدة اقليمية رئيسة، وكذلك تُعدُّ جيبوتي من الدول المحسوبة على فرنسا إذ إنّها تضم أكبر قاعدة فرنسية في المنطقة، ومع ذلك فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تكثيف تواجدها العسكري فيها مما يؤدي لاستمرار التنافس (الأمريكي–الفرنسي) في القارة الإفريقية[1].

وتعمل فرنسا لإنشاء مدارس عسكرية تابعة لها بهدف عدم التراجع أمّام الجانب الأمريكي فمنها مدرسة (التكوين) لحفظ الأمن في روميباكارا، بساحل العاج في سنة (1999) وهي مدرسة مفتوحة لكل الدول الإفريقية، وقد أفصحت الجهود الفرنسية عن نيتها في تحميل المنظمات الإقليمية الإفريقية مسؤولية الأمن في القارة وضمن هذا السياق شجعت الاتحاد الإفريقي و(CEDAO) في حلَّ أزمة ساحل العاج ودعمها، وهذا يعني توسع النفوذ الفرنسي على حساب النفوذ الأمريكي مما يؤدي لاستمرار تنافسهما[2].

وفي عام (2005) شاركت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في عمليات بناء السلام في السودان، إذ قدما دعمًا ماليًا ومساعدة عينية لعميات السلام ودعم وقف إطلاق النار ومراقبة جبال النوبة وجنوب السودان، في إطار اتفاقية السلام الموقعة في نفس العام، وقدرت المساعدات البريطانية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وصراع دارفور بما يُقارب الـ(123) مليون جنيه إسترليني وتعهدت بدفع مبلغ يُقارب الـ(19) مليون جنيه إسترليني في صورة أسلحة أو معدات كما خصصت مبلغ يُقارب الـ(110) مليون جنيه إسترليني لتمويل عملية نزع السلاح[3]، وفي المقابل فإنَّ فرنسا لها علاقة تاريخية مع دول القارة الإفريقية إذ علّق الرئيس الأسبق لجنوب إفريقيا (ثابو مبيكي) على انتخاب الرئيس الفرنسي الأسبق (نيكولا ساركوزي) عام (2007) قائلاً" نظرًا إلى روابط فرنسا التاريخية بالقارة الإفريقية، فإنّها ستظل دومًا وسيطًا وشريكًا مقدرًا في جهودنا من أجل بناء السلام وتحقيق الاستقرار، وترسيخ الحكم الديمقراطي، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية" مما يجعل

(1)نقلاً عن: عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص127.
(2)شمسة بوشنافة، دور فرنسا...، مصدر سبق ذكره، ص379.
(3)المصدر نفسه، ص381.

إبعاد النفوذ الفرنسي أمرًا صعبًا[1]، وتُعدُّ المشاركة الأمريكية والبريطانية في ميدان حفظ الأمن ذات هدف أمريكي في دول القارة يتمثل بتهميش الدور الفرنسي فيها إذ إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تهمش الدور الفرنسي في جميع الجوانب وعلى مستوى القارة ككل حسب تعبير (باسكال بونيفاس) والخضوع لالتزامّات الجماعة مما يكبل الدولة في التصرف في بعض القضايا، وإنَّ فرنسا تهدف لمقاومة هذه القوة الأمريكية مما يعني استمرار التنافس بينهما في دول القارة[2]، ورغم كل هذه الخلافات فإنَّ فرنسا لا تهدف للمواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية[3].

إنَّ هدف فرنسا هو استمرار تنافسها مع الولايات المتحدة الأمريكية في القارة، وضعت مشروع (Recamp) تحت تصرف الاتحاد الأوروبي والذي يعمل بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي في ميدان عمليات حفظ الأمن وذلك في إطار (EURORECOMP) الذي تحتل فيه فرنسا مكانة متميزة لتجربتها الكبيرة في القارة ومهمًا في التعاون العسكري منذ الستينيات مع دول القارة، ويندرج برنامج (EURORECOMP) ضمن الجهود الفرنسية من أجل رؤية هذا المشروع واقحام الاتحاد الأوروبي، كأحد آليات تنفيذ السياسية الخارجية الفرنسية في نظام تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية[4].

وتؤيد فرنسا وبكل قوة الطموحات الإفريقية لبناء قوة طوارئ لكي يكون للقارة دور في إنهاء أزماتها ويدرك صناع القرار الفرنسي أنّه مع زيادة القوة العسكرية الإفريقية فإنّه لا يمكن التخلي عن الدعم والتواجد العسكري الفرنسي مما يقلل اعتماد الأفارقة على القوة الأجنبية الأخرى كالقوة الأمريكية، وكان الأثر الكبير للدور الفرنسي في مالي ضمن تدخلها العسكري المسمى بـ(سرفال أو القط المتوحش) إذ إنّها كانت بموضع ترحيب من قبل شعوب القارة[5].

(1)نقلاً عن: بول ميلي وفنست درارك، هل هو أسلوب...، مصدر سبق ذكره، ص10.
(2)شمسة بوشنافة، دور فرنسا...، مصدر سبق ذكره، ص384.
(3) ياسمين فاروق، فرنسا والتقارب الصيني-الأوروبي، مصدر سبق ذكره، ص95.
(4)المصدر نفسه، ص380.
(5)بول ميلي وفنست درارك، هل هو أسلوب...، مصدر سبق ذكره، ص34.

يُعدُّ نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان من الوسائل التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لكي تتدخل في الشؤون الداخلية الإفريقية فمثلاً التدخل في الشؤون الداخلية لكل من (ساحل العاج، وزيمبابوي، وتنزانيا) تحت غطاء نشر الديمقراطية ولكن حقيقة التدخل هو نشر الفوضى وبهذا يسهل التدخل الأمريكي والفرنسي في دول القارة الإفريقية[1].

ويبدو أنَّ فرنسا تسبق الولايات المتحدة الأمريكية في قضايا التدخل في الشؤون الداخلية لدول القارة، إذ تتدخل فرنسا بشكل متعدد الأطراف سواء أكان مع القوات الإفريقية أم مع الدول الأوروبية ويكون لها القيادة، فمثلاً في عام (2003) تمَّ التدخل الأوروبي برعاية الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لأجل وضع حدَّ للمجازر التي حصلت فيها مما يجعلها ذات دعم داخلي وخارجي[2]، وكذلك فإنَّ فرنسا لا تتدخل إلّا بعد طلب رسمي من قبل دول القارة كما هو الحالي في أزمة مالي، إذ تؤكد المصادر العليا في فرنسا بأنها لا تريد التدخل في الشؤون الداخلية للقارة الإفريقية وتؤكد على الشراكة (الفرنسية–الإفريقية) وتجسيد القيم والمبادئ، وحتى عن طريق الديمقراطية فإنَّ فرنسا تقف مع حكومة السنغال برئاسة (ماكي سال) الذي تمَّ انتخابه بشكل ديمقراطي عام (2007)[3].

إنَّ السياسة الأمريكية الهادفة لتوسيع نفوذها في القارة إنما تهدف لتقليص المصالح الأوروبية، والفرنسية تحديدًا، إذ تقوم السياسة الأمريكية بمزاحمة السياسة الفرنسية أو السعي لإحباطها في القارة، وفي المقابل فإنَّ فرنسا أصبحت أكثر حذرًا من الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما في منطقة المغرب العربي الذي بدأ يُمتّنِ علاقته مع حكومة واشنطن[4]، لاسيما بعد وقوع أحداث (أيلول–2001) إذ شكلت تعاون بينهما من خلال المناورات العسكرية المشتركة التي تقوم بها القوات الأمريكية وحضور

(1)جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية، مصدر سبق ذكره، ص87.
(2)ريمة كاية، مصدر سبق ذكره، ص163.
(3)بول ميلي وفنست درارك، هل هو أسلوب...، مصدر سبق ذكره، ص ص22-31.
(4)دخالة مسعود، العلاقات الأوروبية...، مصدر سبق ذكره، ص194.

لقمة الناتو من قبل دول المغرب العربي[1]، و لهذا نجد في تصريحات السياسة الفرنسية (السعي لإحباط) النفوذ الأمريكي في القارة إذ أعلن الرئيس الفرنسي الأسبق (جاك شيراك) بأنّ علاقته مع دول القارة تكون بجوانب تجارية وبهذا يتم الحدَّ من التبعية الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية[2].

بما أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة المسيطرة على النظام العالمي، وأنّها تعلم جيدًا بأنَّ فرنسا لها خبرة في التعامل مع دول القارة، فأمّا أنْ يتراجع التنافس إلى تعاون، أو يتطور التنافس فإنّه يكون أمّا ازمة أو صراعًا، ولا يدخل مرحلة الحرب بسبب التطور التكنولوجيا الذي يمثل جيش مدمر، فعليه يرى الباحث بأنَّ استمرار التنافس هو المشهد المرجح بينهم لاسيما وأنَّ فرنسا لا تريد أنْ تكون أداة لتحقيق الأهداف الأمريكية في القارة ولا تريد أنْ تكون الشريك التابع بل تهدف بأنْ تكون الشريك القوي لدول القارة مما يجعلهم في تنافس مستمر.

مما تقدم يمكن القول: إنَّ التنافس الأمريكي والفرنسي في القارة له أسبابه منها المتغيرات الدولية الجديدة كتفكك الاتحاد السوفيتي وهدف الفرنسي المتمثل بالحافظ على نفوذها في دول القارة وهذا يعارض الدعوى الأمريكي التي تهدف لتغير هذا النفوذ أي أنها تهدف لطرد النفوذ الفرنسي في القارة.

ويتضح أنَّ طبيعة التنافس الأمريكي والفرنسي في جانبه السياسي يتمثل بالسابق بينهما في زيارات الرؤساء الأمريكيين والفرنسيين إلى القارة ونشر الثقافة الأمريكية مقابل تقليص الثقافة الفرنسية وهذا ما لا تقبل به فرنسا لذلك عملت هي الأخرى لتكثيف زيارات رؤساءها ونشر ثقافتها خارج دول الاستعمارية التابعة لها، وفي المجال الاقتصادي يتضح تنافسهم من خلال الشركات الأمريكية الهادفة إلى الحصول على أكثر المشاريع الإفريقية والسيطرة على مصادر الطاقة الإفريقية لاسيما النفط وفي المقابل تعمل فرنسا لمنع ذلك لصالح شركاتها وتكون السيطرة على النفط لصالحها وكذلك في المجال الأمني فانهما يتنافسان من خلال نشر قواعدهما العسكرية ومكافحة الإرهاب ونشر الاستقلال في القارة.

(1) سعيد اللاوندي، "ماراثون" أوروبي-أمريكي على النفوذ في المغرب العربي، مصدر سبق ذكره، ص35.
(2)صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، التنافس الدولي ومذهب...، مصدر سبق ذكره، ص98.

وفي المستقبل سيكون تنافسهما أمّا في حالة تراجع أي يكونان في تعاون وهذا يتضح من خلال الخبرة الفرنسية والقدرات العسكرية الأمريكية، وأمّا أنْ تصاعد تنافسهما فيُكوِّن أزمة أو تصارعًا بسبب النزاع بينهم في القارة، وأمّا يكون تنافسهما بحالة استمرارية لأنّ فرنسا تهدف لتحقيق مصالحها على حساب المصالح الأمريكية وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق مصالحها على حساب فرنسا.

الخاتمة

الخاتمة والاستنتاجات

يشير متن الدراسة إلى الأهمية الاستراتيجية للقارة الإفريقية، بتمتعها بموقع يقع في قلب العالم لهذا فهو موقع متميز، وتوضح لنا الأهمية الاقتصادية للقارة، لاسيما وأنّها مجاورة للخليج العربي، واطلالها على البحار كالبحر الأحمر الذي يُعدُّ من أهم طرق المواصلات البحرية ويصل بين الخليج العربي والدول الغربية، والمحيطات كالمحيط الهندي، مما يجعلها ذات أهمية في النقل التجاري ونقل الموارد الأولية ومصادر الطاقة عبر موانئها المنتشرة على سواحلها مما يجعل النقل أقل كلفة وأسرع وقتاً، وما تحتويه من ثروات معدنية هائلة متمثلة بالنفط والغاز والمعادن الطبيعية الأخرى لم تستغل من قبل دولها بل لم تكشف بعد، الامر الذي جعل من الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت القوى المهيمنة على العالم والمسيطرة على النظام الدولي وفرنسا من الدول العظمى التي هيمنت على دول القارة لأكثر من قرن، يدخلان في تسابقٍ لتأمين هذه الثروات ونهب خيراتها لصالحهما.

ويتبعان بذلك حجج سياسية ودبلوماسية كحماية حقوق الإنسان والزيارات التي يقوم بها الرؤساء الأمريكيون والفرنسيون لدول هذه القارة، فإنّ فرنسا تهدف للحفاظ على نفوذها في القارة وتوسعته وهذا هو الهدف السياسي لها ولا تتخلى عن هيمنتها للقارة لأي دولة أخرى، والتغلغل في قلب القارة والسيطرة عليها بشكل كامل، وحتى حجتها بإنهاء النزاعات والصراعات بين دول القارة التي تعرف بالتنوع الديموغرافي المتمثلة بالتعددية الأثنية للسكان مما يجعلها دائمة النزاعات وعرفتها القارة الإفريقية منذ مؤتمر برلين عام (1884–1885)، ووضعت لها الخطوط والحدود المصطنعة لكي لا تنعم بالهدوء والاستقرار وتفتيت دول القارة والنظام السياسي فيها متنوع ومُختلف من دولة لأخرى، مما ساعد على عدم الاستقرار في القارة الإفريقية وكل هذا يصب بخدمة المصالح الأمريكية والفرنسية، وحجج اقتصادية كرفع المستوى الاقتصادي للدول القارة وإنعاشه من خلال المساعدات الاقتصادية فهما يهدفان لتبعية دول هذه القارة لهم وصناعة أسواق لتصريف تجارتهم لاسيما وأنّ عدد سكان القارة يساعد على خلق مثل هذه الأسواق، والسيطرة على ثروتها من خلال الشركات الأجنبية، وحجج عسكرية كالمشاركة بالجنود الأمريكيين في الحرب على الإرهاب وهم بهذه الحجج يكسرون العادات والتقاليد الدولية، وعقد الاتفاقيات مع

دول القارة بهدف مكافحة الإرهاب ونشر الاستقرار في دول القارة بإجماعها وبما أنّ مكافحة الإرهاب يكون من خلال القوات الأمريكية وحتى تدريب الجنود الأفارقة يكون من خلال القوات الأمريكية فإنّها تستطيع التغلغل بالقارة والتحرك بها بحرية مطلقة.

وفرنسا غير مستثناة بشكل تام إذ إنّ نفوذها في القارة يمنحها نفوذًا دوليًا كجعلها قوة دولية ومحتفظة بمجلس دائم في منظمة الأمم المتحدة وإنّ توسع نفوذها يجعل من دول القارة داعمة لقراراتها في منظمة الأمم المتحدة، ولها مصالح اقتصادية كبيرة ومتنوعة وخلق أسواق لتصريف بضاعتها في القارة لاسيما مع الدول الناطقة باللغة الفرنسية إذ إنّها تهدف للحفاظ على نفوذها في هذه الدول وكذلك توسعة هذا النفوذ لكي يشمل كل القارة ويتم ذلك عن طريق الاستثمارات والمساعدات التي قدّمتها لدول القارة وبهذا تضمن مكانتها في النظام الدولي وكذلك تضمن دعم الأفارقة لها في مجلس الامن، أي إن السبب الرئيس للاهتمام الفرنسي بالقارة الإفريقية هو السعي لتحقيق أهداف عدة، أبرزها أن يكون لها دور رئيس في القارة، من خلاله تستطيع منافسة التواجد الأمريكي المتزايد هناك، والاحتفاظ بنفوذها وبمصالحها في القارة السمراء، ومن خلال القواعد العسكرية الفرنسية فإنها تستطيع التحرك بشكل واسع وبكل حرية ومن خلال تلك القواعد ومستشاريها وخبرائها العسكريين تحقيق اهدافها في القارة والسيطرة عليها بشكل كامل.

أمّا طبيعة تنافسهم فيتضح من خلال زيارات رؤساءهم لدول القارة إذ تهدف الولايات المتحدة الأمريكية لتقليص النفوذ الفرنسي من خلال التعهدات والاتفاقيات السياسية بينها وبين دول القارة الإفريقية ونشر ثقافتها السياسية واللغوية، وبالمقابل فإنّ فرنسا تكثف من زيارات رؤساءها لدول القارة بهدف توسيع سياستها على السياسة الأمريكية، وفي المجال الاقتصادي فإنّ طبيعية استثماراتهم والسباق بين شركاتهم تدل على طبيعة تنافسهم، إذ تهدف الشركات الأمريكية بالسيطرة على مجالات الطاقة الإفريقية المتنوعة وهذا يؤثر على المصالح الفرنسية لهذا عملت على تكثيف شركاتها واستثماراتها في جميع دول القارة، وإنّ انتشار القواعد العسكرية الأمريكية والفرنسية في جميع دول القارة الإفريقية لمحاربة الإرهاب والقراصنة، إنّما يدل على طبيعة تنافسهم في الجانب العسكري والأمني

وتشير التحليلات السياسية على أنّ مستقبل تنافسهم قد يكون في تراجع فإنّه يؤدي للتعاون بينهم في إدارة شؤون دول القارة وقد يكون في تصاعد وهذا يعني دخولهم في أزمات وصراعات مما يؤدي لتطور التنافس بيهم وقد يكون تنافسهم بمرحلة استمرار وهذا ما يراه الباحث.

استنتاجات الدراسة:

1- إنّ القارة الإفريقية تتمتع بموقع جعل الدول العالم تسعى لكي تكون تابعة لهم عن طريق الأساليب السياسية الاقتصادية والعسكرية وهذا ما نراه في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.
2- إنّ ثروات القارة الإفريقية المتنوعة وسوء استغلالها من قبل الأفارقة جعل من الدول الأخرى تسعى للسيطرة عليها مما أثر سلباً على الدول الإفريقية وجعلها تعيش تحت خط الفقر.
3- يبدو أنّ فرنسا تمتلك فرصًا أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية التي تُعدَّ الطرف غير المرغوب به في القارة بسبب سياستها وعدم احترامها للمبادئ التي تطلقها كـ(حقوق الإنسان، ومحاربة الإرهاب وغيرها) ولاسيما سياستها المتبعة التي جعلت من سمعتها سمعه سيئة، ورغم تراجع الدور الفرنسي في مجاله العسكري لكنها تحتفظ بنفوذها السياسي في القارة مما جعل فرنسا تحتفظ بهيمنتها الاستعمارية لاسيما في دول الفرنكفونية وتوسيعه ليشمل دول ناطقة بغير اللغة الفرنسية.
4- إنّ دول القارة تنظر إلى فرنسا بوصفها الداعم الحقيقي لتحقيق التنمية المستدامة في القارة الإفريقية مما جعل توسع نفوذها ليشمل أكثر من ثلثي القارة لاسيما مع تعاملها التعاوني مع القادة الأفارقة وعدم فرض سياستها عليهم بالقوة وإلغاء ديوان دول القارة.
5- إنّ هدف فرنسا هو السيطرة على ثروات القارة الإفريقية وتأمين الموارد الأولية بأسعار رخيصة وضمان توسع أسواق صرفها والسيطرة على المواقع الاستراتيجية وأنها تهدف مواجهة التوسع الأمريكي من خلال الوسائل الإعلامية وغيرها من الوسائل السلمية.
6- إنّ طبيعة التنافس لا يؤثر على علاقاتهم التعاونية، إذ في إغلب الأحيان نلاحظ تعاونهم في إدارة شؤون القارة الإفريقية لهذا فإن تنافس لا يصل إلى مرحلة حرب، وإنّ تنافسهم يتصاعد ليصل لمرحلة أزمات وأحيانًا يصل لمرحلة صراع ولكن دخولهم ضمن حلف واحد عالمي (حلف الناتو) وكلاهما ضمن الدول الغربية يساعدهم على عدم الدخول في حروب.

7- إنّ فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية يتشابهان في يرفع شعار احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وتطبيق الأنظمة الغربية وما هي إلّا مفاتيح لهيمنتهم على القارة بأكملها مما يجعل الأفارقة هم ضحايا تنافسهم.

8- إنّ تعاونهم في حلّ شؤون القارة إنما يصب لصالحهم فمن خلال المساعدات الاقتصادية تكون الدول الإفريقية تابعة لهم ومن خلال تعاونهم في محاربة الإرهاب فإنّهم يقللون كلف هذه الحرب عليهم.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم

أولاً: الوثائق

1.الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير وطني وفقًا للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، 2009.

2.الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير وطني وفقًا للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، 2009.

3.الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، تقرير منظمة الأمم المتحدة، الدورة الثلاثون، البندان 2،3.

4.الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، تقرير منظمة الأمم المتحدة، رقم القرار (118/52 و138/53)، 2007.

5.صندوق الدولي، تقرير إفريقيا، تقرير منشور على الرابط الاتي، تاريخ الدخول: 2021/2/8:

6.المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منظمة الأمم المتحدة، الدورة الموضوعية، التقارير الدورية الأولى المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادتين (16-17) من المعهد، 2007. https://content.knightfrank.com/research/888/documents/en/africa-report-arabic-201718-4648.pdf

ثانياً: الموسوعات والمعاجم

1- إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ط2، مكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، القاهرة، ج1و2، 1972.

2- ابن منظور، لسان العرب، دار أحياء التراث العربي، بيروت، ط3، ج14، 1999.

3- أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية الدولية، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، مصر، بيروت، 1989.

4- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، دار علاء للكتب، مصر، ط1، 2008.

5- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية، كتب عربية، القاهرة، 2005.

6- أمنة أبو حجر، الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008.

7- صادق صالح، أطلس-العالم، موسوعة علمية تشمال العراق والمحفظات الإدارية والوطن العربي والعالم، دار الكتب والوثائق بغداد للطباعة، 1992.

8- عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2009.

9- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

10- مجموعة باحثين، الموسوعة الإفريقية، اليوبيل الذهبي لمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، المجلد (5)، مايو 1997.

11- مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية-مفاهيم مختارة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصر، ط2، 2001.

12- مصطفى فاخوري، الأقطار والبلدان موسوعة جغرافية وتاريخية واقتصادية، دار المعرفة، بيروت، 2007.

13- نذير جزماتي، الموسوعة الجغرافية السياسية، دار العرب للدراسات والنشر والترجمة، ودار النور حوران للدراسات والنشر والترجمة، دمشق، 2011.

ثالثاً: الكتب العربية والمترجمة

1- إبراهيم أحمد نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية، مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 2011.

2- أحمد نجم الدين فليجة، إفريقيا دراسة عامة وإقليمية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

3- إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية-المفاهيم والحقائق الأساسية-، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط2، 1985.

4- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية-دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 1991.

5- أمين إسبر، إفريقيا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، دار دمشق للطباعة، سوريا، ط1، 1985.

6- انور عبد الغني العقاد، الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية، دار المريخ للنشر، الرياض،1983.

7- ب. س. لويد، ترجمة: شوقي جلال، إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، عالم المعرفة، الكويت، 1980.

8- باسكال بونيفاس، ترجمة إياد عيسى، الجيوبوليتيك-مقاربة لفهم العالم في 48مقالاً، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2020.

9- بول ميلي وفنست درارك، هل هو أسلوب جديد للانخراط؟ السياسية الفرنسية في إفريقيا من ساركوزي إلى هولاند، دراسات عالمية، مركز الأمّارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2013.

10- بيتر فالنستين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات والحرب والسلم والنظام العالمي، ترجمة: سعد فيصل ومحمد محمود، مطبعة الجامعة الاردنية، الأردن، ط1، 2006.

11- بيير سيليرييه، الجغرافية السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، ترجمة: احمد عبد الكريم، الهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1998.

12- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الازمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005.

13- جاسم سلطان، الجغرافيا والحلم العربي القادم جيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا، دار التمكين للأبحاث والنشر، بيروت، ط1 ،2013.

14- جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدوية-دراسة في إدارة الصراع الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2013.

15- جميس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ط1.

16- جميل معصب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2006.

17- جهاد عودة، الصراع الدولي-مفاهيم وقضايا-، دار الهدى للنشر والتوزيع، المنيا/مصر، ط1، 2005.

18- حسان صادق حاجم، وسعد عبيد علون، التنافس الأمريكي-الصيني على الطاقة في إفريقيا، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط1، 2020.

19- حسن البزاز، إدارة الازمة بين نقطتي الغليان والتحول، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2001.

20- حسين قادري، النزاعات الدولية-دراسة وتحليل-، دار الكتاب الثقافي للطباعة والنشر، الأردن، 2008.

21- حمدي عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات عصر النهضة؟ أي مستقبل، مكتبة مدبولي، مصر، ط1، 2009.

22- خليل حسين، العلاقات الدولية، النظرية والواقع-الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2011.

23- دامبيسا مويو، المساعدات المميتة (لماذا تهدر المساعدات الدولية بلا طائل وما هو الطريق الأفضل لتنمية إفريقيا؟)، مركز الأمّارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2011.

24- ديفيد جارنم، دراسات في النزعات الدولية وإدارة الازمة، مركز الأمّارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2001.

25- راغب الرجاني، قصة تونس من البداية على ثورة2011، دار أقلام للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2011.

26- زبغنيو برجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى–السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجياً، مركز الدراسات العسكرية، ط2، 1999.

27- زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل، أزمة سد النهضة، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2016.

28- سالم محمد الزبيدي وحسن الساعوري، الاتحاد الإفريقي في ظل النظام الدولي الجديد، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة، الخرطوم، 2006.

29- سأمر سلمان الجبوري، التنافس الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط–الازمة السورية إنموذجاً– ، بيروت، ط1، 2018.

30- سامي السيد أحمد، السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة– الدور والاستجابة–، مركز الأمّارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، ص204.

31- سعد بدير الحلواني، التاريخ الإفريقي الحديث، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1999.

32- سليم كاطع علي، التنافس الأمريكي–الصيني أتجاه قارة إفريقيا بعد الحرب الباردة–السودان إنموذجاً–، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، 2018.

33- السيد الحُسيني، نهر النيل في مصر منحنيات وجزره–دراسة جيوم ورفلوجية، مركز النشر لجامعة القاهرة، مصر، 1991.

34- السيد أمين شلبي، أمريكيا والعالم متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 2005.

35- شمسة بوشنافة، دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردان، ط1، 2016.

36- صابون محمد راشد، التنافس الفرنسي–الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة، دار النهضة، القاهرة، 2011.

37- صادق المهدي، مياه النيل–الوعد والوعيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 2000.

38- عبد الحميد العيد الموساوي، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال القارة الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2014.

39- عبد السلام عارف، التحرك الصهيوني المعاصر في إفريقيا، معهد الدراسات الاسيوية والإفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1986.

40- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، وشوقي الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء للطباعة والنشر، الرياض، ط2، 2002.

41- عبد علي خلف ومحمد أحمد علقة، جغرافية القارات (اسيا، أوروبا، إفريقيا، أمريكا الشمالية، أمريكا الجنوبية، أستراليا ونيوزيلنده وجزر المحيط الهادي)، دار الكندي للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 1998.

42- عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، دار النهضة، القاهرة، ط1، 2011.

43- علاء طاهر، العالم الإسلامي في الاستراتيجية العالمية المعاصرة، دار بلال للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1998.

44- علي احمد هارون، أسس الجغرافية السياسية، دار الفكر العربي، القاهر.

45- علي حاتم القريشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الضياء للطباعة، النجف الاشراف، ط1، 2014

46- علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2017.

47- علي صبح، الصراع الدولي في نصف قرن (1945-1995)، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2006.

48- علي موسى، ومحمد الحمادي، جغرافية القارات، دار الفكر، دمشق، 2006.

49- عليان محمود عليان، الغاز الطبيعي: من مضيق جبل طارق إلى مضيق باب المندب (التحديات والمخاطر الاستعمارية)، المركز الديمقراطي، برلين، 2016.

50- عمار حميد، توجه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إقليم شمال إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016.

51- عمار شرعان، التنافس الدولي في السياسة العالمية-دراسة في منطقة الساحل الإفريقي-، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط1، 2020.

52- عمر عبد العاطي، إمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة، ط1، 2014.

53- غراهام ايفانز، وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1، 2004.

54- فايز محمد العيسوي، الجغرافية السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 1999.

55- فتحي شهاب الدين، المصطلحات السياسية والاقتصادية، موسوعة أقر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2011.

56- فرغلي علي تسن هريدي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر (الكشوف-الاستعمار-الاستقلال)، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط1، 2008.

57- فيجاي ساكوجا، الديناميات الاستراتيجية للمحيط الهندي، مركز الأمّارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2013.

58- فيليب سيبيل، الجغرافيات السياسية للبترول، ترجمة: نحاة الصليبي الطويل، هيئة أبو ظبي للسياحة، أبو ظبي، 2013.

59- كريستوفرس تشيفيس وبينجامين فيشمان، ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط، معهد أبحاث الدفاع الوطني، مؤسسة راندا، القاهرة، 2013.

60- كمال حماد، النزاعات الدولية-دراسة قانونية دولية في علم النزاعات-، الدار الوطنية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1998.

61- لهب عطا عبد الوهاب، دراسات في الطاقة–أمن الامدادات والمخاطر الجيوسياسية–، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، مملكة البحرين، ط2، 2012.

62- لوريل إي ميلر وجيفري ماتيني، التحول الديمقراطي في العالم العربي، معهد أبحاث الدفاع الوطني، مؤسسة راندا، القاهرة، 2013.

63- مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1، 2002.

64- ماهر قنديل، الجزائر التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدُوحة، 2016.

65- مجموعة مؤلفين، الاتحاد الإفريقي وحماية نفط إفريقيا، ملف قمة سرت، مركز الدراسات الأستراتيجية، بغداد.

66- مجموعة مؤلفين، التوجهات الدولية تجاه القارة الإفريقية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط1، 2020.

67- مجموعة مؤلفين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية–التنافس على موارد الطاقة–، مركز الأمّارات للدارسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2008.

68- مجموعة مؤلفين، تحليل الوضع السكاني في مصر، مركز بصيرة، مصر، 2016.

69- مجموعة مؤلفين، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، الجماهرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ط1.

70- محمد حجاري محمد، الجغرافيا السياسية، القاهرة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1996.

71- محمد حجازي محمد، نحو دراسة في جغرافية مصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، جامعة القاهرة، مصر، 1986.

72- محمد رياض وكوثر عبد، إفريقيا–دراسة لمقومات القارة–، مؤسسة هنداوي للطباعة والنشر، مصر، ط2، 2014.

73- محمد عبد الغني سعودي، افريقية–شخصية القارة شخصية الإقليم، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2008.

74- محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقيا، عالم المعرفة، مطبعة الأبناء الكويت، الكويت، 1980.

75- محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987.

76- محمد محي الدين، إفريقيا وحوض النيل، مطبعة عطايا، مصر، ط2، 1934.

77- مصطفى إبراهيم، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه كينيا، منذ انتهاء الحرب البارة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2016.

78- نادية عبد الفتاح عشماوي السيد، التسوية السلمية للنزاعات الحدود إفريقيا في إطار التحكم الدولي (دراسة مقارنة لتسوية النزاعين الإريتري/اليمني الإريتري/الإثيوبي)، المكتب العربي للمعاف، القاهرة، ط1، 2016.

79- نصيف يوسف حتي، النظريات في العلاقات الدولية، دار الكتب العربي، بيروت، ط1، 1985.

80- ناظم نواف إبراهيم، العنف السياسي في العراق المعاصر، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2015.

81- نزار كريم جواد الربيعي، وسمير رحيم نعمة الخزاعي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا (الاتجاهات، والمبادئ، والمراحل، والمضامين)، مكتبة النور، بغداد، ط1، 2016.

82- نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعوم ناشون، بيروت، ط1، 2013.

83- نعيمة كرولي، فرنسا من ثورة الجياع إلى لعبة الأمم، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط1، 2020.

84- نيكي هولميارد، رسم كسار استدامة المحيطات في الدول المطلة على المحيط الهندي، دائرة التنمية الاقتصادية، الأمّارات،2017.

85- هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط1، 2008.

86- هاشم خضير الجنابي وطه حمادي، قارة إفريقيا-دراسة عامة وإقليمية لأقطارها غير العربية-، جامعة الموصل، كلية التربية، 1990.

87- الهام محمد علي، بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ إفريقيا الحديث، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط1، 2009.

88- هوبير فيدرين، وباسكال بونيفاس، أطلس العالم الشامل، ترجمة: إنطوان الهاشم، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ط1، 2010.

89- يوسف محمد السلطان واخرون، الجغرافية الإقليمية للقارات: أسيا-إفريقيا-أستراليا، وزارة التعليم العالي، جامعة الموصل، 1986.

رابعاً: المجلات

1.إبراهيم عبد العزيز المهنا، الفكر المحافظ الأمريكي والصراع العربي الإسرائيلي، مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (95)، القاهرة، يناير 1989.

2.إبراهيم غالي، الاتحاد الأوروبي: استراتيجية للدفاع المشترك، مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (156)، أبريل2004.

3.إجلال رأفت، السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة الدراسات الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (145)، 2001.

4.أحمد طاهر، العلاقات الليبية-الأوروبية: بداية جديدة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (159)، يناير 2005.

5.أحمد عبد الأمير الأنباري، دور المحافظين الجدد في دعم إسرائيل، مجلة دراسات دولية، مركز دراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد (59)، 2014.

6.أحمد علو، المحيط الهندي بين أمواج التعاون وشواطئ النزاع، مجلة الجيش، بيروت، العدد(288)، 2012.

7.أحمد مرتضى، جماعة (بوكو حرام) .. نشأتها وأعمالها في نيجيريا، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (12)، يونيو 2012.

8.أحمد مقرم النهدي، موقع قارة إفريقيا الاستراتيجي.. لمحة تعريفية، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (6)، سبتمبر 2010.

9.آدم بمبا، الثقافية الإفريقية مؤثرات واتجاهات، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (26)، أبريل 2018.

10.إزهار محمد عيلان، إفريقيا وقضية الاستثمارات الأجنبية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (105)، 2004.

11.إسماعيل محمد دعيس، الفائض النفطي الحالي–أسبابه وآثاره الاقتصادية–، مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية–وزارة الخارجية السعودية، الرياض، العدد (3)، مارس 1983.

12.الافتتاحية، فرصة للتنمية لإفريقية، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (10)، أكتوبر/ديسمبر 2011.

13.أمّاني طويل، أمن البحر الأحمر.. الواقع والتحديات، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (176)، أبريل 2009.

14.آمنة محمد علي، موقع حزب الاتحاد لأجل حركة شعبية ودوره في الحياة السياسية الفرنسية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية، بغداد، العدد (56)، 2013.

15.أمير سعيد، الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (3)، ديسمر 2008.

16.أمير محمد عبد الحليم، الأبعاد السياسية للتغيرات المناخية في القرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (205)، يوليو 2016.

17.أميرة تواضروس، مقاربات الذكاء الاصطناعي في الأزمات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (215)، يناير 2019.

18.أميرة عبد الحليم، الغرب الإفريقي: نيجيريا الداخل الديني والخارج النفطي، السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (188)، أبريل 2012.

19.اميرة محمد عبد الحليم، الوجه الآخر: التنافس على مصادر الطاقة في إفريقيا، السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (197)، يوليو 2014.

20.أنور طاهر، القرصنة البحرية على سواحل الصومال، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (177)، يوليو 2009.

21.أياد عبد الكريم مجيد، إثر الثروات النفطية في التنافس الدولي على القارة الإفريقية في الثروات النفطية في إفريقيا، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، العدد (68)، 2010.

22.أياد عبد الكريم، الاستراتيجية اليابانية اتجاه إفريقيا–فرص وتحديات–، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة تكريت، تكريت، العدد (22)، 2017.

23.أيمن شبانة، محاور التنافس الدولي في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (210)، أكتوبر 2017.

24.بدر حسن شافعي، القمة الإفريقية26...رصد وتحليل، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (28)، أبريل 2016.

25.بدر حسن شافعي، القمة الفرنسية–الإفريقية: محاولة للتقييم، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (144)، أبريل.

26.بدرية صالح عبد الله، حزب النهضة ودوره السياسي في تونس بعد عام 2011، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (65)، 2021.

27.بسيمة طويل، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد (10)، 2017.

28.بطرس بطرس غالي، الفرنكوفونية والحواربين الثقافات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (146)، أكتوبر 2001.

29.بطرس بطرس غالي، عصر حقوق الإنسان بامتياز، السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (175)، 2009.

30.بلغيث عبد الله، التهديدات الأمنية الجديدة: قراءة في الخصوصية الأمنية، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد (44)، إبريل2020.

31.بوجعبوط المصطفى، التنوع الاجتماعي في ضوء مسار تجربة العدالة الانتقالية التونسية: النموذج الرائد في شمال إفريقيا، مجلة الدراسات الدولية وحوض النيل، المركز العربي الديمقراطي، برلين، العدد (1)، مارس 2018.

32.بوبيبة نبيل، التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للازمة الترقية: بين الأمننة والأغغنة، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، مركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد (1)، مارس 2018.

33.التنمية المستدامة في إفريقيا، موضوع المؤتمر السنوي لمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (37)، يوليو2018.

34.جاك إندرياتي، حوار السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (63)، 1981.

35.جبريل فابوري كروما، إفريقيا: موارد طبيعية غنية ودول فقيرة...إين الخلل؟، مجلة قراءات الإفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (39)، يناير2019.

36.جميل مصعب محمود، الدور الأمريكي في إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة ناصر، القاهرة، 2001.

37.جورج ثروت فهمي، أوروبا وإفريقيا.. استراتيجية جديدة للتنافس، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أبريل 2001، العدد (163)، يناير2006.

38.حارث قحطان عبد الله، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، العدد (1).

39.حبيب فارس، وماجد مطر عبد الكريم، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في البحر الأحمر، كلية تربية للبنات، جامعة بغداد، بغداد، المجلد (20)، العدد (2)، 2009.

40.الحسن الحسناوي، التنافس الدولي في إفريقيا–الأهداف ... والوسائل، المجلة العربية للعلوم السياسية، المغرب، العدد (45–46)، 2010.

41.حسين سيد عبد الله مراد، مملكة صُنغاي، قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (13)، يوليو 2012.

42.حمدي عبد الحمن حسن، إفريقيا إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (173)، يوليو 2008.

43.حمدي عبد الرحمن حسن، سياسات التدخل الخارجي في قضية جوب السودان، مجلة قراءات افريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، إبريل–يونيو 2011.

44.حمدي عبد الرحمن حسن، سياسات التنافس الدولي في إفريقيا، مجلة قراءات أفريقية، مركز منتدى الإسلامي، لندن، العدد (2)، سنتمبر 2005.

45.حمدي عبد الرحمن، إفريقيا والنظام الدولي.. جدلية التهميش والنهوض، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (200)، أبريل 2015.

46.حمدي عبد الرحمن، الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في إفريقيا: مسارات متناقضة، إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (37)، 2018.

47.حمدي عبد الرحمن، السياسية الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أبريل 2001، العدد (144).

48.حمدي عبد الرحمن، صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (197)، يوليو 2014.

49.حميد الجميلي، الفكر الاستراتيجي النفطي الأمريكي وصياغة نظام بترولي جديد: العناصر الاستراتيجية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العددان (3–4)، 2000.

50.حيدر زهير جاسم الوائلي، مستقبل الطاقة في إفريقيا (الفرص والتحديات)، مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية، بغداد، العدد (55).

51.خالد حنفي علي، الإقليمية الجديدة في إفريقيا: أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء، مجلة الساسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (144).

52.خالد حنفي علي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا .. رؤى وأدوات متغيرة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (163)، يناير 2006.

53.خالد حنفي علي، الشركات العالمية.. لعبة الصراع والموارد في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (140)، أبريل2007.

54.خالد حنفي علي، النفط الإفريقي ..بؤرة جديدة للتنافس الدولي، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (164)، أبريل 2006.

55.خالد سعد زغلول، كيف تسترد الدول المانحة مساعداتها؟، مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (162)، أكتوبر 2005.

56.خالد عبد العظيم، القمة الفرنسية–الإفريقية وتفعيل الدور المصري في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد(135)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير 1998.

57.خيري عبد الرزاق جاسم، التنافس الفرنسي–الأمريكي على القارة الإفريقية: دراسة في الأنموذج الجزائري، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، العدد (الثاني)، 1997.

58.خيري عبد الرزاق، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومنحنة أفريقية، مركز الدراسات الدولية، المرصد الدولي، بغداد، العدد (7)، 2008.

59.دحماني العيد، الهندسة السياسية الخارجية للقوى الكبرى والدول الصاعدة في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة (1991–2019)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضاف، الجزائر، المجلد الأول، العدد (2)، 2018.

60.دلال محمود السيد، رؤية لإدارة أمن البحر الحمر، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (209)، يوليو 2017.

61.راوية توفيق، الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (20)، أبريل/يونيو 2014.

62.راوية توفيق، السياسات الأمريكية والصينية في إفريقيا.. طبيعة الأدوار وواقع التنافس، مجلة السياسة الدولية، العدد (107)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (218)، أكتوبر 2019.

63.رتيبة برد، الاستراتيجية الإفريقية للاتحاد الأوروبي، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (28)، أبريل–يونيه2016.

64.رجاء إبراهيم سليم، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (107)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير 1992.

65.روجر ميدلتون، القرصنة في الصومال.. تهدد التجارة العالمية وتغذي الصراعات المحلية، ترجمة: مجلة قراءات إفريقية، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (3)، ديسمبر 2008.

66.ريم أبو حسين، الحدود الهشة وانتشار الإرهاب في إفريقيا، مجلة متابعات إفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، العدد (5)، أغسطس2020.

67.زهير الحسني، توظيف الموازنة العامة لسنة 2019 في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة كلية العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد (59)، 2020.

68.زياد يوسف حمد، التوجه الصيني نحو منطقة القرن الإفريقي بعد الحرب الباردة، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد (7)، يناير/كانون الثاني2020.

69.زياد يوسف حمد، ومهند عبد الواحد، الدور الياباني في منطقة القرن الإفريقي بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (45)، كانون الاول2020.

70.زينب عبد الله منكاش، وسند وليد سعيد، الأطماع الأمريكية في القارة الإفريقية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العددان (35-36).

71.سالي محمد فريد، تأثير الموارد الإفريقية في مسارات التنمية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (216)، أبريل2019.

72.سامية بيبرس، نيجيريا بين العنف والتحول الديمقراطي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (140)، أبريل 2000.

73.سعد عبيد علون السعيدي، مصطفى عبد مجيد، التنافس الدولي والإقليمي في منطقة القرن الإفريقي-شرق إفريقيا وانعكاسه على الامن في الشرق الأوسط، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، تكريت، العدد (3)، 2019.

74.سعيد اللاوندي، أمريكا-أوروبا العولمة والعولمة المضادة!، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (142)، 2000.

75.سفيان منصوري، سامي بخوش، استراتيجية الاتحاد الأوربي ثلاثية الأبعاد حيال الساحل الإفريقي: السياقات والمضامين، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة بانتة1-الحاج لخضر-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، العدد (1)، 2021.

76.سلوى بن جديد، السياسة الفرنسية تجاه الإرهاب بين إفريقيا والشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (204)، أبريل2016.

77.سلوى يوسف درويش، المساعدات الغربية وأثرُها في التنمية في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (5)، يونيو2010.

78.سمير قلاع الضروس، منطقة الساحل في التصور الأمريكي والفرنسي، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (24)، أبريل 2015.

79.سوسن حسين، العولمة.. يمكن أن تصبح فرصة العالم الثالث للتنمية والتقدم، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (146)، أكتوبر 2001.

80.سي طاهر قاضي، الاهتمام والتنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الدراسات الأمنية وحوض النيل، المركز العربي الديمقراطي، برلين، العدد(5)، مارس/اذار 2019.

81.السيد علي أبو فرحة، التدخل العسكري في مالي، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد، (16)، أبريل 2013.

82.السيد علي أبو فرحة، مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد، (13)، يوليو–سبتمبر 2012.

83.سيران قاسم محمود، العبودية وأثرها على التنمية في قارة إفريقيا/نماذج مختارة، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (63)، 2020.

84.سيمر اظاهر، التنافس الأمريكي–الفرنسي في الوطن العربي (لبنان أنموذجا)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد (34)، 2007.

85.صبح صاحب العريض، الخارطة التكفيرية للجماعات الإرهابية في شمال إفريقيا بوكو حرام نموذجًا، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية العلوم السياسة، جامعة الكوفة، العدد (37)، 2018.

86.صبحي رمضان فرج سعد، بحيرات إفريقيا بين ضغوط الاستغلال وأخطار التغيّر البيئي، مجلة قراءات إفريقية، مندى الإسلامي، لندن، العدد (20)، أبريل2014.

87.صبحي قنصوره، النفط والسياسة في دالتا النيجر.. صراع لا ينتهي، مجلة قراءات الإفريقية، منتدى الإسلامي، لندن، يناير/مارس2012، العدد (11).

88.طارق عادل الشيخ، التجمعات الإفريقية.. مقومات النجاح ومعوقات التكامل، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (169)، يوليو 2007.

89.طارق عادل الشيخ، الصين وتجديد سياستها الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (156)، 2000.

90.طارق عادل الشيخ، كلينتون وجولته الإفريقية الثانية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (142)، 2000.

91.طيبي محمد بهاشمي الأمين، وصافو محمد، إزمة الطوارق وتداعياتها على الأمن القومي للجزائر، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز العربي الديمقراطي، برلين، العدد (5)، أذار 2019.

92.عاهد مسلم المشاقبه وصايل فلاح مقداد، النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة– الصين إنموذجا–1991–2016، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، جامعة آل البيت، الأردان، المجلد (45)، العدد (2)، 2018.

93.عائد عميرة، شعب البانتو، مجلة إفريقيا قارتنا، القاهرة، العدد، (6)، 2015.

94.عبد الأمير الانباري، دور الاتحاد الأوروبي في دعم التغيير في ليبيا: الدوافع والمكاسب المتوقعة، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد (62)، 2015.

95.عبد الجبار عيسى عبد العال، وخضير عباس حسين، المحافظين الجدد: تاريخهم وافكارهم ودورهم السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، المجلة السياسة والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العددان (41–42).

96.عبد السلام إبراهيم بغدادي، النفط والغاز الطبيعي في إفريقيا–فرص الاستثمارات في ضوء الإمكانات والتوقعات–، مركز الدراسات الدولية، سلسة دراسات استراتيجية، جامعة بغداد، العدد (99)، بغداد، 2009.

97.عبد السلام بغدادي، السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد(20)، 2003.

98.عبد العالي بروكي، تقسيم إفريقيا من معاهدة برلين إلى النزاعات الحالية، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (40)، أبريل2019.

99.عبد العزيز العيوطي، إبعاد السياسة الخارجية الإسبانية تجاه إفريقيا، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد (8)، إيار 2020.

100.عبد المنعم طلعت، القيادة الأمريكية في إفريقيا.. الأبعاد والتداعيات، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (179)، يناير 2010.

101.عصام عبد الشافي، المقاربات الأمريكية لبناء السلم والأمن في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (24)، أبريل2015.

102.عصام عبد الشافي، خريطة الأهداف والمصالح: ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟، تحليلات سياسية، المعهد المصري للدراسات، تركيا، 24يوليو2020.

103.عصام عبد الله علي، الصراع والتعايش اللغوي في نيجيريا، مجلة اللسان الدولية، جامعة المدنية العالمية، ماليزيا، العدد (3)، يوليو 2017.

104.عصام محمد عبد الشافي، القوى الكبرى ومعضلة الأمن في شمال إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (196)، أبريل2014.

105.علاء جمعة، قمة نيباد: المبادرة بعد ثلاث سنوات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (159)، يناير2005.

106.علي عبد الحسين، الصراع والتنافس الأوروبي–الأمريكي على القارة الإفريقية، مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (4)، 2006.

107.علي عودة العقابي، الحراك الجماهيري الشعبي الواسع والتغيير في البلدان العربية، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العددان (32–33)، 2013.

108.عليه حسين علي، الابعاد الجيوبولتيكية للمصالح التركية في إقليم القرن الإفريقي، مجلة الباحث، العدد (23)، جامعة كربلاء، 2017.

109.عمر جمعة عمران، أثر تطورات النزاعات الداخلية على مستقبل الدولة في المنطقة العربية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العددان (35–36)، 2014.

110.عمرو كمال حمزة، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (164)، أبريل 2006.

111.فوزية قاسي، الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد (التاسع عشر)، 2014.

112.قبي آدم، رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد (1)، الجزائر، 2020.

113.قحطان أحمد سليمان الحمداني، واقع مستقبل الصراعات الدولية والأقليمية في البحر الأحمر، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسة، جامعة بغداد، بغداد، العدد (30)، 2005.

114.كريم سيد كنبار، بين العالمية والإقليمية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد (50)، 2015.

115.كوثر عباس، السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية–الدلالات والابعاد، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2010.

116.كورانتيان دوتريب، وجود فرنسا في إفريقيا ..وما تبقى من العلاقات، ترجمة: سيدي. م.ويدراغو، مجلة قراءات افريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (29)، يوليو–سبتمبر 2016.

117.لعالية منصوري، ولعجل محمد لمين أعجال، التنافس الأمريكي–الأوروبي (الواقع والآفاق)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضاف، الجزائر، العدد (10)، 2018، المجلد الأول.

118.مبروك كاهي، مشروع الدولة الازوادية بشمال مالي وأبعادها على المنطقة المغاربية، الدراسات الإفريقية وحوض النيل، برلين، العدد (الأول)، مارس 2018.

119.مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز العربي الديمقراطي، برلين، العدد (6)، المجلد (2)، أكتوبر/تشرين الاول، 2019.

120.محمد البشر سميلا، مظاهر تأثير التعليم الغربي في التعليم الإسلامي في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (12)، أبريل2012.

121.محمد البشير أحمد موسى، حقوق الإنسان والحكم الرشيد في المجتمعات الإفريقية، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، العدد (32)، أبريل–يونيه2017.

122.محمد العقيد محمد أحمد، "المهمة الكونية" الأمريكية وإفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (9)، يوليو/سبتمبر 2011.

123.محمد بوبوش، أبعدا التفاعلات بين شمال إفريقيا وجنوبها، دراسات دولية، المعهد المصري للدراسات، تركيا، العدد (7)، 2020.

124.محمد تفسير بالدي، لمحات عن الاستشراق الأفريقاني، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (44)، إبريل2020.

125.محمد سالمان طايع، تهديات الندرة المائية في المنطقة العربية.. الحاضر والمستقبل، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، المجلد (45)، العدد (179)، يناير 2010.

126.محمد سيد أحمد، مؤتمر للفرنكوفونية في لبنان، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (146)، أكتوبر 2001.

127.محمد شفيع الدين، اللهجات العربية وعلاقتها باللغة العربية الفصحى: دراسة لغوية، مجلة دراسات، الجامعة الأسلامية العالمية شيتاغونغ، بنغلاديش، العدد (18)، المجلد الرابع، 2007.

128.محمد عاشور مهدي، التكتلات الاقتصادية في إفريقيا.. الطموحات والواقع، مجلة قراءات افريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، يوليو2014.

129.محمد عبد العظيم مصطفى، سد النهضة "الملف الأكثر تعقيداً في القارة والأخطر على مصر"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز العربي الديمقراطي، برلين، العدد (9)،2020.

130.محمد فؤاد إبراهيم رشوان، نحو التعاون حول الأنهار الدولية في إفريقيا، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد (1)، 2018.

131.محمد مصطفى الخياط، الطاقة البديلة... تحديات وأمّان، مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (164)، أبريل2006.

132.محمود أبو العينين، العلاقات الأوروبية–الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (140)، القاهرة، 2000.

133.محمود حسن خليل، حقيقة الصراع في القرن الإفريقي، مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية–وزارة الخارجية السعودية، الرياض، العدد (3)، مارس1983.

134.محمود خلف، الاستراتيجية الأمريكية لـ"قيادة إفريقيا" العسكرية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (168)، أبريل2007.

135.مراد بن قيطة، وفاطمة الزهراء بويدة، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الإستراتيجية الفرنسية، مخبر التنمية المستدامة والحكم الرشيد، الجزائر، دفاتر المتوسط، العدد (5)، 2016.

136.المشهد الإفريقي، الصراع على إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى لإسلامي، لندن، العدد (4)، سبتمبر 2009.

137.المشهد الإفريقي، مجلة قراءات إفريقية، تحرير مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (33)، يوليو/سبتمبر 2017.

138.مصطفى بابكر، سياسات التنظيم والمنافسة، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت، العدد (28)، السنة الثالثة، 2004.

139.مصطفى شفيق علام، (أنسنة) القتل: التدخل الفرنسي في إفريقيا الوسطى بين العقدي والبراجماني، مجلة قراءات افريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (20).

140.مصطفى عيد مصطفى، منظمة التجارة العالمية (الجات) وقضية البيئة، مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (142)، أكتوبر 2000.

141.مفيد كاصد الزيدي، العلاقات الفرنسية–الليبية: خلفية تاريخية ورؤية مستقبلية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد (55)، 2013.

142.ممدوح انيس فتحي، الاستراتيجية العسكرية الأمريكية للقرن القادم، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (130)، 1997.

143.منى حسين عبيد، العلاقات الأمريكية–الإفريقية: تونس أنموذجاً، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، بغداد، المجلد (2)، العدد (225)، 2018.

144.منير محمود، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، العدد (3)، 1997.

145.نادية فاضل عباس فضلي، الصراع السياسي في ليبيا ومسارات تطوره، مجله دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد (74)، 2018.

146.نجم الدين السنوسي، دور القبيلة في إفريقيا، مجلة قراءات افريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (8)، إبريل–يونيو 2010.

147.ندوة، إفريقيا اليوم: قضايا داخلية وخارجية، القاهر (1–2فبراير 2000)، مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (140)، القاهرة، أبريل2000.

148.نسرين رياض شنشول، مصادر الطاقة ومستقبلها في القارة الإفريقية في ظل التحديات السياسية والاقتصادية الدولية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العددان (72–73)، 2018.

149.نسرين رياض، مصادر الطاقة مستقبلها في القارة الإفريقية في ظل التحديات السياسية والاقتصادية، مجلة قراءات افريقية، العتبة العباسية المقدسة، كربلاء، 2018.

150.نفسية دويدة وفتحية بن حميمد، الاستشراق الفرنسي بإفريقيا: قراءة نقدية لمرتكزاته وأهدافه، مجلة فراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (39)، يناير 2019.

151.نهى بكر، هل تعرق القوى الكبرى نهضة القارة الإفريقية؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (216)، أبريل2019.

152.هارون باه، إشكالية اللغة في إفريقيا.. ترميم ذاكرة، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (18)، أكتوبر/ديسمبر 2013.

153.هالة خالد حميد، حقوق الإنسان في إفريقيا: الواقع والتحديات، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (51)، 2018.

154.هشام الصادق، قمة الثماني: نمط جديد في التعاطي مع مشامل القارة الإفريقية، السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (162)، أكتوبر 2005.

155.همسة قحطان خلف، فاعلية موجات التغيير السياسي والحراك الشعبي في الدول العربية بعد عام 2011 الجزائر نموذجا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد (80)، 2020.

156.هيفاء احمد محمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، مجلة الدراسات الدولية، المركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، بغداد، العدد (64).

157.واثق السعدون، الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في عهد الرئيس جورج والكر (دبليو) بوش 2001–2009، تركيا، العدد (90).

158.وائل عبد الغني، المشهد الإفريقي، مجلة قراءات افريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (5)، يونيو 2010.

159.ياسمين فاروق، فرنسا وإفريقيا ... الاتجاه نحو الانطلاق، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (165)، يوليو 2006.

160.ياسمين فاروق، فرنسا والتقارب الصيني–الأوروبي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (167)، يناير 2007.

161. يوناس بول دي مانيال، الدور الفرنسي في إفريقيا: تأريخيه وحاضره ومستقبله، مجلة قراءات أفريقية، العدد (11)، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، آذار 2012.

خامساً: الرسائل والأطاريح

أ- الرسائل

1- اسراء رشيد عبد الله البياتي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي بعد عام 2001، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2014.

2- بيروم فاطمة، دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لمدة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018.

3- خديجة فلاح، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهدي-أم البواقي-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.

4- رسل ياسين مزعل العبيدي، التنافس الدولي على الطاقة في إفريقيا بعد أحداث 11 أيلول 2001، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2011.

ب- الأطاريح

1- أسيل حمزة خنجر، السياسة الخارجية الروسية تجاه إقليم شمال إفريقيا بعد عام 2000م، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسة، 2017.

2- أياد عبد الكريم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب إفريقيا بعد الحرب الباردة (نيجيريا) أنموذجاً، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2008، ص 148.

3- خيدر محمد كريم، الصراع على موارد الطاقة في العالم حالة النفط الإفريقي، إطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2014.

4- زياد يوسف حمد، التنافس الدولي في منطقة القرن الإفريقي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، 2020.

خامساً: الندوات

1- صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، المحرر: عبد القيوم عبد الحليم الحسن، التنافس الدولي ومذهب المساعدات المشروطة في إفريقيا، ندوة الجامعات والعمل الإسلامي في إفريقيا (العقول الفاعلية في مواجهة التحديات في إفريقيا)، الخرطوم.

سادساً: المواقع الالكترونية

1- تعريف ومعنى تنافس في معجم المعني-الجامع عربي عربي، تاريخ الدخول: 15-11-2020 https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

2- Powered by oxford (LEXICO), Oxford Dictionary, Access Tate (13 November 2021) https://www.lexico.com/definition/competition

3- Cambridge University, Visit Data (13 November) https://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/competition

4- https://www.uoanbar.edu.iq/eStoreImages/Bank/10279.pdf

5- راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي:http://islamport.com/w/amm/Web/135/4485.htm.

6- France diplomacy, press room, visit date, 2021/3/7: https://www.diplomatie.gouv.fr/en/

7- مركز سمت للدراسات، سياسات الهيمنة للقوى الكبرى في إفريقيا.. الدلالات والمآلات، مقال متوفر على الرابط الآتي، تاريخ الدخول: 2/5/2021: https://smtcenter.net/archives/slider

8- فرنسا والعلاقات الاقتصادية غير عادلة مع إفريقيا، مقال متوفر على الرابط الآتي، تاريخ الزيارة: https://www.aa.com.tr/ar/:2021/8/15

9.عمران سلمان، حرب صامتة أسلحتها المال والنفوذ السياسي، التنافس الأمريكي الفرنسي على إفريقيا يدخل مرحلة جديدة، مجلة البيان، العراق، متوفر على الرابط الآتي، تاريخ الدخول، https://www.albayan.ae:6/4/2021

10.فوزية العشماوي، الحوار بين الحضارات والخصوصيات الثقافية، مجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت، العدد (534)، 2003، متوفر على الرابط الآتي، تاريخ الدخول :2/4/2021 http://www.arabphilosophers.com/Arabic/adiscourse/aeast-west/Islam_and_West/Civilizations_Dialogue_and_Cultural_Sepecifities.htm

11.الشافعي أبتديون، فرنسا والقرن الإفريقي، تقرير منشور على الرابط الاتي، تاريخ الدخول، :6/3/2021 https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190325065530678.html

12.موسوعة ويكيبيديا:https://ar.wikipedia.org

13.صحيفة بوابة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العلاقات المصرية الفرنسية: روابط وثيقة وتقارب ملحوظ، متوفر على الرابط الاتي، تاريخ الدخول: https://gate.ahram.org.eg/News/2539320.aspx.17/3/2021

14.لانس غبيرية، ماض إفريقي طويل من القيادات المتعثرة، متوفر على الرابط الاتي، تاريخ الدخول، https://archive.islamonline.net/:28/2/2021

15.The Washington post, On Link:https://www.washingtonpost.com/wpsrv/onpolitics/transcripts/sou012902.htm

16.الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية المصرية، تاريخ الدخول: https://www.presidency. 27/2/2021

سادساً: المصادر باللغة الإنجليزية

A.Documents:

1.CIA, the world fact book, 23 November 2020:https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

B.Magazine:

1.G. Lolita, The U.S President's Emergency Plan For (Aids) Relief: A Comparative Analysis Of USA Presidents' Policy Towards Africa, Vol.14,(No1&2), March/June 2017.

2.Melly, Paul, and Vincent Darracq. A New Way to Engage?: French Policy in Africa from Sarkozy to Hollande. London: Chatham House, 2013.

3.Mikail, Barah. France and the Arab Spring: an opportunistic quest for influence. Fundación para las Relaciones Internacionales y el Diálogo Exterior, 2011.

4.Salaam-Blyther, Tiaji. The President's Emergency Plan for AIDS Relief (PEPFAR): Funding Issues After a Decade of Implementation, FY2004-FY2013. Congressional Research Service, 2012.

5.Sharp, Jeremy M. "The Middle East Partnership Initiative: An Overview." LIBRARY OF CONGRESS WASHINGTON DC CONGRESSIONAL RESEARCH SERVICE, 2005.

C.Report:

1.British Petroleum Compang, BP Statical Review of world Energg (London: British Petroleum co., 2021)..

2.British Petroleum Compang, BP Statical Review of world Energg (London: British Petroleum co., 2019).

3.British Petroleum Compang, BP Statical Review of world Energg (London: British Petroleum co., 2016).

4.British Petroleum Compang, BP Statical Review of world Energg (London: British Petroleum co., 2011).

5.OPEC 2016, Organization The Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin, 2016.

ABSTRACT

ABSTRACT

The African continent is considered as a significant geopolitical location. That is because it contains one third of the world's oil reserves, uranium, and other minerals. These facts made it of a high importance to the great powers.

The continent, however, is politically unstable because of the many terrorist attacks, which make the great powers occupying with putting an end to this problem. France is one of the great Powers which are involved in the continent. This involvement Could be influenced by the French colonial history in Africa. So, it is not a surprise that France tries to keep and develop this influence and aims to expand it in order to achieve economic interests such as external markets for its products, and raw resources for its industry.

Politically, France aims to turn the Francophone gathering from a regional grouping to a global one in order to limit the American influence in the continent. Moreover, it seeks, through its military spread, to control the strategic locations of the continent and interfere in its internal affairs on the pretext of stabilizing its internal security. This French politics comes in conflict with the American global strategies and politics, especially in Africa. Thus, the United States which emerged as a superpower after the end of World War II, and unipolar after the end of the Cold War does not like to share the advantages of its military and economic superiority with other great powers, including France.

The first chapter of this research will focus on the theoretical aspect including the concept of competition, as well as the location of the continent and its importance and the wealth it contains. The second chapter explains the nature of American and French interests in the African continent while the third chapter deals with the nature of American and French competition in the continent and its future

The Republic Of Iraq
Ministry Of Higher Education
And Scientific Research
Iraqi University
College Of Law And Political Science
Department Of Political Science

The French/American rivalry on the African continent after 2000.

Master Thesis Submitted By

Jihad Abbas Ali

To The Council Of The Faculty Of Law And Political Science /
Iraqi University And Is Part Of The Requirements To Obtain A Masters Degree
In Political Science , Department Of International Studies

Supervised By
Dr. Ziyad Youssef Hamad

1443 A.H Baghdad 2021